الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قســـــم العلوم المالية والمحاسبة

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل : D.FI/3C/02/17

أثر تقلبات حصيلة الجباية البترولية على تمويل الإنفاق العام
دراسة حالة الجزائر

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في:

تخصص: مالية وجباية

إعداد الطالبة: خليفي سامية

تاريخ المناقشة : 2021/01/16

أعضاء لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	شريط صلاح الدين	أستاذ التعليم العالي	محمد بوضياف. المسيلة	رئيسا
02	بدار عاشور	أستاذ محاضر "أ"	محمد بوضياف. المسيلة	مشرفا ومقررا
03	ولهي بوعلام	أستاذ التعليم العالي	محمد بوضياف. المسيلة	عضوا مناقشا
04	بيصار عبد المطلب	أستاذ محاضر"أ"	محمد بوضياف. المسيلة	عضوا مناقشا
05	عقبة عبد اللاوي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الوادي	عضوا مناقشا
06	بزة صالح	أستاذ محاضر "أ"	جامعة برج بوعريريج	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2020-2021 م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد وعلى صحابته الأكرمين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر و خالص التقدير والعرفان إلى المشرف الدكتور:

بدار عاشور على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة وعلى الإرشادات و التوجيهات وحرصه الدائم على إتمام العمل.

بكل عبارات التقدير والاحترام أتقدم إلى كل السادة أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة الأطروحة و إبداء ملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم.

كما أتوجه بشكري إلى جميع أساتذتي الأفاضل على نصائحهم وتوجيهاتهم القيمة طوال فترة الدراسة إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد

لإنجاز هذا العمل.

إهـــداء

إلى أبي الغالي سندي في الدنيا ولا أحصي له فضلا

إلى من باركتني دعواتها أمي الغالية

حفظهما الله و أطال عمرهما

إلى من أكن لهم كل الحب و التقدير إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى جميع زملائي الأفاضل وخاصة طلبة الدكتوراه

إلى كل الأصدقاء والأحباب بدون استثناء

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع

خليفي سامية

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

	المحتويات	الصفحة
	شكر وتقدير	–
	الإهداء	-
	فهرس المحتويات	III–I
	فهرس الجداول	V– IV
	فهرس الأشكال	VI
	مقدمة	أ – ك
الفصل الأول	الإطار المفاهيمي للإنفاق العام	1- 54
	تمهيد	02
المبحث الأول	الدراسة النظرية وتقسيمات النفقات العامة	03
المطلب الأول	تعريف وأركان النفقات العامة	03
المطلب الثاني	تطور مفهوم النفقات العامة	07
المطلب الثالث	ضوابط وحدود النفقات العامة	11
المطلب الرابع	تقسيمات وأشكال النفقات العامة	14
المبحث الثاني	الأسباب والآثار الاقتصادية لتزايد النفقات العامة	24
المطلب الأول	الأسباب الظاهرية والحقيقية لتزايد النفقات العامة	25
المطلب الثاني	الآثار الاقتصادية لظاهرة تزايد النفقات العامة	30
المطلب الثالث	ترشيد النفقات العامة	31
المطلب الرابع	الآثار المباشرة وغير المباشرة لتزايد النفقات العامة	32
المبحث الثالث	دور الإنفاق العام في السياسة المالية	42
المطلب الأول	تعريف السياسة المالية	42
المطلب الثاني	التنسيق بين السياسة المالية والنقدية	43
المطلب الثالث	أدوات وأهداف السياسة المالية	57
المطلب الرابع	الأدوار غير المباشرة للسياسة المالية	52
	خلاصة الفصل	54
الفصل الثاني	الإطار النظري الجباية البترولية	55-162

	تمهيد	56
المبحث الأول	دراسة نظرية حول الجباية البترولية	57
المطلب الأول	ماهية الجباية البترولية	57
المطلب الثاني	خصائص الضرائب البترولية وأهم أنظمتها وعقودها	60
المطلب الثالث	أهمية ومكونات الجباية البترولية	68
المبحث الثاني	تطو الإطار القانوني للجباية البترولية خلال الفترة 1962-2018	71
المطلب الأول	الإطار القانوني للجباية البترولية خلال الفترة 1962 إلى غاية 1985.	72
المطلب الثاني	الإطار القانوني للجباية البترولية من خلال قانون 14/86 والقانون المعدل والمتمم له 21/91	77
المطلب الثالث	مكونات الجباية البترولية في الجزائر على ضوء قانون 07/05 وتعديلاته	83
المبحث الثالث	الخصائص و العوامل المؤثرة في الجباية البترولية	92
المطلب الأول	الخصائص العامة للجباية البترولية لمختلف الدول	92
المطلب الثاني	العوامل المؤثرة في تطور الجباية البترولية في الجزائر	95
المطلب الثالث	العوامل المؤثرة في الطلب والعرض البترولي.	96
	خلاصة الفصل	102
الفصل الثالث	دراسة وتحليل تطور أهم العناصر ذات العلاقة مع الجباية البترولية	103-146
	تمهيد	104
المبحث الأول	أثر تقلبات أسعار الصرف على الجباية البترولية	105
المطلب الأول	ماهية ووظائف سعر الصرف	105
المطلب الثاني	العوامل المؤثرة في سعر الصرف	108
المطلب الثالث	سوق الصرف	111
المطلب الرابع	علاقة تقلبات أسعار الصرف عن الجباية البترولية	114
المبحث الثاني	علاقة برامج الانفاق العام في الجزائر	117
المطلب الأول	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	118
المطلب الثاني	البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	123
المطلب الثالث	البرنامج الخماسي للتنمية "توطيد النمو"(2010-2014)	125
المبحث الثالث	تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر(2000-2018)	129
المطلب الأول	تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة (2000-2018)	129
المطلب الثاني	تحليل تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الإجمالي المحلي	133

المطلب الثالث	تحليل تطور مكونات الإنفاق العام في الجزائر (التسيير والتجهيز)للفترة (2000-2018)	136
المطلب الرابع	توزيع نفقات التسيير والتجهز خلال الفترة (2000-2018)	142
	خلاصة الفصل	146
الفصل الرابع	علاقة إيرادات الجباية البترولية والإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	198-147
	تمهيد	148
المبحث الأول	دور الجباية البترولية تمويل صندوق ضبط الإيرادات (2000-2018)	149
المطلب الأول	الإطار المفاهيمي لصندوق ضبط الإيرادات(2000-2018)	149
المطلب الثاني	فعالية الجباية البترولية تمويل صندوق ضبط الإيرادات(2000-2018)	154
المطلب الثالث	صندوق ضبط الإيرادات وتقلبات أسعار البترول(2000-2018)	157
المطلب الرابع	موارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2018)	161
المبحث الثاني	مساهمة الجباية البترولية في تمويل الانفاق العام في الجزائر (2000-2018)	167
المطلب الأول	التطور النسبي لإيرادات الجباية البترولية والجباية العادية في إجمالي الجباية الكلية خلال الفترة (2000-2018)	167
المطلب الثاني	تحليل تطور إيرادات الجباية البترولية ومساهمتها في نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (2000-2018)	171
المطلب الثالث	أثر تقلبات أسعار البترول على إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2018)	177
المبحث الثالث	تحليل أثر إيرادات الجباية البترولية على الانفاق العام وتمويل عجز الميزانية في الجزائر	182
المطلب الأول	أثر تقلبات إيرادات الجباية البترولية على الإنفاق العام خلال الفترة (2000-2018)	182
المطلب الثاني	أثر إيرادات الجباية البترولية على تمويل عجز الميزانية خلال الفترة (2000-2018)	185
المطلب الثالث	آفاق الجباية البترولية في الجزائر	189
	خلاصة الفصل	198
	الخاتمة	207-199
	قائمة المراجع	224-208
	الملاحق	332-225

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين عقود الامتياز القديمة والحديثة	63
02	مراحل تأميم قطاع المحروقات في الجزائر	76
03	قيمة الرسم المساحي بالدينار الجزائري/كلم2	84
04	السلم التصاعدي لحساب الإتاوة حسب المنطقة و الإنتاج	85
05	معدلات تطبيق الرسم على الدخل البترولي TRP	86
06	قاعدة التقويم Uplift	88
07	تطور كل من أسعار البترول وسعر صرف الدينار مقابل الدولار (2000-2018)	115
08	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	119
09	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	124
10	توزيع اعتمادات البرنامج الخماسي للتنمية(2010-2014)	126
11	تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	130
12	حصة النفقات العامة بالنسبة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر(2000-2018)	134
13	تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2000-2018)	137
14	تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2018)	140
15	توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنوات (2000-2018)	143
16	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنوات (2000-2018)(جدول ج)	145
17	مساهمة الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الإيرادات	155
18	تطور أسعار البترول ورصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2018)	158
19	موارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2018)	162
20	اقتطاعات صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الخزينة العمومية خلال الفترة (2006-2018)	164
21	نسبة إيرادات الجباية البترولية والجباية العادية في إجمالي الجباية الكلية خلال الفترة (2000-2018)	168
22	تطور إيرادات الجباية البترولية ومساهمتها في تغطية نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (2000-2018)	172

23	أثر تقلبات أسعار البترول على إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة(2000-2018)	178
24	تطور عدد المشاريع المبرمجة والمصرح بها خلال الفترة (2001-2017)	184
25	أثر إيرادات الجباية البترولية في تمويل عجز الميزانية خلال فترة الدراسة (2000-2018)	186

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	
01	العوامل المؤثرة في حدود الإنفاق العام	13
02	التقسيمات النظرية للنفقات العامة	19
03	الأسباب الظاهرية و الحقيقية لزيادة النفقات العامة	29
04	مخطط لدورة مشروع حياة الحقل النفطي	58
05	أنظمة الجباية البترولية	61
06	وعاء الضريبة التكميلية على النتائج ICR	89
07	التطور النسبي لأسعار الصرف و أسعار البترول والجباية البترولية (2000-2018)	116
08	التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	131
09	حصة النفقات العامة من إجمالي الناتج الإجمالي المحلي في الجزائر(2000-2018)	135
10	تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2000-2018)	138
11	تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2018)	141
12	عمليات صندوق ضبط الإيرادات	151
13	أهداف والتعديلات التي عرفها صندوق ضبط الإيرادات	154
14	التطور النسبي لأسعار البترول ورصيد صندوق ضبط الإيرادات (2000-2018)	159
15	نسبة تطور كل من اقتطاعات صندوق ضبط الإيرادات و عجز الخزينة العمومية (2000-2018)	165
16	نسبة إيرادات الجباية البترولية والجباية العادية في إجمالي الجباية الكلية (2000-2018)	169
17	تطور كل من الجباية البترولية والجباية العادية مع نفقات العامة (2000-2018)	173
18	تطور إيرادات الجباية البترولية مع نفقات التسيير والتجهيز (2000-2018)	173
19	تطور اسعار البترول والجباية البترولية خلال الفترة (2000-2018)	179
20	تطور الاستثمارات العمومية خلال الفترة (2001-2014)	183
21	تطور عدد المشاريع المبرمجة والمصرح بها خلال الفترة (2001-2017)	184
22	نسبة نمو الجباية البترولية وعجز الميزانية خلال الفترة (2000-2018)	187

قائمة المصطلحات و المختصرات

المختصرات	اللغة الأجنبية	اللغة العربية
DGI	**Direction génale d'impôt**	**المديرية العامة للضرائب**
IRG	**Impôt Sur le Revenue Global**	**الضريبة على الدخل الإجمالي**
IBS	**Impôt sur le bénéfice des sociétés**	**الضريبة على أرباح الشركات**
TVA	**Taxe sur la Valeur Ajoutée**	**الرسم على القيمة المضافة**
TRP	**Taxe sur le revenu pétrolier**	**الرسم على الدخل البترولي**
ICR	**L'impôt complémentaire sur le résultat**	**الضريبة التكميلية على النتائج**
TS	**La Taxe superficie**	**الرسم المساحي**
R	**La redevance pétrolière**	**الإتاوة**
ARH	**Autorité de Régulation des Hydrocarbures**	**سلطة ضبط المحروقات**
OPEC	**Organization of the Petroleum Exporting Countries**	**منظمة الدول المصدرة للبترول**
FRR	**Fond régulation de revenu**	**صندوق ضبط الإيرادات**
IEA	**Agence International Énergie**	**الوكالة الوطنية للطاقة**
ANRH	**Agence nationale de surveillance des activités liées aux carburants**	**الوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات وضبطها**
ALNAFT	**Agence nationale de valorisation des ressources en hydrocarbures**	**الوكالة الوطنية لتثمين الموارد النفط**
PSRE	**Programme de soutien à la relance économique**	**برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي**
PCSC	**Programme complémentaire de soutien à la croissance**	**البرنامج التكميلي لدعم النمو**
PCCE	**Programme de consolidation de la croissance économique**	**برنامج توطيد النمو الاقتصادي**

مقـــــدمة

مقدمة

الجزائر كغيرها من الدول النفطية يعد اقتصادها اقتصادا ريعيا كونه يعتمد على سلعة واحدة أساسية هي المحروقات والتي تمثل تقريبا كل صادراتها، ولها دور محوري في الاقتصاد الوطني باعتبار أن إيرادات الجباية البترولية من أهم الإيرادات المالية التي تعتمد عليها الدولة في تنمية مشاريعها، واستمرارية الاعتماد على هذا المصدر الحيوي وما تحمله هذه الإستراتيجية من مخاطر على الاقتصاد الجزائري، وتعتمد الجزائر على الجباية في تمويل نفقاتها العامة وتحتل مكانة بارزة ضمن الإيرادات العامة بنوعيها الجباية البترولية والجباية العادية، حيث تتكون الجباية البترولية من ضرائب ورسوم الإتاوة والرسم المساحي والرسم على الدخل البترولي وغيرها من الضرائب والرسوم التي تخضع لنظام جبائي خاص، وتتكون الجباية العادية من مختلف الضرائب والرسوم التي يدفعها الأشخاص سواء الطبيعيين أو المعنويين التي تحكمها قوانين الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

ابتداءا من الألفية الثالثة حققت الجزائر إيرادات مالية بسبب الارتفاع في اسعار البترول جعلتها تنتهج سياسة إنفاقية توسعية تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي إلى غاية سنة 2014 والهدف منها دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وإن حصيلة الجباية البترولية أثرت على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية الفاعلة في السوق ومن أهمها الإنفاق العام التي تعد أهم أدوات السياسة المالية باعتباره أداة تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي، وتكتسي النفقات العامة أهمية كبيرة باختلاف درجة تقدم الدول وفلسفتها السياسة وتتوجه لتوسع نفقاتها بحجة تحقيق التوازن الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

فكرت الحكومة الجزائرية كغيرها من الدول المنتجة للبترول في إنشاء صندوق ضبط الإيرادات نتيجة للفوائض المالية التي شهدتها الجزائر منذ سنة 2000 بسبب الارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية إذ حقق رصيد الميزانية العامة للدولة فائض، ويعمل صندوق ضبط الإيرادات على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة، ومن أجل الاستفادة من الفوائض المالية و استعمالها في الحفاظ على استقرارية الميزانية العامة للدولة واستخدامها أوقات الأزمات كسداد الديون وتمويل عجز الميزانية.

1 الإشكالية:

يمكن القول أن إيرادات الجباية البترولية لعبت دورا هاما في تمويل الإيرادات العامة وتغطية الانفاق العام والغرض منها تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة من قبل الدولة ، حيث جعل استقرار و توازن الميزانية العامة في الجزائر مرهون بالجباية البترولية وجعل المستويات الانفاق العام تتأثر هي الأخرى بحجم الإيرادات العامة سلبا و إيجابا تبعا لتقلبات حصيلة الجباية البترولية، وفي ظل الأزمات البترولية التي شهدت تقلبات في حصيلة إيرادات الجباية البترولية منذ شهر جوان 2014 حيث عرفت انخفاضا كبيرا ومستمرا في أسعار البترول حيث انعكس سلبا على حصيلة الجباية البترولية مما استدعى في نهاية المطاف إلى انتهاج سياسية إنفاقيه تقشفية تمثلت في تخفيض حجم الانفاق الأمر الذي يستدعي الكثير من التساؤلات حول أهمية الجباية البترولية في تمويل الانفاق العام ومن هذا المنطلق يمكن أن نصوغ الإشكالية العامة كما يلي:

ما مدى تأثير تقلبات حصيلة الجباية البترولية على تمويل الانفاق العام في الجزائر؟

ومن خلال الإشكالية المطروحة آنفا نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) هي سياسة توسعية مؤقتة ؟
- كيف تؤثر أسعار البترول وأسعار الصرف على حصيلة الجباية البترولية وعلى عدم استقرارها؟
- فيما تتمثل مبررات إنشاء صندوق ضبط الإيرادات ومدى تحقيقه للأهداف المسطرة؟
- هل اختلفت تغطية حصيلة الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر مابين الفترة (2000-2014) وبعد صدمة سنة 2014؟
- ما المكانة التي تحتلها الجباية البترولية في الهيكل التمويلي للميزانية العامة للجزائر؟

2 الفرضيات:

ولمعالجة الإشكالية العامة و الأسئلة الفرعية لدراستنا تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) هي سياسة توسعية مؤقتة بسبب ارتفاع عائدات الجباية البترولية نتيجة تحسن أسعار البترول في الأسواق البترولية العالمية.
- تعد تقلبات أسعار البترول وسعر الصرف من أهم محددات عدم استقرار حصيلة الجباية البترولية.

- أنشئ صندوق ضبط الإيرادات كصندوق ثروة سيادي لحماية الاقتصاد الوطني من خطر الصدمات البترولية.
- اختلفت تغطية حصيلة الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر مابين الفترة (2000-2014) و بعد صدمة سنة 2014 بسبب الانخفاض المستمر لإيرادات الجباية البترولية نتيجة الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول في الأسواق العالمية.
- للجباية البترولية أهمية كبيرة في هيكل التمويلي الميزانية العامة في الجزائر وإن مساهمة الجباية البترولية إلى إجمالي الجباية الكلية في الجزائر هي نسبة جد مرتفعة تعكس اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات .

3 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الآثار التي تخلفها تقلبات حصيلة الجباية البترولية على تمويل في الإنفاق العام في الجزائر، وذلك باستعراض البرامج التنمية التوسعية التي تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي.
- الإحاطة بمختلف الجوانب المحاسبية والقانونية لموضوع الجباية البترولية في الجزائر.
- استعراض حجم الانفاق العام للدولة خلال فترة الدراسة.
- التعرف على واقع الجباية البترولية في ظل تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية وتأثيرها على تمويل الميزانية بصفة عامة وتمويل الانفاق العام بصفة خاصة.
- إبراز المصادر التمويلية للميزانية العامة ومدى تطورها ومساهمتها في تغطية النفقات العامة، وإيجاد سبل جديدة لتطوير هيكل الجباية العادية والوعاء الضريبي.
- دور وفعالية صندوق ضبط الإيرادات في امتصاص الآثار السلبية الناتجة عن تقلبات أسعار البترول.
- التعرف على الآليات الممكنة لترشيد النفقات العامة ومعرفة آفاق الجباية البترولية.

4 -أهمية الدراسة:

للجباية البترولية أهمية كبيرة في الهيكل التمويلي للاقتصاد الوطني باعتبارها إيراد مهم للميزانية العامة ومدى تأثرها بتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث تساهم الجباية البترولية في تمويل

الانفاق العام وتغطية عجز الميزانية العامة، و في تمويل برامج التنمية الاقتصادية التي بدأت الجزائر في تنفيذها مع مطلع الألفية الجديدة.

5 -**أسباب اختيار الموضوع:** يرجع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- تسليط الضوء على واقع ومكانة الجباية البترولية ضمن الميزانية العامة في الجزائر باعتباره من المواضيع الاقتصادية حديث الساعة نظرا لما يتميز به هذا القطاع من اضطرابات وعدم الاستقرار.
- تعتبر النفقات العامة أداة هامة تتدخل من خلالها الدولة للتأثير على مختلف الأنشطة الاقتصادية ومدى اعتمادها على إيرادات الجباية البترولية.
- الرغبة في إبراز العلاقة بين تقلبات إيرادات الجباية البترولية ومدى تأثيرها على الانفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، والنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال التوجه للطاقات المتجددة كنوع من مصادر الطاقة للحفاظ على حق الأجيال القادمة من البترول.
- الميول والاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لعلاقته بمجال التخصص والإحاطة بجميع جوانبه.
- إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه المواضيع الاقتصادية الهامة التي قد يحتاجها أي باحث في المستقبل ولا تزال تستقطب فضولهم تزويد المكتبة بدراسة علمية في مجال الجباية البترولية يمكن أن تكون مرجع يحتاجها أي باحث.

6 -**حدود الدراسة:**

من أجل المعالجة الموضوعية قمنا برسم حدود لهذه الدراسة تمثلت فيما يلي:

- **الحدود الزمانية:** حدد المجال الزماني لهذه الدراسة بالفترة (2000-2018) لأسباب عدة (السياسة التوسعية و الإنعاش الاقتصادي، إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، الصدمات النفطية).
- **الحدود المكانية :** تتمثل الحدود المكانية في الجزائر وبالضبط على تحليل العلاقة بين إيرادات الجباية البترولية و الإنفاق العام.

7 -**الدراسات السابقة:**

- **دراسة قرينعي ريحية:(2018-2019)** تحت عنوان:" **أثر تقلبات أسعار البترول في توجيه الإنفاق العام في الجزائر دراسة تحليلة قياسية (1986-2016)** تطرقت هذه الدراسة إلى تحديد الأثر الذي

تخلفه تقلبات أسعار البترول على النفقات العامة في الجزائر للفترة الممتدة من (1986-2016)، فقد تم الوقوف على تطور مختلف المتغيرات التي تم تحديدها لإجراء الدراسة القياسية المتمثلة في كل من النفقات العامة و أسعار البترول و الناتج الإجمالي المحلي بالإضافة إلى كل من التضخم والبطالة، وقام الباحث بتطبيق التحليل العاملي باستخدام المركبات الأساسية (**Acp**) وذلك لتحديد ووصف النية الأساسية و العلاقة بين متغيرات الدراسة .

وأوضحت نتائج الدراسة ووجود علاقة سببية في الأجل القصير ذات اتجاه واحد تتجه من أسعار البترول اتجاه الانفاق العام ومن الناتج المحلي الإجمالي نحو الإنفاق العام، وتبين أن هناك ارتباط وثيق بين أسعار البترول وبين الإنفاق العام في الجزائر، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن الزيادة زيادة أسعار البترول يؤدي إلى ارتفاع الجباية البترولية وبالتالي زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي والذي بدوره سوف يؤدي إلى توجيه الإنفاق العام إلى التوسع، ويحدث العكس في حالة إنخفاض اسعار البترول و أنه توجد علاقة عكسية بين الإنفاق العام والبطالة.[1]

- **دراسة قجاتي عبد الحميد:(2016-2017)** تحت عنوان :" **دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الإقتصادي دراسة قياسية تحليلة لحالة الجزائر(1980-2014)**"تطرقت الدراسة إلى المفاهيم العامة حول السياسة الجبائية والتوازن الاقتصادي و كذلك الإطار القانوني والمحاسبي للجباية البترولية، حيث يبرز لنا تطور الميزانية العامة للدولة والأهمية المتزايدة للجباية البترولية وذلك لاعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، وأوضحت نتائج الدراسة أن الجباية البترولية لها دور كبير وفعال في الاقتصاد الوطني نظرا لنسبة مساهمتها في الإيرادات العامة للموازنة بنسبة تفوق 60% وتكوين الإدخارات الحكومية بنسب تصل إلى 90%، الأمر الذي يساعد الحكومة في تنفيذ برامجها التنموية في كل مرحلة مفصلية مر بها الاقتصاد الوطني، حيث تقوم الجباية البترولية بتغطية معظم النفقات العامة و خاصة النفقات الاستثمارية والتي لها دور جد مهم في دعم النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تقليص معدلات البطالة والفقر من خلال تحسين خيارات التنمية البشرية الثلاث .

[1]- قرينعي ربحية ، **أثر تقلبات أسعار البترول في توجيه الإنفاق العام في الجزائر دراسة تحليلة قياسية 1986-2016**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2018-2019.

وأوضحت نتائج الدراسة القياسية أن المحددات الرئيسية لعدم استقرار الجباية البترولية تمثلت أساسا في سعر البترول وسعر الصرف وضرورة تحقيق الإدارة الجيدة والكفؤة في تسيير هذه الإيرادات على المدى الطويل مما يسمح لها بتخفيف التعرض للأزمات النفطية.[1]

- **دراسة بساس سارة: (2014-2015)** تحت عنوان:" **دور الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر للفترة (1980-2013)**"، تطرقت الدراسة إلى تسليط الضوء على الدولة الجزائرية التي تسعى إلى تمويل ميزانيتها العامة لتغطية نفقاتها و ذلك عن طريق إيراداتها العامة المتمثلة في الإيرادات العادية المنحصرة في الضرائب والدومين العام و الإيرادات الغير عادية المنحصرة في القروض والإصدار النقدي الجديد ، أو بصفة عامة تمويل الميزانية بواسطة الجباية العادية والجباية البترولية، وأوضحت نتائج الدراسة أن الجباية البترولية من أهم مصادر تمويل الميزانية في الجزائر التي تتأثر بصورة كبيرة باضطرابات السوق البترولية، لذلك وجب على أي حكومة لدولة بترولية الإسراع في إيجاد حلول بديلة للتخلص من تبعية البترول عن طريق إيجاد مصادر طاقة جديدة أو قطاعات استثمار وإنتاج جديدة.[2]
- **دراسة عصماني مختار: (2013-2014)** تحت عنوان :" **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**" تطرقت هذه الدراسة إلى دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام لبرامج التنمية الاقتصادية، وحسب الباحث أن تواصل ارتفاع إيرادات الجباية البترولية ساعد بشكل كبير لدفع عجلة التنمية حيث بادرت في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001- 2014)، مستغلة الفوائض المالية التي وفرتها الجباية البترولية التي كانت ومازالت تمثل العامل الأساسي الذي ساهم ويساهم في تطوير الاقتصاد الجزائري، وأشار الباحث إلى نقطة مهمة هي الحوكمة والشفافية في تسيير إيرادات الجباية البترولية والتحديات التي تواجهها والاستناد على مبادئ الحكم الراشد في تسيير الجباية البترولية يضمن كفاءتها في تحقيق النمو المستدام.[3]

---

[1]- قجاتي عبد الحميد، **دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي – دراسة قياسية تحليلة لحالة الجزائر 1980-2014-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2016-2017.

[2]- بساس سارة، **دور الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر للفترة 1980-2013**، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2014-2015.

[3]- عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013-2014.

- **دراسة قنادزة جميلة: (2010-2011) تحت عنوان:"الجباية البترولية وفي الجزائر"** تطرقت هذه الدراسة إلى التطورات المختلفة للجباية البترولية تماشيا مع التطورات الحاصلة لأسعار البترول بالإضافة إلى تحليل الجداول الإحصائية بين الجباية البترولية وبعض المتغيرات الاقتصادية كالمديونية والتضخم والبطالة. وأوضحت نتائج الدراسة إلى الدور الهام الذي تلعبه الجباية البترولية في تحديد توازن الميزانية من خلال درجة تغطيتها للنفقات العمومية، كما أن الفوائض المرصدة في صندوق ضبط الإيرادات الذي تم إنشاؤه سنة 2000 نتيجة لارتفاع إيرادات الجباية البترولية تعمل على التوازن المالي للموازنة، وتمنح الجزائر وسائل لضمان التدابير الاحترازية والوقائية في مواجهة الأزمات الدورية، والسماح بمواصلة برامج الاستثمارات العمومية التي ينتج عنه إنخفاض في معدلات البطالة وتحسن المستوى المعيشي للأفراد.[1]
- **دراسة هندي كريم: (2008-2009)** تحت عنوان:" **الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات**" تطرقت الدراسة إلى التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1980-2008) واهم المحطات والأطر القانونية و التشريعية للجباية البترولية، ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية بفتح مجال الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات لجلب أكبر قدر ممكن من العملات الصعبة لتمويل قطاعات الاقتصاد، وأوضحت نتائج الدراسة إلى الأهمية الكبيرة للجباية البترولية في الاقتصاد الوطني ولا تقتصر أهميتها في تغطية عجز الميزانية فقط وإنما تعظم أهميتها في تغطية النفقات العامة، ومدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج الإجمالي المحلي و التضخم والبطالة، كما أشار الباحث إلى دور صندوق ضبط الإيرادات الذي أنشأ سنة 2000 و أهميته في امتصاص فوائض إيرادات الجباية البترولية الناتجة عن الفرق بين سعر البرميل المرجعي من البترول الذي تبنى عليه ميزانية الدولة والسعر الحقيقي في السوق الذي يتأثر بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية.[2]
- **دراسة خوميجة فتيحة: (2017-2018) تحت عنوان:" أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر –دراسة حالة الفترة (2000-2016) –**، تطرقت هذه الدراسة إلى دراسة السياسة الإنفاقية الجزائرية خلال الفترة 2000-2016، وأوضحت نتائج الدراسة أن السوق النفطية شهدت

[1]- قنادزة جميلة، **الجباية البترولية في الجزائر** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

[2]- هندي كريم، **الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعوم التسيير،جامعة الجزائر، 2008-2009.

العديد من الأزمات السعرية بداية من أزمة 1973 وصولا للأزمة الأخيرة لسنة 2014، وعلى الرغم من اختلاف مسببات هذه الأزمات إلا أنها تشترك في أن مردها الأساسي هو تضارب المصالح بين الطرفين المنتج والمستهلك، وكان لهذه الأزمات آثار عديدة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية لمختلف دول العالم، ومن أهم هذه المتغيرات نجد الموازنة العامة لهذه الدول خاصة بالجانب الإنفاقي منها الذي يعد أهم أدوات السياسة المالية التي تستطيع من خلالها أي دولة التأثير على باقي المتغيرات[1].

- **دراسة حواء كهينة: (2012)** تحت عنوان" **L'impect des fluctuations du prix de pétrole sur les indicateurs économiques en Algérie"** تطرقت هذه الدراسة إلى إبراز مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني وتأثير أسعار البترول على أهم المؤشرات الاقتصادية.وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الاقتصاد الجزائري يعتمد اعتماد كلي على قطاع المحروقات كممول رئيسي لجميع المشاريع الاقتصادية ويجعل من مؤشرات (الناتج الوطني الخام، ميزانية الدولة، ميزان المدفوعات، الاستثمار، التوفير، التضخم، البطالة إلخ...) خاضعة لتذبذب وعدم استقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية.

وأشار الباحث إلى اقتراح استراتيجية مثلى التي يمكن للدولة الجزائرية أن تعتمدها في إطار الحد من اعتماد اقتصادها على عائدات تصدير المحروقات وبالتالي الحد من تعرض الاقتصاد الوطني للآثار السلبية الناجمة عن تذبذب أسعار البترول وذلك بتشجيع قطاع الفلاحة والصناعة والسياحة وتنشيط الاقتصاد الوطني وخلق مناصب شغل[2].

- **مساهمة الدراسة:**

إن دراستنا تتفق مع الدراسات السابقة من ناحية البحث في موضوع الجباية البترولية والإنفاق العام بشكل مفصل ومن ناحية التطرق إلى التغيرات التي عرفتها الجباية البترولية والنهج التدخلي للدولة وكفاءتها في تنفيذ برامج الانفاق الاستثماري، ويظهر الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة من ناحية اختيار المتغيرات التي تمت استخدامها لمعالجة أثر تقلبات حصيلة الجباية البترولية في تمويل الانفاق

[1]- خوميجة فتيحة، **أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر –دراسة حالة الفترة (2000-2016)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2017-2018.

[2]- Haoua Kahina، **L'impect des fluctuations du prix de pétrole sur les indicateurs économiques en Algérie**, Diplôme de magister, faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion, Université mouloud Mammeri Tizi-Ouzou, Algérie,2012.

العام باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما أن الفوائض المرصدة في صندوق ضبط الإيرادات والتي تمت استنفاذها كليا سنة 2017 بإلغاء العتبة المرتبطة بالرصيد الأدنى و الإجباري الخاص بالصندوق، والتحديات الكبيرة في كيفية إدارة الإيرادات في تغطية النفقات العامة بسبب أللاستقرار في حصيلة الجباية البترولية، وإن الانخفاض الحاد في اسعار البترول بداية منتصف سنة 2014 اثر سلبا في المالية العامة للدولة وتآكل إيرادات الميزانية، أدى إلى تجميد العديد من المشاريع ولجوء الدولة إلى التمويل الغير تقليدي لامتصاص العجز الحاصل في الخزينة.

8 -منهج الدراسة:

من أجل معالجة هذا الموضوع والإحاطة على الإشكالية المطروحة واختيار الفرضيات السابقة تم الاعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد أحد مناهج البحث العلمي نظرا لملائمة هذا المنهج مع طبيعة و أهداف الدراسة، قمنا بتوظيف المنهج الوصفي في الفصل الأول لدراسة الجانب النظري باعتباره مناسب لوصف الجوانب التقنية المتعلقة بالإنفاق العام، والفصل الثاني من أجل تحديد المفاهيم المتعلقة بالجباية البترولية ومكوناتها وأهم القوانين التي تحكمها في الجزائر، ولدراسة الجانب التطبيقي قمنا بتوظيف المنهج الوصفي التحليلي في الفصلين الثالث والرابع لتحليل وتفسير المنحنيات ومعطيات الجداول الخاصة بالعوامل المؤثرة على الجباية البترولية من جهة ومن جهة أخرى تطور الانفاق العام في الجزائر وفي الأخير تحليل العلاقة بين تقلبات حصيلة الجباية البترولية والإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة.

9 -هيكل الدراسة:

في إطار انجاز هذه الدراسة المعنونة **بـ" أثر تقلبات حصيلة الجباية البترولية على تمويل الإنفاق العام دراسة حالة الجزائر"** وبناءا على أهداف و أهمية الدراسة والدراسات السابقة التي تم الإطلاع عليها تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول تضمنت الجانب النظري والتطبيقي سبقتهم مقدمة وتليهم خاتمة عامة، وعليه جاء هيكل هذه الدراسة على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** جاء تحت عنوان:" **الإنفاق العام**" وللتعرف على النفقات العامة والإلمام بمختلف جوانبها قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول الدراسة النظرية وتقسيمات النفقات العامة أما المبحث الثاني فتناول الأسباب والآثار الاقتصادية لتزايد النفقات العامة

كأثره على الإنتاج والاستهلاك و إعادة توزيع الدخول...إلخ ، وأخيرا تم التطرق إلى دور الإنفاق العام في السياسة المالية باعتبارها الأداة التي تستخدمها الدولة للتأثير على الأنشطة الاقتصادية بغية الوصول لتحقيق أهدافها.

- **الفصل الثاني:** جاء تحت عنوان:" **الإطار النظري للجباية البترولية**" حيث تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول دراسة نظرية حول الجباية البترولية وتم التطرق فيه إلى ماهية وخصائص الجباية البترولية بالإضافة إلى أهم أنظمتها وعقودها وأخيرا إلى أهمية ومكونات الجباية البترولية، أما المبحث الثاني فقد تناول تطور الإطار القانوني للجباية البترولية خلال الفترة (1962-2018) والتركيز على مكونات الجباية البترولية في الجزائر على ضوء القانون رقم 07/05 وتعديلاته، وفي الأخير تم التطرق إلى الخصائص والعوامل المؤثرة في الجباية البترولية سواء في الجزائر أو في مختلف الدول الأخرى.
- **الفصل الثالث:** جاء تحت عنوان:" **دراسة تحليلية وتطور أهم العناصر ذات العلاقة مع الجباية البترولية**" حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول تقلبات أسعار الصرف على الجباية البترولية باعتباره من أهم أدوات السياسة الاقتصادية وآلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني ومؤشر لتنافسية الدول عالميا، أما المبحث الثاني فتناول برامج الإنفاق العام في الجزائر التي تمثلت في السياسة التوسعية في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين أدائه، وأخيرا تم التطرق إلى تحليل وتطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) وتناول تطور النفقات الإجمالية إلى الناتج الإجمالي المحلي في الجزائر ومكوناته.
- **الفصل الرابع:** جاء تحت عنوان:" **العلاقة بين إيرادات الجباية البترولية و الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)** وقمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول صندوق ضبط الإيرادات الإطار المفاهيمي والتطورات بحيث يعمل هذا الصندوق على تمويل عجز الخزينة العمومية الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية وتخفيض الدين العمومي، أما المبحث الثاني فتناول مساهمة الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام في الجزائر من خلال التطرق إلى مساهمة الجباية البترولية في تمويل كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز وإلى إجمالي الجباية الكلية خلال الفترة (2000-2018) ومدى تأثرها بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وفي

الأخير تم التطرق إلى تحليل أثر إيرادات الجباية البترولية على الإنفاق العام ونسبة مساهمتها في تمويل عجز الميزانية وآفاق الجباية البترولية في الجزائر.

10 -صعوبات الدراسة:

أي بحث في مجال الاقتصاد يتسم بالتغيير المستمر، فقد واجهنا بعض الصعوبات والعراقيل أثناء إنجازنا لهذا العمل نذكر منها:

- قلة المراجع والدراسات المتعلقة باقتصاديات البترول والمتوفر منها قديم لفترات تجاوزها الزمن وخاصة التي تتناول العلاقة بين الجباية البترولية والإنفاق العام.
- مشكل تضارب الإحصائيات وعدم تجانسها من مصدر لآخر مما سبب لنا صعوبة الاختيار بين هذه المصادر، مما حتم علينا اللجوء إلى أكثر من مصدر لإتمام هذا العمل.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي

للإنفاق العام

تمهيد

يعتبر الإنفاق العام في الوقت الراهن أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تساعد الدولة وهيئاتها العامة على ممارسة نشاطها المالي الرامي إلى تحقيق أهداف المجتمع والحاجيات العامة، ويعتبر مؤشرا هاما يستدل بواسطته على سياسة الدولة وفعاليتها ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي، ولقد ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في الفترة الأخيرة مع توسع نشاط الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية حيث أخذت حيزا هاما من التحليل الاقتصادي باعتبارها أهم المتغيرات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة للتأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي، وهو انعكاس لدور الدولة في المجتمع لأنه يعبر عن أولوياتها وبرامجها وأهدافها لذلك فإن صور الإنفاق العام يرتبط بتطور الدولة.

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الإطار النظري للإنفاق العام و التطرق إلى ظاهرة تزايد الإنفاق العام الذي أصبح من الظواهر المألوفة مهما اختلفت درجة تقدم الدول وأنظمتها الاقتصادية، وفي هذا الفصل تناولنا ثلاث مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** الدراسة النظرية وتقسيمات النفقات العامة.
- **المبحث الثاني:** الأسباب والآثار الاقتصادية لتزايد النفقات العامة.
- **المبحث الثالث:** دور الإنفاق العام في السياسة المالية.

المبحث الأول: الدراسة النظرية وتقسيمات النفقات العامة

يعتبر الإنفاق العام أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية التي تستخدمها الحكومة من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق أهداف المجتمع ، وعلى الرغم من أن الإنفاق العام يمكن الحكومة من تسيير أجهزتها الإدارية، إلا أن حجم ذلك الإنفاق يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة، ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي ، وبصورة عامة يعتبر الإنفاق العام مقياساً نقدياً للسلع والخدمات التي تقدمها الحكومة للمجتمع، سيتم تناول مفهوم وطبيعة وتقسيمات النفقات العامة وأثار النفقات العامة.

المطلب الأول: تعريف وأركان النفقات العامة

لم يعد دور الدولة يقتصر لعلاج الأزمات بل تعداه لتحقيق التوازن والمساهمة في النمو الاقتصادي مما أدى إلى زيادة حجم النفقات وتعددها، وتعتبر النفقات العامة جزءا هاما من أجزاء الميزانية العامة، نظرا لاعتبارها الأداة الأساسية التي تستخدمها الدولة للتدخل في كافة المجالات، فإنه من الضروري قبل البدء بدراستها نعرض أولا مفهومها وأركانها وتطور النفقة في الفكر الاقتصادي.

أولا- تعريف النفقات العامة

وللنفقة العامة عدة تعاريف منها:

- تعرف النفقات العامة بأنها:" مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية، معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة".[1]
- النفقات العامة " هي مبالغ نقدية أقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية".[2]
- النفقة العامة هي:" مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة، فالحكومة كما نعلم تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة".[3]

---

[1]- كردودي صبرينة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي- دراسة تحليلية مقارنة-** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007، ص83.

[2]- على خليل، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص89.

[3]-عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة نشر، ص42.

- النفقة العامة هي:" مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد اشباع حاجات عامة".[1]
- النفقة العامة هي:" كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباع لحاجة عامة".[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام.

ويتضح من خلال التعاريف السابقة أن النفقة العامة تتكون من ثلاث عناصر والتي تمثل أركان النفقة وهي:

- النفقة العامة مبلغ نقدي
- صدور النفقة من شخص عام
- هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة

ثانيا– أركان النفقة العامة

ومن التعاريف السابقة للنفقة العامة يمكن تحديد ثلاث أركان يلزم توافرها وهي:

1 -**النفقة العامة هي مبلغ نقدي** : لقد أدى تطور النشاط الاقتصادي إلى الانتقال من نظام المقايضة إلى النظام النقدي، حيث بات استخدام النقود وسيلة في التبادل والدولة تستخدم النقود في الحصول على السلع والخدمات العامة وفي تقديم الإعانات وتسديد الفوائد وأصل القروض، فعلى سبيل المثال قيام الدولة بالإنفاق النقدي على الرواتب والأجور والمشتريات من السلع والإعانات وفوائد القروض والآلات والأجنبية وغيرها.

أما عند حصول الدولة على سلع وخدمات دون مقابل نقدي فلا وجود للنفقة العامة، وأخيرا يجب أن نعقل بأن من الضروري أن هناك ترخيص من السلطة التشريعية بصرف المبلغ المحدد، أي أن هناك الإنفاق العام لا يتم إلا بقانون.[3]

[1]-أعاد حمود القيسي، **المالية والتشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة التاسعة، 2015، ص36.
[2]- حامد عبد المجيد دراز وسعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، الدار الجامعية طبع- نشر- توزيع، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 305.
[3]- علي خليل، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ،2000، ص90.

2 **صدور النفقة من شخص عام:** لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق لأداء الخدمة العامة بمثابة نفقة عامة إلا إذا صدرت من شخص عام، ويتوافر هذا الركن بوضوح متى كانت النفقة صادرة من إحدى الهيئات العامة الإدارية مثل: الدولة والمجالس المحلية والمصالح الحكومية التي تتمتع بشخصية إدارية وذمة مالية مستقلة، وكذا كافة المنشآت العامة ذات الشخصية الإدارية والمالية المستقلة مثل: الجامعات.[1]

ولكن في ضوء المفهوم الحديث للنفقة العامة فإن صدور النفقة من أحد أشخاص القانون العام لا تعد بالضرورة نفقة عامة كما هو الحال وفقا للتفكير الكلاسيكي، والمعيار التقليدي فهذا الشرط ضروريا ولكنه غير كاف حيث يتعين إنفاق الشخص العام لإشباع حاجة عامة، وأيضا لا تعتبر النفقة التي يقوم بها أحد أشخاص القانون العام نفقة عامة إذا كان الهدف منها منفعة خاصة.[2]

لقد اعتمد الفكر المالي للتفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة بين معيارين هما:

2 1 – **المعيار القانوني (الإداري):** يعتبر هذا المعيار أن النفقات العامة بأنها تلك النفقات التي تقوم الأشخاص المعنوية العامة أي أشخاص القانون العام وهي الدولة، والهيئات المحلية والمؤسسات العامة ، وبالتالي فإن النفقات الخاصة هي تلك النفقات التي تقوم بها أشخاص القانون الخاص وهي الأفراد، الشركات والجمعيات وغيرها من المؤسسات الخاصة، فطبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص، فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ويعتمد في ذلك على السلطات الآمرة أي على القوانين أو القرارات الإدارية، بينما يهدف الثاني إلى تحقيق مصلحة خاصة تعتمد على عقود القانون الخاص التي تقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين.

من الملاحظ أن هذا المعيار استند على أمور قد تتفق وطبيعة الدولة الحارسة الذي اقتصر دورها على القيام بأعمال الجيش والدفاع والعدالة وبعض المرافق العامة التي تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ويستلزم بذلك السلطات الآمرة، ولكن مع انتقال الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة وثم المنتجة، فأصبحت الدولة تقوم بأعمال كثيرة خرجت عن هذا المعيار مثل: النقل، المواصلات، الزراعة، التجارة،

2- مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام- المالية العامة-**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص- ص: 194-195.
3- سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة- مدخل تحليلي معاصر** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص464.

الصناعة، البنوك...إلخ وبالتالي عدم الاعتماد على هذا المعيار القانوني للتفرقة التالي اللجوء إلى معيار أخر أكثر دقة.[1]

2 2 - **المعيار الوظيفي (الموضوعي):** يعتمد هذا المعيار على الفكرة الاقتصادية والاجتماعية والتي تأخذ في حسابها تطور الدولة واتساع نطاق نشاطها المالي، حيث تحدد طبيعة النفقات العامة طبقا لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها هذه النفقات، وبناء على ذلك تعتبر نفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية، أو إذا قام بها بعض الأشخاص الخاضعين الذين تفوضهم الدولة في استخدام سلطتها السيادية، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو شركات القطاع العام، في الظروف نفسها التي يقوم بها الأفراد و القطاع الخاص للإنفاق فيها فإنها تعتبر نفقات خاصة.

يلاحظ أن الأخذ بالمعيار الوظيفي الذي يعتمد على الفكرة الاقتصادية والاجتماعية، يستبعد جزءا كبيرا من نفقات الدولة التي تدخل ضمن النفقات العامة التي تقوم بها الدولة، من أجل إشباع الحاجات العامة التي استجدت إثر تطور الدولة، مما يحول دون إمكان قياس ما يعرف باسم الاقتصاد العام. [2]

ومن خلال كل ما ذكرناه فإنه يجب التوسع في تعريف النفقة العامة بحيث " تشمل كافة النفقات التي تقوم بها الدولة، أو مؤسساتها العامة، الوطنية والمحلية، بغض النظر عن الصفة السيادية أو السلطة الآمرة أو طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الانفاق، لما في ذلك من مواكبة لتطور الدولة وتوسعه".[3]

3 - **هدف النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة** : أي تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات العامة تمت جبايتها من الأفراد، ويعتبر مفهوم الحاجة العامة أمرا نسبيا يختلف من مجتمع لآخر حسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع، ولهذا تركت هذه

1- محمود حسين الوادي وزكرياء أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص- ص: 119-120.

[2]- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2018، ص60.

[3]- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2015، ص61.

الأمور للمجالس النيابية التي تمثل الشعب لتحديد الحاجات العامة للشعوب من أجل عدم إساءة استعمال النفقات العامة والمحافظة على المال العام. [1]

المطلب الثاني: تطور مفهوم النفقات العامة

إن دور الدولة يحدد حجم النفقات العامة لأن القيام بوظائف الدولة الذي يستلزم هذه النفقات وبالتالي يمكن فهم تطور النفقات العامة من خلال استعراض بسيط لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي في مجال الإنفاق العام:

أولا- النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة

فقد تركز اهتمام الاقتصاديين التقليدين على تحديد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة الأساسية، وكانوا يرون تحديد حجم الإنفاق العام بأقل مبلغ ممكن حتى يتم بذلك تخفيف العبء المالي على أفراد المجتمع، وعلى الدولة أن تحافظ على وجود أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية بين أيدي أفراد المجتمع، حيث أنهم أكفأ من الحكومة في استخدام مواردهم.

وكانت هنالك أولوية للنفقات العامة حيث يتم تقدير حجم النفقات العامة ومن ثم تفرض بعد ذلك الضرائب اللازمة لتغطية هذه النفقات، ويتضح مما سبق أن النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة كانت:

1. تقتصر على تمويل الوظائف التقليدية للدولة وبالتالي قلة أنواع النفقات العامة بالقياس إلى ماهي علية الآن، ولم تكن النفقات أداة من أدوات إعادة وتوزيع الدخل القومي بين الطبقات واعتبرت هذه النفقات الاستهلاكية وغير منتجة.
2. انخفاض حجم النفقات العامة لاقتصارها على المجالات الاستهلاكية فخير الميزانيات أقلها حجما، والضرائب اعتبرت شرا كونها تضر بتكوين رأس المال.[2]

[1]- محمود حسين الوادي وزكرياء أحمد عزام، مرجع سابق، ص121.

[2]- محمود حسين الوادي وزكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص- ص: 96-97.

ثانيا– النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة

خرجت الدولة من مفهوم " الحياد والحراسة " وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي وأثر ذلك على مفهوم النفقة العامة حيث: [1]

1. تنوع النفقات العامة تبعا لتنوع وظائف الدولة فبالإضافة إلى الوظائف التقليدية أصبحت مسؤولية الدولة تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لمحاربة البطالة، دعم بعض فروع الإنتاج، إعادة التعمير، تحقيق التنمية الاقتصادية، إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات وهذا جعل النفقة العامة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية.
2. تزداد حجم النفقات العامة وارتفعت نسبتها إلى الدخل القومي.
3. من خلال ما تقدم، أصبح الاهتمام في ظل الفكر الاقتصادي الحديث يرتكز على دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام وترتب على ذلك زيادة الاهتمام بدراسة أنواع النفقات العامة حيث أن تأثير كل نوع من أنواع النفقات يختلف عن الآخر بالإضافة إلى ذلك، فإن التزايد المستمر في حجم الانفاق أضفى أهمية خاصة على دراسة كفاءة استخدام الموارد العامة تحت موضوع تقويم النفقات العامة، بالإضافة إلى تزايد أهمية النفقات العامة نتيجة ازدياد أهمية الأهداف التي تسعى لتحقيقها معظم الحكومات المعاصرة.

ثالثا– النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة

إن ظهور مبدأ الفكر الاشتراكي بعد نشوب الثورة الروسية سنة 1917 من جهة، وتعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مست العديد من المجتمعات الرأسمالية في بداية القرن الماضي من جهة لأخرى، أدى إلى ضرورة إعادة النظر في دور الدولة بجعلها المقرر الرئيسي لأي نشاط اقتصادي كان قصد الحد من تعاظم المصلحة الخاصة للأفراد على حساب المصلحة العامة للمجتمع، إذ لم يعد يقتصر دورها على مجرد التدخل للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وعلاج الأزمات الاقتصادية، وإنما امتد على المشاركة بصفة ثابتة ومستمرة في النشاط الاقتصادي واستهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، انطلاقا من مبدأ " الإيديولوجية الجماعية" والذي يعني ملكية الدولة لوسائل الإنتاج

[1]- محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2015، ص- ص: 109-110.

وانفرادها باتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الاستثمار والإنتاج تحقيقا للمصلحة العامة وعدم الإخلال بالجانب الاجتماعي.

فهي بذلك تحل محل قوى السوق الذي أثبتت فشلها إبان تلك الفترة خاصة وأن هذه المبادئ أثبتت مفعولها ولو على المدى القصير بحكم عدم تأثر الدول الاشتراكية بشكل كبير بأزمة 1929 عكس الدول الرأسمالية، وبالتالي فتحول الدول الاشتراكية إلى دول منتجة أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة وتطور مفهومها وطبيعة دورها وكذا تعدد أنواعها باعتبارها الشكل الرئيسي الذي يعكي إدارة وتوجيه الدولة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.[1]

رابعا- النفقات العامة في ظل الدور الجديد للدولة في ظل العولمة

بعيدا عن اقتصاديات الدول الاشتراكية فإن اقتصاديات الدول الرأسمالية عملت على الحفاظ على مبادئ الفكر الرأسمالي، ولم تتجاهل ما جاء به الفكر الاقتصادي" **كينز**" خاصة فيما يخص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومدى فعالية السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فبعد الحرب العالمية الثانية وبروز معالم جديدة لنظام اقتصادي عالمي يقوم على مبادئ العولمة التي اختفت بعد أزمة الكساد لسنة 1929، والإجراءات الحمائية التي اتخذتها العديد من الدول في سبيل الحد من آثارها، ظهر ما يسمى " **بدولة الرفاه الاقتصادي**" التي تعني أن الدولة لا تكتفي فقط بالتدخل من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي حسب " **كينز**".

وإنما هدفها يكون أوسع من ذلك باعتمادها على سياسة ميزانية نشطة تسعى من خلالها لتحقيق الرفاه الاجتماعي للأفراد[2]. وذلك من خلال مايلي: [3]

1 **محاربة الفقر والتخفيف من حدته:** وذلك يكون حسب الشروط التي تضغطها الهيئات الدولية كالبنك الدولي الذي يحدد خط الفقر 1.25دولار في اليوم كنصيب للفرد وهو يعتبر الحد الأدنى للمعيشة للأفراد، وذلك من خلال تطوير نظم الحماية الاجتماعية وتوجيه الاستثمارات وتوفير فرص

[1]- أحمد زهير شامية وخالد الخطيب، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 42.
[2] - قدي عبد المجيد، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص13.
[3]- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر،2009-2010، ص- ص: 18-19.

العمل في المناطق ذات الكثافة السكانية، وكذلك التخلص من مركزية القرارات التي لا توفر العدالة الاجتماعية ولا تسمح بالاطلاع بشكل كاف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة.

2 **محاربة الأمية:** حيث أن الدولة تضطلع بمهمة العمل على ضمان توفير حد أدنى من التمدرس للأفراد من خلال توفير المنشآت التعليمية في المناطق البعيدة والآهلة بالسكان، ودعم الأفراد محدودي الدخل في سبيل مواصلة الدراسة والتعليم وبالتالي الحد من نسب التسرب المدرسي.

3 **محاربة الفساد الاقتصادي :** باعتباره من أهم عراقيل نجاح السياسات الاقتصادية فالدولة تكون ملزمة بإقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية للتصدي لقضايا الرشوة والفساد، وكذا محاولة التصدي لظاهرة الاقتصاد الموازي التي تعد من أهم عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يشكل تحديا آخر يتطلب تدخل الدولة وتفعيل دورها في هذا المجال.

4 **توفير الرعاية الصحية الضرورية:** وتلتزم الدولة في هذا الإطار بتوفير أدنى ضروريات الرعاية الصحية للأفراد وضمان استفادة كل المناطق من خدمتها الصحية، ويبرز جليا من خلال تطور حجم النفقات العامة الموجهة للرعاية الصحية في معظم دول العالم، إذ أنها تعتبر من الوظائف الأساسية في الوقت الراهن التي لا يمكن أن تتخلى عنها، ولو أنها تكون بنسبة متفاوتة بين دول العالم إلا أن الحد الأدنى الضروري للرعاية الصحية وجب توفيره في إطار الطبيعة الإنسانية للدولة.

5 **الاهتمام بتوفير متطلبات البحث العلمي** : باعتبار البحث العلمي هو أحد عوامل تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل بحكم أنه من أساسيات اقتصاد المعرفة إلى جانب الإبداع التكنولوجي والتربية والتكوين، فإن نفقات البحث العلمي أصبحت تشكل نسبة معتبرة من إجمالي النفقات العامة خاصة في الدول المتقدمة التي تشهد تطورا ملحوظا في هذا الجانب، إذ أن البحث العلمي هو عبارة عن استثمار في حد ذاته، يمكن أن تسفر عنه نتائج قابلة للتطبيق مستقبلا تؤدي بالمنفعة بشتى أنواعها حيث في القطاع الخاص يقل الإقبال عليه لعدم مردوديته على المدى القصير.[1]

[1]- بودخدخ كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص- ص: 18-19.

المطلب الثالث: ضوابط وحدود النفقة العامة

أولا– ضوابط الإنفاق العام: هناك ضوابط تحكم الانفاق العام ومنها:

1 **ضابط المنفعة :** يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة وذلك من أجل اشباع حاجات المجتمع المتعددة، بينما تصرف النفقة الخاصة لتحقيق أهداف فردية وتنفق لغرض الحصول على مردود معين.

وهنا يثار موضوع أخر متعلق بقاعدة المنفعة وهو تحديد أولويات الانفاق العام وعلى الدولة أن توازن بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية، حيث يقرر على ضوء أهداف الخطة الموازنة بين وجوه الانفاق المختلفة، بالإضافة إلى الأخذ بنظر الاعتبار توزيع النفقات حسب احتياجات النواحي والأقاليم المختلفة وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية، وتختلف هذه الأولويات من اقتصاد إلى اقتصاد آخر وتختلف أيضا بالنسبة للاقتصاد الواحد من مرحلة إلى أخرى.[1]

ومن المهم هنا التأكيد على أن مفهوم المنفعة لا يقتصر على الإنتاجية الحدية للنفقة و الدخل العائد منها وحسب، بل يتسع ليشمل كل المنافع التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للفرد والمجتمع وإلى تحقيق المنفعة الاجتماعية، وهنا تطرح نقطة مهمة وهي كيفية قياس المنفعة الاجتماعية أو الزيادة المتحققة منها، فيرى البعض أنها تكون على شكل زيادة في الدخل الوطني، إلا أن هذا المقياس لا يفيد في تحديد المنافع العامة ذات الأغراض غير الاقتصادية مثل الإنفاق على الدفاع و الأمن والصحة ...إلخ ، حيث أن كثيرا من المنافع لا يمكن إخضاعها للقياس الاقتصادي بالأرقام، ولذلك فعلى الدولة أن تتخذ من التخطيط الاقتصادي الشامل أداة لوضع الأهداف العامة وكيفية الوصول إليها وتحقيقها، معتمدة في ذلك على المعلومات و البيانات والإحصاءات المتوفرة و اللازمة لتحقيق أقصى منفعة عامة ممكنة.[2]

2 **ضابط الاقتصاد:** ينطوي ضابط الاقتصاد على حسن التدبير ومجانبة التبذير في الانفاق العام والسعي إلى تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة، لكن لا يعني ذلك الإخلال في الانفاق العام إلى حد وهو

[1]- محمد طاقة وهدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2010، ص- ص: 34-35.
[2]- يحياوي عبد الحفيظ، **إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر مابين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري - دراسة حالة للفترة 1980 -2014-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015-2016، ص46.

ما يستدعي بالضرورة الابتعاد عن النفقات غير المنتجة أو تكون إنتاجيتها ضعيفة كما يقتضي تحديد أولويات للإنفاق العام بحسب الأهمية النسبية للخدمات المراد تقديمها.[1]

ويمكن أن تلعب رقابة الرأي العام والرقابة الإدارية والرقابة التشريعية دورا فعالا في الحد من ظاهرة التبذير والإسراف.[2]

ثانيا- حدود الانفاق العام:

إن للإنفاق العام حدودا تتحكم فيها ثلاث محددات، وهي الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي، وتقلبات النشاط الاقتصادي والمقدرة المالية للدولة وسيتم شرح كل واحدة منها كالآتي: [3]

1 -الفلسفة الاقتصادية للنظام السياسي:

إن الفلسفة الاقتصادية للمجتمع والدولة هي التي تحدد النظام الاقتصادي ونمط الدولة، ففي ظل الدولة الحارسة التي تتبنى أسلوب المالية المحايدة والتي تنحصر مهامها في الوظائف الأساسية للدولة (الأمن، الدفاع، القضاء)، فإن حدود الإنفاق العام سوف تضيق لتقتصر على تمويل نشاط الدولة في تنفيذ المهام الأساسية المشار إليها سابقا وتتناسب مع شكل الدولة الحارسة، أما في ظل الدولة المتدخلة فهي تستخدم أسلوب المالية الوظيفية التي تسعى إلى تحقيق دور مؤثر في النشاط الاقتصادي، لذلك فهي تستدعي حدودا أوسع للنفقات لكي تتناسب مع الدور التدخلي للدولة فيزداد التخصيص المالي للنفقات العامة في مرحلة الدولة المتدخلة بشكل يفوق ما هو علية في الدولة الحارسة، وينطبق التحليل نفسه في ظل الدولة المنتجة التي تسيطر على عملية الإنتاج والتوزيع والتي تستخدم أسلوب التحليل المالي، حيث تتسع حدود النفقات العامة لكي تصبح قادرة على استيعاب النشاط المتصاعد للدولة المنتجة ومنه الفلسفة الاقتصادية هي التي توضح ملامح شكل الدولة، وهذا الخير يرسم حدود وحجم النفقات العامة.

2 -تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي وحركة الدورة الاقتصادية:

عادة ما يخضع النشاط الاقتصادي إلى مجموعة من التقلبات تتبع حركة الدورة الاقتصادية التي غالبا ما تأخذ المسار الآتي: الرواج ثم الانتعاش ثم الركود ثم الكساد ثم الرواج وهكذا، إن الركود والانتعاش

[1]- محمد ساحل، **المالية العامة**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص- ص: 14-15.
[2]- علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، بدون سنة نشر، ص95.
[3]- بن فراقي منى، **فعالية السياسة المالية في ظل عجز الميزانية العامة- دراسة حالة الجزائر 1990-2011-**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2014-2015، ص 52.

الاقتصادي له تأثر واضح في رسم حدود النفقات العامة، وهذا ما تعكسه النفقات من درجة استجابتها لتقلبات مستوى النشاط الاقتصادي، والذي يعرف بحساسية النفقات العامة هذه الأخيرة تختلف تبعا لنوعية القطاع المعني بالإنفاق العام.

3 –المقدرة المالية للدولة:

وهي عامل حاسم في رسم حدود الإنفاق العام أي بمثابة السيولة المالية المتاحة للتخصيص المالي للإنفاق العام، وتتعلق بمستوى الحصيلة الضريبية، كما تتعلق أيضا بطبيعة الدخل ومدى استقراره وبطرق استخدام الفرد لدخله من حيث التفضيلات ودرجة الإشباع، وهذا بالإضافة إلى القدرة الافتراضية للدولة والمتمثلة في قدرة تحصيلها للإيرادات المالية اللازمة عن طريق طرح سندات حكومية للاكتتاب مثلا.[1]

هنالك عوامل ترسم حدود وحجم النفقات العامة للدول هذه العوامل يوضحها المخطط التالي:

الشكل رقم (01): العوامل المؤثرة في حدود الإنفاق العام

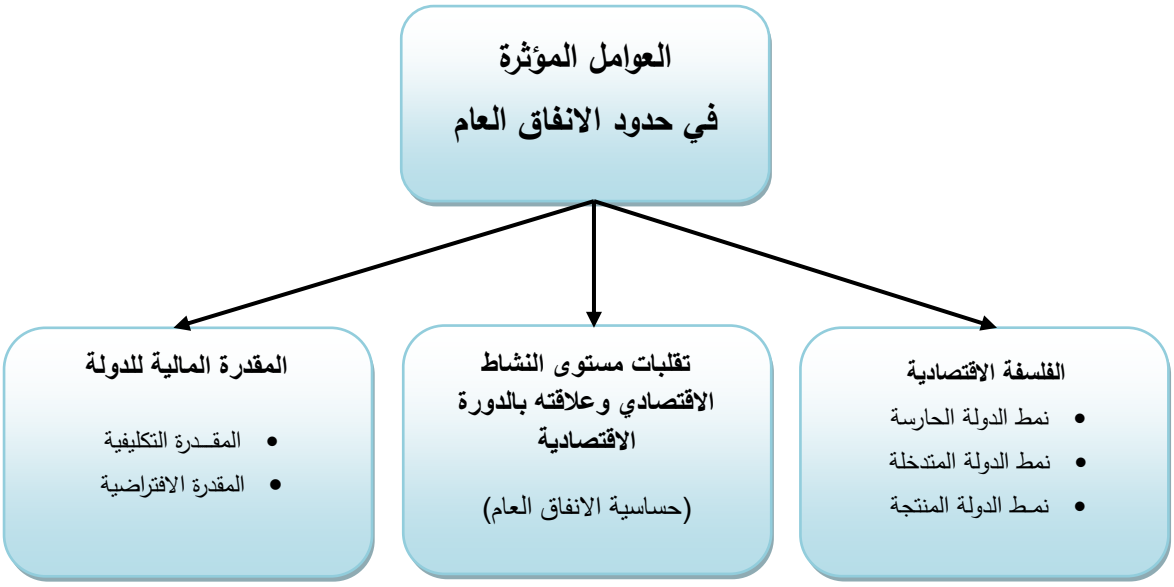

المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص43.

[1]- بن فراقي منى، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

المطلب الرابع: تقسيمات و أشكال النفقات العامة

أولا- تقسيمات النفقات العامة

1 - التقسيمات النظرية للنفقات العامة: توجد عدة تقسيمات للنفقات العامة تتمثل فيما يلي:

1 1 -تقسيم النفقات العامة وفقا لتكرارها الدوري: تنقسم النفقات العامة من حيث دوريتها إلى قسمين نفقات عادية ونفقات غير عادية وتتمثل فيما يلي:

1 1 1 - النفقات العادية: هي النفقات التي تغطيها الإيرادات العامة، ضرائب ومداخيل أملاك الدولة ...، وهي النفقات التي تظهر دائما وتتكرر بانتظام في الميزانية (يتكرر صرفها دوريا كل فترة زمنية معينة) هي التي تستخدم لإشباع الحاجات الدائمة للدولة منها على سبيل المثال: الأجور، المرتبات، المنح، التعويضات...إلخ.[1]

1 1 2 - النفقات غير العادية : وتمول من إيرادات غير عادية(القروض) ولا تتكرر بانتظام في الميزانية، مثل: نفقات إنشاء الطرق ونفقات مواجهة آثار الكوارث الطبيعية.

إذا كان هذا التقسيم يمكن السلطة العامة من تقدير النفقات بصورة إلى الصحة إلا أن السياسة المالية الحديثة تعتبر كل إيرادات الدولة (العادية أو غير عادية) مخصصة في مجموعها لكل أوجه الإنفاق الحكومي،" لا يمكن أن يخصص أي إيراد لنفقة خاصة، توجه إيرادات الدولة دون تمييز لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة".[2]

وقد سبب تقسيم النفقات العامة إلى عادية وغير عادية ظهور موازنتين: موازنة عادية تمولها الإيرادات العادية وهي الضرائب وإيرادات أملاك الدولة، وموازنة غير عادية وتستند في تمويلها إلى الإيرادات غير العادية وهي القروض العامة والإصدار النقدي غير المغطى، وقد أخذ بهذا التقسيم في الموازنات لتبرير إصدار القروض العامة والإصدار النقدي غير المغطى بإعتبارهما وسيلتي تمويل غير عاديتين لم يسمح بهما الفكر المالي التقليدي إلا في حالات غير عادية.[3]

[1]- محمد إبراهيم عبد اللاوي، **المالية العامة**، دار حامد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص110.
[2]- أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة- النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة-** ، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص40.
[3]- برهان الدين جمال، **المالية العامة - دراسة مقارنة-** ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، 1992، ص45.

1 2 -تقسيم النفقات العامة تبعا للأهداف:

يمكن تقسيم هذا التصنيف إلى خمس مجموعات على النحو التالي: [1]

1 2 1 -نفقات لأغراض أمنية:

المخصصة للدفاع عن الوطن وحمايته من الاعتداءات الخارجية وجميع النفقات العسكرية على بناء القوات المسلحة والمعدات الحربية، أضف إلى ذلك النفقات على الأمن وتجهيزاته.

1 2 2 -نفقات لتحقيق أهداف اجتماعية:

التي تنفقها الدولة على توفير الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية وتحقيق العدالة في المجتمع، هذا بالإضافة إلى المدفوعات التحويلية التي تمنح كإعانات إلى بعض الأفراد والفئات في المجتمع كإعانة لذوي الدخل المنخفض وإعانة البطالة وإعانة دعم السلع الأساسية.

1 2 3 -نفقات لتحقيق أهداف إقتصادية:

وتشمل نفقات لتوفي سلع وخدمات عامة، وعلى نفقات الاستثمار العام في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وكذلك إعانات الإنتاج وإعانات التصدير.

1 2 4 -نفقات لتحقيق أهداف إدارية:

وتشمل نفقات لتسيير هيئات الدولة ومؤسساتها تطوير الجهاز الإداري حيث أن الإنفاق على التدريب والتأهيل ومواكبة التطور الإداري الحاصل في البلدان المتقدمة يجعل من جهاز الدولة الإداري قادر على أداء خدمته على الوجه الأكمل، ويدخل تحت مظلة النفقات الإدارية المبالغ التي تخصص للإنفاق على استمرار تعزيز العلاقات الخارجية مع شعوب الدول الأخرى.

1 2 5 -نفقات لتحقيق أهداف مالية:

وتشمل المبالغ التي تخصص لدفع قيم السندات المستحقة ومبالغ أقساط الين العام وفوائده في الداخل والخارج.

[1]- مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص – ص:54-55.

1 3 -تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها (من حيث المقابل):

تنقسم النفقات العامة وفقا لآثارها الاقتصادية إلى نفقات حقيقة ونفقات تحويلية ويمكن عرضها كالآتي: [1]

1 3 1 – النفقات الحقيقية: هي النفقات التي تنفقها الدولة في مقابل حصولها على السلع والخدمات سواء كانت هذه السلع والخدمات استهلاكية أو إنتاجية، ويكون من نتيجتها أن يزيد الدخل القومي والإنتاج القومي لأن الدخول تزيد لدى الأفراد أو المنتجين من هذه النفقات، ويطلق عليها كذلك النفقات المنتجة ومثالها: ما تنفقه الدولة من رواتب وأجور وأثمان مستلزمات سير العمل بالمرافق العامة وأثمان السلع والخدمات الاستثمارية كذلك، أي أنها تقدم من الحكومة مقابل ما تحصل عليه من عمل أو سلع.

1 3 2 – النفقات التحويلية: وهي النفقات التي تقوم بنقل جزء من الدخل القومي من جماعة أو أفراد آخرين أي أنها تفيد في توزيع الدخل القومي، لذا لا يترتب عليه غالبا حصول الدولة مقابلها على سلع أو خدمات، أي أنها غالبا تؤدي من قبل الدولة مجانا وبدون مقابل مثل: نفقات التأمين الاجتماعي والمعاشات التقاعدية والإعانات المقدمة من قبل الدولة للأفراد أو المشاريع والأنشطة الخاصة.

أهمية النفقات التحويلية عادة في مرحلة البطالة والأزمات نظرا لارتفاع نسبة الإعانات التي تمنح للأفراد والمشروعات وتنخفض في حالة التشغيل الكامل.[2]

وتنقسم النفقات التحويلية تبعا لأغراضها إلى ثلاثة أنواع:

- **النفقات التحويلية الاقتصادية:** تستهدف تحقيق نمو متوازن للاقتصاد الوطني وتشمل الإعانات التي تمنح لبعض المشروعات الإنتاجية أو لبعض فروع الإنتاج بقصد تخفيض تكلفة إنتاجها، لغرض رفع الاستهلاك أو رفع معدلات أرباح هذه المؤسسات أو تمكين صناعة مميزة أو المشروعات المحلية على منافسة المشروعات الأجنبية أو تشجيع نوع معين من الصادرات.

[1]- وليد خالد الشايجي، **المدخل الحديث إلى المالية العامة الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص216.
[2]- بلال صالح الانصاري، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2017، ص27.

- **النفقات التحويلية الاجتماعية:** تهدف إلى تحقيق السياسة الاجتماعية للدولة عن طريق تقديم الإعانات للطبقات الفقيرة، التي تهدف إلى تحسين مستوى معيشة أصحاب الدخول المنخفضة بإعانات البطالة والشيخوخة.
- **النفقات التحويلية المالية:** وتتمثل أساسا في فوائد الدين العام وأقساط استهلاكه السنوية،

وقد اعتمد المفكرين الماليين في التفرقة بين النفقات الحقيقة والتحويلية على ثلاث معايير:

- **معيار المقابل:** ويقصد به ما تحصل علية الدولة من الأموال المادية أو الخدمات مقابل نفقاتها العامة، وعليه تكون نفقة حقيقية إذ ما حصلت الدولة على خدمات أو المواد عينية مقابل نفقاتها العامة وتكون تحويلية إذا كانت بدون مقابل لها.
- **معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج الوطني** : فالنفقة الحقيقية هي تلك النفقات التي تخصصها الدولة مباشرة لاستخدام جزء من موارد الاقتصادية للمجتمع في إنتاج السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة أي التي تؤدي إلى زيادة مباشرة، أما النفقات العامة التحويلية هي تلك النفقات التي تخصص للمدفوعات التي تتم بدون مقابل مثل إعانات المرضى والبطالة وإعانات الاقتصادية التي تدفع إلى بعض المنتجين فهي لا تؤدي إلى استخدام مباشرة لموارد المجتمع، ومن ثم آثارها تتمثل في توزيع الدخل الوطني دون أن يضيف بطريقة مباشرة إلى الناتج شيئا.
- **معيار الاستعمال للقوة الشرائية للنقود موضوع النفقة:** فإذا كانت الدولة هي المستعمل المباشر للقوة الشرائية عن طريق شراء السلع والخدمات من الأفراد ومشروعات الخاصة فنكون أمام نفقات حقيقية، أما إذا كان الأفراد والمشروعات الخاصة هم المستعملون للقوة الشرائية للنقود موضوع الإنفاق العام دون قيامهم بدفع مقابل تكون أمان نفقات تحويلية[1].

وتكمن أهمية تقسيم النفقات العامة إلى الحقيقية والتحويلية في تبيان الاتجاهات المالية والاقتصادية للدولة، ويبين تطور العلاقة بين حجم كل من النفقات الحقيقية والتحويلية اتجاهات الحكومية، حيث أصبحت نفقات تحويلية تشكل جزءا كبيرا من الإنفاق العام، كما أنها تعتبر أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تحقق بها الدولة أغراضها الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة يمكن استخدام نفقات تحويلية لمعالجة التقلبات الاقتصادية وإقامة التوازن الاقتصادي العام عن طريق سهولة ضغط النفقات

[1]- دنان راضية، **ترشيد الإنفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية- دراسة حالة الجزائر 1990-2014-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016، ص – ص: 13-14.

العامة التحويلية، وبخاصة في الدول النامية وكذلك سهولة زيادتها في صورة إعانات ومساعدات اجتماعية و اقتصادية في أوقات الأزمات بهدف زيادة الطلب الفعلي.[1]

ومن هنا أصبح لتقسيم النفقات العامة أهمية كبرى حتى يتمكن توجيههما بما يتفق وهدف الهيئة السياسية في كل مجتمع، كما يساعد كفاءة النظام المالي والوصول بالإستراتيجية المالية إلى الآمال المنشودة.[2]

1 4 -تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:

ونجد في هذا التقسيم نوعين من النفقات العامة وهي:[3]

1 4 1 - **نفقات محلية(إقليمية):** وهي تلك النفقات التي تختص بها الجماعات المحلية كالبلدية ولولاية، وتختص لخدمة سكان إقليم أو منطقة معينة وذلك داخل حدود الدولة، ويكون ذلك حسب التقسيم الإداري للدولة (ولاية، دائرة، بلدية...إلخ).

1 4 1 - نفقات قومية(مركزية): وهي تلك النفقات التي ترد في ميزانية الدولة وتقوم الحكومة بهذه النفقة، فهي تلك النفقة الموجهة للمصلحة القومية ومصالح الأمة برمتها، ويكون هدفها تحقيق المصلحة العليا للدولة كالدفاع والأمن والقضاء.

[1]- دنان راضية، **ترشيد الإنفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية- دراسة حالة الجزائر 1990-2014-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016، ص – ص: 13-14.

[2]- عبد الجليل هويد، **مبادئ المالية العامة في الشريعة الإسلامية- دراسة مقارنة-**، دار الصفا للطباعة، القاهرة، بدون سنة نشر، ص130.

[3]- كردودي صبرينة، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص14.

الشكل رقم(02): التقسيمات النظرية للنفقات العامة

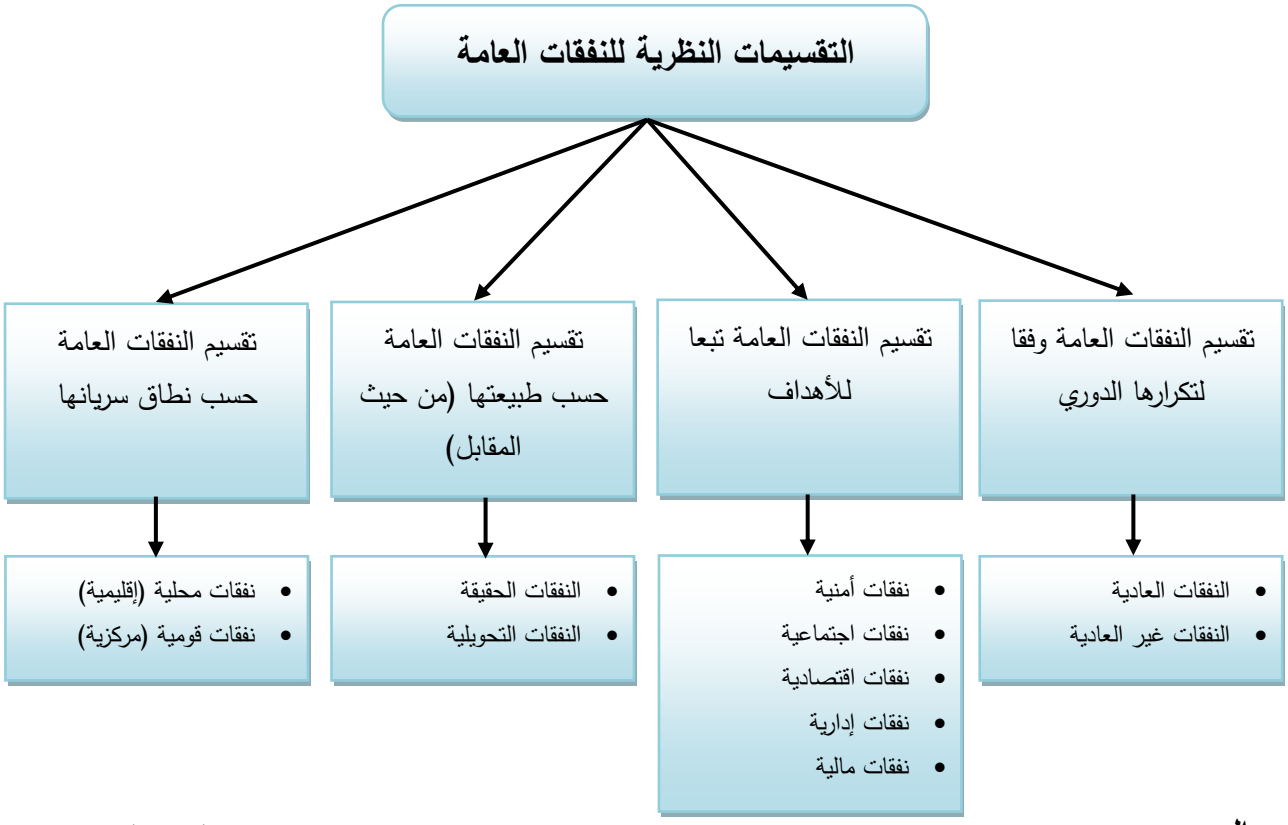

المصدر: بيداري محمود، **العوامل المفسرة لنمو الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري 1991-2010 مع إشارة خاصة لفرضية فانجر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص 16.(بتصرف)

2 - التقسيمات العملية للنفقات العامة

من الناحية العملية تختلف الدولة في الأسلوب الذي تتبعه لتقسيم النفقات العامة فكل دولة تستخدم التقسيم الوضعي الذي يتلاءم مع ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية ويندرج تحت هذا التقسيم: [1]

2 -1 **التقسيم الوظيفي:** يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي يتم الانفاق عليها ليتسنى للدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الإنتاجية لتقارنه مع مصاريف وإنتاجية القطاع الخاص، وبعد ذلك يتم تخصيص اعتمادات الانفاق العام وفقا للتكلفة فمثلا تعتمد النفقات العامة للسكك الحديدية بالاستناد على تكلفة الكيلو متر واحد.

[1]- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص- ص :125-127.

هذا الأسلوب له مزايا منها معرفة مصاريف وإنتاجية إدارات الدولة المختلفة، التعرف على وظائف وتقدير النفقة المحددة لكل وظيفة إلى جانب المساعدة على إتخاد القرار الصائب وإمكانية الرقابة السريعة.

أما عيب هذه الطريقة فتكمن في أن الوظيفة في الحكومة تؤثر على باقي الوظائف وتتأثر بها، وبالتالي تؤثر على جميع إدارات الدولة.

2 2 -**التقسيم الاقتصادي:** يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الأعمال والمهام المختلفة التي تمارسها دوائر الدولة شريطة توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية (زراعة، سياحة، صناعة)، يؤخذ في بالحسبان نفقات الدوائر الحكومية ونفقات التجهيز التي تزيد من الدخل القومي ونفقات التوزيع (تحول جزء من الدخل القومي من فئة لأخرى على شكل إعانات اجتماعية ومساعدات اقتصادية ...إلخ).

2 3 -**التقسيم الإداري:** يتم التقسيم الإداري على أساس الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق مثل الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة...، ضمن العمل الوظيفي لكل دائرة وبعد ذلك يتم التقسيم داخل كل وحدة إدارية الأقل في التنظيم الإداري والأصغر فالأصغر...إلخ، والأسلوب المتبع أن تصنيف النفقات إلى جارية ورأسمالية وقد نجد الموازنات الاستثنائية وملحق الموازنات[1].

أما عيوب هذا الأسلوب فتكمن في صعوبة في صعوبة حصر كلفة كل وظيفة حكومية وبالتالي صعوبة التنبؤ بالعمليات الاقتصادية والمالية للدولة.

3 - النفقات العامة من منظور المشرع الجزائري

بين المشرع الجزائري أن النفقات العامة هي:" الوثيقة التي تقدر للسمة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها" كما أعتبر أن النفقات العامة هي أعباء ملقاة على عاتق الميزانية وواجب تنفيذها، ولا يتم عقد أو تحويل أي نفقة عامة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية متقيدة بمبدأ التخصيص.

[1]- طارق الحاج، **المالية العامة**، مرجع سبق ذكره ، ص- ص :125-127.

ولقد اعتمد النظام المالي في الجزائر في تقسيم النفقات العامة من خلال ميزانيتي التسيير والتجهيز على التصنيفين الإداري والاقتصادي معا من ناحية والتصنيف الوظيفي من ناحية أخرى، ومعيار التفرقة بينهما يتمثل فيما إذا كان الهدف من النفقة الحصول على مستلزمات تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتمادها في الميزانية العامة للدولة، تعتبر من قبيل نفقات التسيير، أما إذا كان الهدف من عقد النفقة العامة هو زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال اقتناء التجهيزات المختلفة أو بهدف تكوين رأس المال فإن هذه النفقات من قبيل نفقات التجهيز [1]، وبالتالي يمكن تقسيم النفقات العامة حسب المشرع الجزائري إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز كما يلي:

3 1 **نفقات التسيير (الإدارية):** تنقسم نفقات الدولة في الميزانية العامة، أي نفقات التسيير إلى أربعة أبواب توجد أبواب تتكون من سبع فقرات وكل فقرة يمكن أن تضم تسعة وتسعين فصلا وعدد المواد التي يشملها الفصل غير محددة ويمكن أن نقسم البند إلى فروع نفقات، الباب الأول والثاني الممثلة في ميزانية الأعباء المشتركة المسيرة من طرف وزارة المالية، والباب الثالث والرابع نجدهما تقريبا في كل الميزانيات في مختلف الوزارات.[2]

- **الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** وهي أعباء ممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات
  - **الفقرة الأولى:** احتياط الدين.
  - **الفقرة الثانية:** الدين الداخلي، الدين العائم.
  - **الفقرة الثالثة:** الديون الخارجية.
  - **الفقرة الرابعة:** الضمانات.
  - **الفقرة الخامسة:** النفقات المحسومة من الإيرادات.
- **الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية:** وهي عبارة عن الاعتمادات الضرورية واللازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والأجهزة والمعدات والعتاد ويتكون من الفقرات التالية:

[1]- محمد بن مريم وعبد القادر قدواي، **دراسة العلاقة بين حجم النفقات العمومية والنمو السكاني - دراسة تحليلية قياسية على حالة الجزائر للفترة 1965-2013**-، مجلة رؤى استراتيجية، يوليو 2015، ص89.

[2]- على زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص - ص :32-34.

- **الفقرة الأولى:** رواتب العمل.
- **الفقرة الثانية:** المعاشات والمنح العائلية.
- **الفقرة الثالثة:** المعاشات والأعباء الاجتماعية.
- **الفقرة الرابعة:** المستخدمون – المعدات – تسيير المصالح.
- **الفقرة الخامسة:** المستخدمون وأعمال الصيانة.
- **الفقرة السادسة:** المستخدمون إعانات التسيير.
- **الفقرة السابعة:** المستخدمون النفقات المختلفة.

- **الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل الإنتاج.**
- **الباب الرابع: التدخلات العمومية:** ويتكون هذا الباب من الفقرات التالية:

- **الفقرة الأولى:** التدخلات العمومية والإدارية مثل إعانات المجموعة المحلية.
- **الفقرة الثانية:** الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.
- **الفقرة الثالثة:** تشمل النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح.
- **الفقرة الرابعة:** النشاط الاقتصادي والتشجيعات والتدخلات مثل الإعانات الاقتصادية والمكافآت.
- **الفقرة الخامسة:** النشاط الاقتصادي إعانات للمؤسسات للمصلحة الوطنية (إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية).
- **الفقرة السادسة:** الإعانات الاجتماعية المساعدات والتضامن.

3 2 -نفقات الاستثمار(التجهيز)

3 2 1 -**تعريفها:** تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي (PNB) وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، ويطلق على نفقات التجهيز إسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، القطاع الفلاحي...إلخ).

إن تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي من خلال رخص التمويل.

3 2 2 -تقسيم نفقات التجهيز

- **العناوين:** حسب المادة 35من قانون 84-17 والمتعلق بقوانين المالية توزع ميزانية التجهيز على ثلاث عناوين (أبواب) وهي:[1]
  - الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
  - إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة
  - النفقات الأخرى برأس المال.
- **القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي:
  - المحروقات.
  - الصناعات التحويلية.
  - الطاقة المناجم.
  - الفلاحة والري.
  - الخدمات المنتجة.
  - المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية.
  - التربية والتكوين.
  - المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية.
  - المباني ووسائل التجهيز.

إلا أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

- **الفصول الموارد:** تنقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية ومواد تكون بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي ومادة. [2]

[1]- المادة 35 من القانون 84-17 المؤرخ في 07جويلية المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28 سنة 1984.
[2]- محمد ساحل، **المالية العامة**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017، ص- ص: 29-30.

ثانيا– أشكال النفقات العامة

تتخذ النفقات العامة بأحد الأشكال الأربعة التالية: [1]

1 – **الرواتب والأجور:** وهي مبالغ تدفعها الدولة للعاملين في أجهزتها على شكل رواتب مقابل حصولها على خدماتهم الحالية (الآنية) والسابقة (المتقاعدين).

2 – **أثمان مشتريات الدولة:** وهي مبالغ تدفعها الدولة لشراء البضائع (من الآلات والأدوات والخدمات) التي تحتاجها الدولة ومرافقها العامة.

3 – **الإعانات والمساعدات:** وهي نفقات تصرفها الدولة وتمنحها لهيئات عامة أو خاصة دون الحصول على مقابل، والهدف من تقديمها تعضيد ودعم الصناعات الوطنية بأهداف اقتصادية... وتدفع بشكل دفعات نقدية أو عينية.

4 – **تسديد الدين العام وفوائده:** ويشمل ما تستدينه الدولة من أموال لتمويل مشاريعها أو موازناتها العامة، وهذه الديون قد تكون داخلية أو خارجية كالقروض المحلية والدولية، فيترتب من جراء ذلك أعباء مالية على الدولة (الموازنة العامة) لابد من تسديدها عند حلول ميعاد الوفاء بها ودفع فوائد عن المبلغ المقترض، ولذلك تخصص الدولة جزءا من نفقاتها السنوية لتسديد الدين العام وفوائده المستحقة، فتنشأ الدولة نتيجة لذلك ما يسمى بصندوق تسديد أصل الدين العام وفوائده.

المبحث الثاني: الأسباب والآثار الاقتصادية لتزايد النفقات العامة

تعتبر ظاهرة تزايد الانفاق العام هي من أحد أبرز مميزات المالية العامة في العصر الحديث فهي مرتبطة بكل القطاعات الاقتصادية ومتلازمة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فالزيادة في الانفاق العام ليست بالضرورة أن تتبعه زيادة في المنفعة المترتبة عليه [2]، في هذه الحالة تسمى هذه الزيادة بالزيادة الظاهرية وإذا صاحبت هذه الزيادة منفعة فتعرف بالزيادة الحقيقة، وسوف نتطرق لكل من هذه الأسباب بشيء من التفصيل.

[1]- أعاد محمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة التاسعة، 2015، ص40.
[2]- ANAS BENSSALAH ZERMRANI, "les finances publique au Maroc", politique financière et droit budgétaire, l'Harmattan, Paris, 1998, P17.

المطلب الأول: الأسباب الظاهرية والحقيقية لزيادة النفقات العامة

إن أي دارس لتطور النفقات العامة في أي بلد من البلاد، يلاحظ أنها آخذة بالازدياد سنة بعد أخرى، واعتماداً على الإحصاءات المتعلقة بهذه النفقة، فقد جعل الاقتصاديون هذه الظاهرة قانوناً عاماً من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي [1]، والتمييز بين نوعين من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات منها الأسباب الظاهرية والحقيقية.

أولا- الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة

وإن هذه الأسباب تؤدي إلى التضخم في الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في التكلفة الحقيقية، أي كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع حاجات عامة أو حتى تحسين مستوى الخدمة المقدمة، ومن أهم أسباب الزيادة الظاهرية للنفقات العامة مايلي:

1 -**إنخفاض قيمة النقود:** هو تراجع مقدار ما يمكن الحصول عليه من سلع وخدمات بنفس المقدار من النقود من فترة معينة إلى فترة أخرى أو ما يعرف بانخفاض القيمة الحقيقة للنقود التي تظهر في شكل ارتفاع المستوى العام للأسعار، ما يتطلب رفع القيمة الاسمية لها أي الرفع من حجم النفقات العامة مقابل الحصول على نفس الحاجات التي كان بالإمكان توفيرها من قبل وبمقدار أقل من النقود وهذا لتراجع القدرة الشرائية.[2]

2 -**زيادة مساحة الإقليم أو عدد السكان** : اتساع أقاليم الدولة له الدور الكبير في زيادة النفقات الواضحة في موازنة الدولة ظاهريا، ويمكن معرفة ذلك من خلال نصيب الفرد من النفقات العامة وبالتالي من الخدمات المقدمة من قبل الدولة. [3]

3 -**اختلاف الطرق المحاسبية المالية: (اختلاف طرق إعداد الميزانية)**

كان المتبع فيما مضى أن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، ومن ثم لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها، ومع إتباع مبدأ الوحدة أو عمومية

[1]-علي سيف علي المزروعي وإلياس نجمة، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي- دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009-**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص- ص: 617-618.

[2]- قدي عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص186.

[3]- محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للمشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010، ص119.

الميزانية لعامة يقضي بضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها – دون تخصيص – في الميزانية العامة، ظهرت نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل ولم تكن تظهر في الميزانية ومن ثم فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية استدعت تغيير الطرق المحاسبية المالية في الميزانية الحديثة.[1]

كل هذه الأسباب أدت بأغلب دول العالم إلى البحث عن الأساليب التي تساعد على ترشيد الإنفاق العام، ولعل أهمها أن تعمل الدولة على تحديد أولويات إنفاقها بدقة، فلا تسرف في الإنفاق على الترف والكماليات بقدر إنفاقها على مشروعات التنمية والمرافق العامة الضرورية التي تساعد على تطور المجتمع وتقدمه ونموه بصورة متوازنة.[2]

ثانيا– الأسباب الحقيقة لزيادة النفقات العامة

وهي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الخدمات العامة سواء من ناحية الكم والكيف وبالتالي يزداد حجم الانفاق العام، أو هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة في بلد معين إذا بقي سكانه ومساحته دون تغيير مثل التوسع في نفقة عامة لإشباع نفس الحاجة السابقة أو إشباع حاجات عامة جديدة أو كليهما معا.

وتنقسم الأسباب الحقيقية لازدياد النفقة العامة إلى خمسة أسباب رئيسية قسمت على خمسة مجموعات وهي: اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وإدارية ومالية والآن سنعرض هذه الأسباب بشيء من التفصيل:

1 –**الأسباب الاقتصادية:** إن من أهم الأسباب الاقتصادية التي تفسر ظاهرة الازدياد المطرد في النفقات العامة تتمثل في زيادة الدخل القومي، والتوسع في الدور الاقتصادي للدولة والمتمثل بالتوسع في إقامة المشاريع العامة وعلاج التقلبات الاقتصادية، فزيادة الدخل القومي تمكن الدولة من الزيادة في مقدار ما يمكن أن تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة، حتى ولو لم تزداد أنواع الضرائب أو يرتفع سعرها وبالتالي فإن هذه الموارد المتوفرة تدفع بالدولة نحو المزيد من الإنفاق على الأوجه كافة، وأيضا يقود التوسع في إنشاء المشاريع الاقتصادية العامة إلى زيادة

[1]- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات، الجزائر، الطبعة السادسة، 2015، ص92.
[2]- حنيش أحمد، **دور الرقابة على الموازنة العامة في ترشيد الانفاق العمومي- دراسة حالة الجزائر 2000-2014-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2015-2016، ص44.

النفقات العامة ،وتبغي الدولة من وراء إنشاء هذه المشروعات إما الحصول على موارد مالية لخزانة الدولة أو الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي في سبيل محاربة الاحتكار، ومن جانب آخر فإن وجود التقلبات الاقتصادية وخصوصا حالة الركود الاقتصادي الذي له انعكاساته السلبية التي تفرض على الدولة القيام بالمزيد من الانفاق من أجل زيادة معدلات الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق الاستخدام الكامل ضمن إطار الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي.[1]

2 -**الأسباب السياسية:** إن الدولة تنفق على الهيئات الدبلوماسية وتسدد مستحقات المنظمات الدولية التي تكون عضوا فيها ومصاريف المؤتمرات الدولية و المساهمة في التعاون الدولي هذا على مستوى العلاقات الدولية فهذه النفقات كبيرة جدا.

كما نلاحظ أن أكبر جهة مستفيدة من النفقات العامة هي مرفق الدفاع بدافع حماية السيادة الدولية في الداخل والخارج خاصة في ظروف عدم الاستقرار.

وفي الأخير نستطيع أن ندرج النقاط التالية عبر الأسباب السياسية منها:

2 1 -انتشار مبادئ والنظم الديمقراطية فالحكومة المنتخبة تحاول دائما إرضاء الرأي العام كي تستطيع أن تحدد فترات حكمها، فهي ملزمة بالتوسع في الانفاق العام، نمو مسؤولية الدولة تعويض الأفراد عن الأضرار التي تصيبهم توسع الدولة في وظائفها نمو النفقات العسكرية خاصة في العصر الحديث وذلك نتيجة التوترات الدولية والتقدم التكنولوجي والبحوث العلمية التي يؤدون إلى زيادة الإنفاق العام، تعدد الأحزاب السياسية واتجاه كل منها خلال فترة توليه الحكم إلى الزيادة في النفقات العامة لكسب رأي أنصاره ولتنفيذ برنامجه الانتخابي الذي يتصف غالبا بالطموح.

2 2 -المنح والمساعدات والقروض حيث قد تلجأ كثير من الدول إلى تقديم إعانات نقدية أو عينية للدول الصديقة، بغرض مساعدتها على تحقيق التنمية الاقتصادية أو على معالجة أزمة ما، أو إعادة تعمير، ...إلخ.

يتضح مما سبق أن الأسباب السياسية عملت على دفع النفقات العامة للدولة في اتجاه التزايد المستمر.[2]

[1]- نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، عمان،2006، ص57.
[2]- محمد إبراهيم عبد اللاوي، **المالية العامة**، دار حامد للنشر والتوزيع، الجزائر،2016، ص- ص: 118-119.

3 -**الأسباب الاجتماعية:** تعد الأسباب الاجتماعية عوامل أخرى أدت إلى زيادة النفقات العامة للدولة فالانتقال من دور الدولة الحارسة إلى دور الدولة المتدخلة والمنتجة، أدى إلى إحلال سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة مكان السياسة الاقتصادية والاجتماعية القديمة ومن ثمة أصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي إضافة إلى التوازن الاقتصادي، وساعد على ذلك تقدم الوعي الاجتماعي وانتشار الأفكار الاشتراكية وقوة الطبقة العاملة.

ولم يعد هدف الدولة هو تحقيق الزيادة في الإنتاج ورفع مستوى الدخل بل تحسن توزيع الدخل وإقامة العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة من صحة وتعلم وثقافة وإسكان...إلخ، والإعانات الاجتماعية والمعاشات، ورعاية الأطفال وتغذيتهم وإعانات العجز والمرض والبطالة والشيخوخة، ومن أهم النفقات العامة الاجتماعية في الدول النامية يطلق عليه الهيكل الأساسي ذو الطابع الاجتماعي، وتتضمن الصحة والثقافة والتعليم والإسكان، ونفقات الضمان الاجتماعي التي تحاول الدول أن يستفيد منها جميع الأفراد، وأن تغطي جميع المخاطر التي يتعرضون لها.

ولا شك أن هذه النفقات الاجتماعية وبرامجها لها فائدتها الاجتماعية وفائدتها الاقتصادية أيضا، وذلك بتوزيعها قوة شرائية لطبقات ذات ميل حدي مرتفع للاستهلاك، فتزيد من الطلب الفعلي وتساهم في زيادة التشغيل ورفع مستوى الدخل وهذا ما يزيد التوقع بتزايد النفقات العامة.[1]

4 -**الأسباب الإدارية :** لقد تمخض عن تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية زيادة عدد المؤسسات والإدارات والمرافق العامة ثم زيادة عدد الموظفين والعاملين وارتفاع تكاليف تسييرها ومن ثم زيادة النفقات العامة، غير أن زيادة عدد الموظفين عن الحد الذي تحتاج إليه الإدارات وسوء التنظيم الإداري وانعدام التعاون والتنسيق في العمل بين الإدارات، إضافة إلى الروتين المعقد تساهم كثيرا في زيادة النفقات العامة. [2]

5 -**الأسباب المالية:** وأهم هذه الأسباب تتلخص فيما يلي:[3]

[1]- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2018، ص 86.
[2]- محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، دار معتز للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص81.
[3]- جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص-ص: 42-43.

5 1- **سهولة الاقتراض:** الأصل أن تعتبر القروض العامة وسيلة استثنائية لتغطية النفقات العامة وهذا الأصل يعتبر مبدأ من مبادئ علم المالية العامة فيما مضى، خاصة أن الدولة لم يكن أمامها إلا اللجوء إلى كبار الماليين لإقراضها وكان هؤلاء يفرضون العديد من الشروط التي كانت تدفع الحكومات أحيانا لتجنب عقد القروض العامة وخاصة الخارجية منها، أما الآن ونظرا لسهولة الاقتراض بعد أن تطورت أساليب الاقتراض العام والتجاء الحكومات إلى الجمهور للاكتتاب العام، جعلها تلجأ إلى القروض العامة الداخلية باستمرار لسداد أي عجز في موازنتها والقيام بالمشاريع الخدمية و الاستثمارية، وقد شجعها ذلك مرارا على التوسع في النفقات العامة مما ترتب عليه زيادة حجمها زيادة حقيقة.

5 2- **وجود فائض في الإيرادات العامة:** إن وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض ما أو زيادة عما هو مخصص له من شأن ذلك أن يؤدي إلى تشجيع الحكومة بالتوسع في الانفاق، سواء أكان ذلك بإضافة خدمات جديدة أو تحسين الخدمات الموجودة وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة النفقات العامة زيادة حقيقية، والمشكلة تكمن في صعوبة تخفيض هذه النفقات العامة سياسيا إذ يؤدي ذلك إلى تذمر من سبق لهم الانتفاع من هذه النفقات العامة والمطالبة بإبقائها، وهذا ما يؤكد أن" عبء الموازنة مستقر ولا يخفف".

الشكل رقم(03): الأسباب الظاهرية و الحقيقية لزيادة النفقات العامة

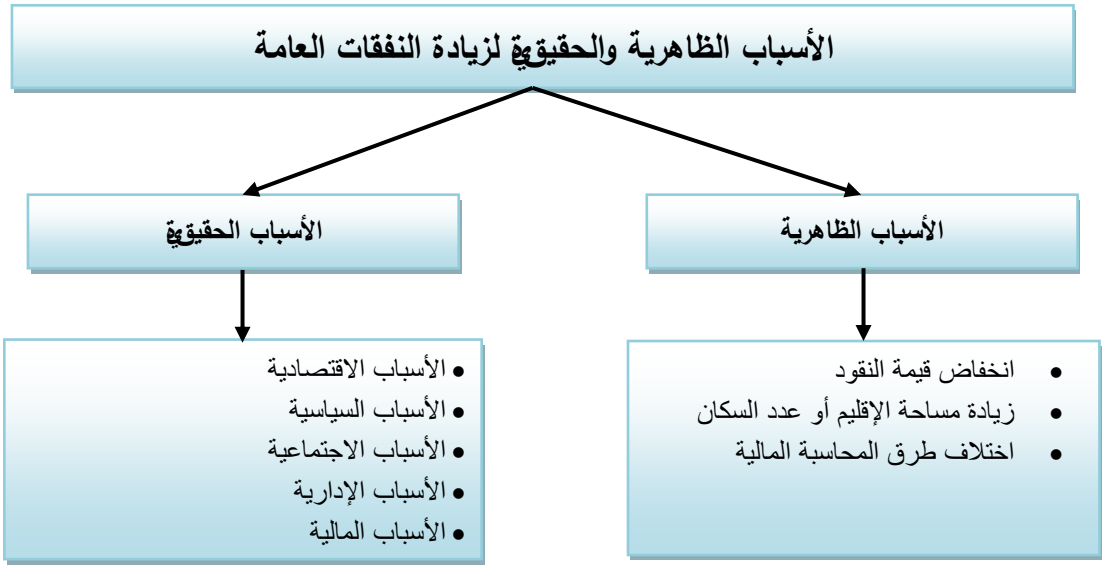

المصدر: حنيش أحمد، **دور الرقابة على الموازنة العامة في ترشيد الإنفاق العمومي – دراسة حالة الجزائر 2000-2014**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2015-2015، ص 43.(بتصرف)

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لظاهرة تزايد النفقات العامة

أظهرت العديد من الدراسات أن ظاهرة تزايد النفقات العامة تنعكس بصورة أكبر على بعض أنواع النفقات العامة دون غيرها، ولقد كان لظاهرة تزايد النفقات العديد من الآثار الاقتصادية على الاقتصاد القومي في مجموعه هذا بالإضافة إلى تأثيرها على السلوك الاقتصادي لوحدات القطاع الخاص، فضلا عن هذا ترتب على هذه الظاهرة عدد من النتائج المالية أهمها مايلي: [1]

1 – أدت الزيادة المضطرة في النفقات العامة إلى ضرورة البحث عن مصادر إضافية للإيرادات العامة لتغطية هذه الزيادة، وقد لجأت معظم الدول إلى التوسع في إصدار القروض العامة الاختيارية والإجبارية، وإلى الإصدار النقدي الجديد (أي التمويل التضخمي) لمواجهة هذه الزيادة، وأصبحت ظاهرة علاج الميزانية من الظواهر المعروفة في وقتنا الحاضر لاسيما في البلاد النامية، وبالإضافة إلى ذلك فقد لجأت الدول خاصة الدول المتقدمة إلى الأخذ بضرائب جديدة والأخذ بنظام الضرائب التصاعدية مما أدى إلى ارتفاع العبء الضريبي.

2 – أدت زيادة النفقات العامة من ناحية وضعف إنتاجيتها من ناحية أخرى إلى زيادة الموجات التضخمية، وأصبحت زيادة النفقات العامة من أهم أسباب التضخم في كل من البلاد الرأسمالية والنامية.

3 – أدت ظاهرة تزايد النفقات العامة وضعف إنتاجيتها إلى التفكير في ضرورة ترشيد النفقات العامة، وقد اتخذ هذا الترشيد اتجاهين اتجاه يهدف إلى الحد من الحجم الكلي للنفقات العامة عن طريق ربط هذا الحجم بالكميات الاقتصادية الكلية مثل الناتج القومي والدخل القومي، وذلك في إطار خطة عامة تتضمن جانب عيني وجانب نقدي، وبالتالي ظهرت أهمية التخطيط المالي كوسيلة لضمان تنفيذ الخطة العينية، وكأداة لترشيد حجم الانفاق العام، أما الاتجاه الثاني فيتعلق بكل نفقة تتقرر وهو يركز على إنتاجيتها وربط هذه الإنتاجية بتكلفتها، ومن ثمة ظهرت وسيلة التحليل المالي تسمى طريقة التكلفة العائد لترشيد حجم كل نفقة من النفقات.

[1]- زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998، ص – ص: 65-66.

المطلب الثالث: ترشيد النفقات العامة

لعل ظاهرة تزايد الانفاق العام تثير مشكلة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق والذي تتم بالضرورة من خلال قرارات جزئية تتعلق بمشاريع وخدمات معينة ومحددة أي أن هناك حاجة ملحة إلى ترشيد قرارات الانفاق العام عند اتخاذها، وتتوقف صحة القرارات الإنفاقية العامة على مدى سلامة الأساليب والأدوات المستخدمة في تقرير هذه المشاريع والخدمات، وبالتالي تؤثر هذه القرارات الجزئية على الحجم الكلي للإنفاق العام الذي من المفروض أن يأتي بعد إجراء عملية الترشيد اللازمة. [1]

المقصود بترشيد النفقات العامة هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الانفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة، والواقع أن ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية:[2]

أولا- تحديد حجم أمثل للنفقات العامة

أنه ليست من المصلحة أن تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه **(الحجم الأمثل للنفقات العامة)** وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر عائد من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

ثانيا- إعداد دراسات الجدوى للمشروعات

تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع، وآثاره على الادخار، وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.

ثالثا- الترخيص المسبق من السلطة التشريعية

تقضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بإنفاقه، يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية، ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة،

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، جامعة الزقازيق،2005، ص 185.

[2]- دراوسي مسعود، ا **لسياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006، ص- ص: 171-172.

كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها.

رابعا- تجنب الإسراف والتبذير

هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة في الكثير من الدول نوجزها فيما يلي:

1 -ارتفاع تكليف تأدية الخدمات.

2 -سوء تنظيم الجهاز الحكومي.

3 -تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة.

4 -عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه وتعبيد الطرقات.

5 -زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال.

6 -المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي...إلخ.

لا شك أن ترشيد النفقات العامة يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير المذكورة سابقا وغيرها وبالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على النفقات العامة.

المطلب الرابع: الآثار المباشرة وغير المباشرة لتزايد للنفقات العامة

ما من شك في تطور دور النفقة قد ارتبط ارتباطا وثيقا بتطور دور النشاط الاقتصادي، ولقد تحولت النظرة لدور النفقة العامة من فكرة النفقة المحايدة التي لا تؤثر في النشاط الاقتصادي [1] ،إلى النفقات التي تؤثر باختلاف أنواعها وأسلوب توزيعها ومصادر تمويلها والظروف الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بها على الكميات الاقتصادية الكلية، والتي تتمثل في الاستهلاك والادخار والاستثمار وكذلك تأثيرها على نمط توزيع الدخل وعلى المستوى العام للأسعار، و تنقسم الآثار الاقتصادية للنفقات العامة إلى آثار المباشرة وتتمثل في اقتطاع جزء من الموارد الاقتصادية للإشباع الحاجات العامة، وآثار غير مباشرة تتمثل فيما يحدثه كل من المضاعف والمعجل من آثار في إطار دور الدخل، وعلى اعتبار أن المضاعف يبرز الآثار الإضافية للنفقات الاستثمارية على الدخل، وأن المعجل يبين أثر التغير في الطلب على السلع الاستهلاكية على حجم الاستثمارات المنتجة لها ولهذا سندرس تباعا آثار المباشرة للنفقات العامة وغير المباشرة.

[1]- يونس أحمد البطريق وآخرون، **المالية العامة - الضرائب والنفقات العامة-**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص181.

أولا- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل، ويطلق على أثر "**المضاعف**" الاستهلاك المولد، كما يطلق على أثر" **المعجل**" الاستثمار المولد ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بأثر المرتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل، وبمعنى أوضح فإن النفقة لا تؤثر فقط الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج فقط ولكنها تؤثر على الاستهلاك بصورة عامة غير مباشرة، وفيما يلي سنقدم شرحا مختصرا لأثر النفقات العامة من خلال أثري المضاعف والمعجل على النحو التالي:

1 -أثر المضاعف:

" آثار النفقات العامة من خلال آثر المضاعف"

تهدف فكرة المضاعف عند "**كينز**" إلى بيان أثر الاستثمار في الدخل القومي ومؤدي أفكار كينز في هذا الصدد (والتي صاغها في نظريته العامة الشهيرة عام 1936) أن زيادة الانفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية ولكن بمقادير مضاعفة يمكن تحديدها في ضوء ما تؤدي إلى الزيادة في الاستثمار من توالي الانفاق على الاستهلاك، وهذا ما يعرف" بمضاعف الاستثمار" " **Investiment Multipier**" حيث انصرفت جهود "كينز" فقط إلى بيان أثر الاستثمار على الدخل القومي عن طريق نظريته في المضاعف، غير أن الفكر الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع فكرة المضاعف وتحليل أثره ليس فقط بالنسبة للاستثمار ولكن بالنسبة للظواهر الاقتصادية الأخرى مثل الاستهلاك والإنفاق العام، وبالتالي فإنه يمكن تعميم نظرية المضاعف على هذه الظواهر أيضا.

ولتوضيح ما تقدم فإن من المعلوم أن النفقات العامة تؤدي إلى توزيع دخول يستفيد منها الأفراد في صورة مرتبات وأجور أو فوائد أو أثمان للمواد الأولية تصل لأصحاب الحق فيها، وهؤلاء يخصصون جزءا من هذه الدخول للاستهلاك ويقومون بادخار الباقي طبقا للميل الحدي للاستهلاك أو الميل الحدي للادخار، ولا يقف الأمر عند هذا الحد فالجزء الذي يخصص للاستهلاك يؤدي إلى توزيع دخول جديدة

تذهب بدورها إلى الاستهلاك والادخار وهكذا تستمر حركة توزيع الدخول خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في

الإنتاج ←——— الدخل ←——— الاستهلاك ←——— الإنتاج

وبعبارة أخرى نجد أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى سلسلة متوالية من الإنفاقات التي تتناقص طبقا للميل الحدي للاستهلاك ولكنها في مجموعها تزيد عن كمية الإنفاق الأولي وهذا ما يعرف بأثر المضاعف الذي يوضح أثر الإنفاق الأولي في الدخل القومي، وهكذا فإن اصطلاح المضاعف ينصرف في التحليل الاقتصادي للإشارة إلى الآثار المتكررة التي تنتج عن الزيادة أو النقص في الإنفاق بالنسبة للدخل القومي.[1]

وبهذا الوصف فإن المضاعف (م) يمكن أن تعبر عنه العلاقة:

$$\left(\text{م} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}} \right)$$

أي أنه يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار، وواضح مدى تأثير المضاعف بالميل الحدي للاستهلاك، فهو يزيد إذا ما زاد هذا الميل، وينخفض بانخفاضه، فإذا ما لاحظنا أن الميل الحدي للاستهلاك يختلف من قطاع إلى آخر، ومن طبقة إلى أخرى، أمكننا أن نتعرف مدى أهمية كل ذلك في تحديد الآثار المترتبة على الانفاق العام في شتى القطاعات وبالنسبة لمختلف الطبقات، كذلك فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يختلف بالنظر إلى درجة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، فكلما كان الجهاز مرنا وقادر على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك أنتج المضاعف أثره بشكل ملموس، وهذا ما يجري في الدول المتقدمة حيث الاستهلاك يتسم بطول دوراته المتتالية و الإنتاج على جانب كبير من المرونة، أما الدول النامية(أو المتخلفة) فإن أثر المضاعف فيها يكون ضعيفا على الرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الأفراد فيها، وذلك نظرا لعدم مرونة جهازها الإنتاجي وانعدام قدرته على التجاوب مع زيادة الاستهلاك.[2]

[1]- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص-ص: 117-118.
[2]- عادل أحمد حشيش، **مرجع سبق ذكره**، 1992، ص – ص: 117-118.

2 – أثر المعجل(المسارع):

أثر المعجل أو المسارع هو أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار أو بمعنى أخر يعبر عن أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، فحجم الاستثمار يعتمد على التغيرات في حجم الطلب الكلي والمعجل يوضح سلوك الاستثمار في المخزون من السلع، وتبين نظرية المعجل

حجم الاستثمار يعتمد على التغيرات من حجم الطلب الكلي في الاقتصاد بالدخل الوطني بمعنى أخر أن حجم الاستثمار يعتمد على التغيرات في مستوى الدخل، ويعبر عليه بالعلاقة التالية:

$$\text{المعجل} = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

بحيث ΔC : التغير في الاستهلاك

ΔY : التغير في الاستثمار

ويعبر عن المعجل التابع او المشتق لأن الزيادة في الاستثمار لا تقتصر على الاستثمار الأولي أو المستقل، ولكن تؤدي الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية لزيادات أخرى في الاستثمار والذي يعرف بالاستثمار التابع أو المشتق.

فيفسر المسارع الزيادة في الدخول التي ينجر عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، وهو ما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من آلات ومعدات من أجل الزيادة في الإنتاج وزيادة الأرباح وبزيادة الاستثمار يرتفع الدخل الوطني، وكل هذا يبن لنا تأثير تغير الاستهلاك على الاستثمار.

وما تجدر إليه الإشارة إلى أن أثر الانفاق الأولى لا تقتصر على زيادة الدخل وفقا لمبدأ المضاعف فقط ولكن يتعداه إلى الاستثمار المشتق وفقا لمبدأ المعجل، وهو ما يبين لنا التفاعل المتبادل بين مبدأي المضاعف والمعجل وهذا التفاعل يؤدي إلى آثار نفترض توفر جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج.[1]

[1]- لحسن دردوري ولقليطي لخضر، **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2018، ص- ص: 91-92.

ثانيا– الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

تتمثل الآثار الاقتصادية للنفقات العامة في مدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي لبلد ما، أي شروط التوازن الاقتصادي له والناتجة عن استخدام الدولة لبعض الموارد الاقتصادية في المجتمع مؤثرة بذلك على الكميات الاقتصادية الكلية مثل: الإنتاج الوطني الاستهلاك الوطني وكذلك آثارها على التوظيف والمستوى العام للأسعار وعلى نمط توزيع الدخل الوطني لأجل تحقيق توازن اقتصادي، وتشمل الآثار المباشرة للنفقات العامة في العناصر التالية:

1 **أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني:** يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات التي تنتج خلال فترة زمنية معينة وغالبا ما تكون سنة والتي يمكن تقييمها نقدا، ويقصد كذلك بمجموع القيم المضافة التي تتولد عن النشاط الإنتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية محددة.[1]

وتؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعال حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد، والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها.

وبصورة أدق فالنفقات الحقيقة تتعلق بالطلب على السلع والخدمات بينما تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيدين منها، ومن جهة أخرى يرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي في حجم الإنتاج والتشغيل، وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي على مستوى التشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجة النمو في البلاد النامية.

وفي الحقيقة أن النفقات العامة تؤثر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني برفعها لهذه القدرة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ومن ثمة يرتفع الناتج الوطني والدخل الوطني، ولبيان أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية يتعين علينا التفرقة بين أنواع النفقات العامة:

2 **النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية:** تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العامة لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وتعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية التي ستستعمل للاستثمار، وهذا الإنفاق الاستهلاكي الاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم

[1]- عبد الكريم صادق بركات، **الاقتصاد المالي**، جامعة دمشق سوريا، 1992-1993، ص 302.

الدخل الوطني ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وقد تقوم الدولة بها مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج أو قد تمنح الدولة بعض المشاريع العامة أو الخاصة إعانات إقتصادية لتحقيق هدف أو أهداف اقتصادية معينة، على سبيل المثال تخفيض أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع أو تعويض المؤسسات العمومية عن خدماتها غير العادية للأفراد تمكينا لها من الاستمرار في تحقيق المنفعة العامة من خلال النشاط الاقتصادي الذي تؤديه.

ومثل ذلك أيضا إعانات التصدير أو الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشاريع أو المؤسسات العمومية لتغطية العجز الذي يحدث في ميزانيتها، والإعانات التي تقدمها الحكومة لبعض الصناعات أو الفروع الإنتاجية للتوسع في الاستثمار أو رغبة في تحويل عناصر الإنتاج (العمل أو رأس المال) إلى تلك الفروع.[1]

3 **النفقات الاجتماعية:** تشمل النفقات التحويلية والنفقات الحقيقة التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية ولهذا النوع من النفقات آثارا مباشرة على الإنتاج سواء كان ذلك في صورة تحويلات نقدية أو إعانات تهدف إلى تحويل جزء من القدرة الشرائية لصالح بعض الأفراد(المتعلقة بالفئات محدودة الدخل)، وبالتالي فلا يمكن مقدما معرفة مدى أثر هذا النوع من النفقات الاجتماعية على حجم الإنتاج، وذلك لعدم معرفة أنواع السلع التي تقوم هذه الفئات بالإنفاق للحصول على وجه التحديد ولكن ابتداءا من هذه الفئات (ذو الدخل المحدود) وارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، فإنه من المنطقي أن تتجه الإعانات النقدية للإنفاق من أجل الحصول على السلع الضرورية وبالتالي يزداد الطلب عليها بما يتبعه ذلك من زيادة إنتاجها.

أما في حالة إذا اتخذت النفقات الاجتماعية شكل تحويلات عينية (إعانات أو تحويلات مباشرة) فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ إذ أنها تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية، مثل نفقات التعليم والصحة التي تؤثر على رفع المستوى الاجتماعي للأفراد وأيضا تمكينهم من أداء نشاطهم بكفاءة أكبر، فكلما زاد ما ينفق على العمال لرفع مستواهم التقني والتعليمي والصحي والمعيشي من كل الجوانب، كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل وبالتالي يزيد الإنتاج.

4 **النفقات العسكرية:** تملك النفقات أثرا فعالا على الإنتاج الوطني على وجه الخصوص كونها تمثل في العصر الحديث نسبة كبيرة من حجم الإنفاق الكلي للدول كما ذكرنا سابقا، والنفقات العسكرية

[1]- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2015، ص- ص: 100-103.

يمتد أثرها ليشمل الاستعداد للحرب وما بعد الحرب وبالتالي أثر هذه النفقات يشمل النواحي العسكرية والسياسة بصورة مباشرة والنواحي الاقتصادية بصورة غير مباشرة.

وترى النظرية المالية التقليدية أن النفقات العسكرية تعد من النفقات الاستهلاكية غير المنتجة بينما تميل النظرية الحديثة إلى التمييز بين الآثار الانكماشية والتوسعية للنفقات العسكرية.

وتتمثل الآثار الانكماشية على حجم الإنتاج الوطني في كونها تعمل على تحويل بعض عناصر الإنتاج (العمل والموارد المالية) إلى إشباع الأغراض العسكرية والحربية مما يؤثر على الإنتاج العادي للأفراد بالنقصان، مما يؤدي إلى الإقلال من الاستهلاك من جهة وارتفاع أسعار عناصر الإنتاج من جهة أخرى.

أما الآثار التوسعية للنفقات العسكرية على حجم الإنتاج العسكري فتتمثل في الحالات التي ترصد فيها النفقات للصناعات الحربية وإنشاء الموانئ والمطارات والطرق ونفقات البحث العلمي في مجالات الذرة والعلوم والنووية وتصدير الأسلحة كما هو الحال بالنسبة لمعظم الدول الغربية الأوربية.

وتؤثر تلك النفقات بالسلب على الدول النامية التي تعتمد في إعداد جيوشها ومعداتها على الدول الصناعية مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها بسبب اضطرار الدولة إلى صرف جزء كبير من العملات الأجنبية في أغراض التسليح من الخارج.

وتتأثر النفقات العسكرية بالأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة فعندما يصل اقتصاد الدولة إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن النفقات الحربية لها أولوية على كافة النفقات الأخرى لكونها تمثل أساس الدفاع عن سيادة الدولة ضد أي غزو خارجي، أما في حالة نقص التشغيل فإن النفقات الحربية والفروع الإنتاجية الأخرى التي تتوقف عليها وبالتالي إلى تشغيل العمال العاطلين والقضاء على البطالة. [1]

5 -**أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل الوطني:** تتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل بين المواطنين بوسائل متعددة فهي تمارس عن طريق إصدار القرارات الإدارية المباشرة التي تحدد الأثمان لعوامل الإنتاج أو أثمان المنتجات إعادة توزيع الدخل الوطني.

وإلى جانب هذه الوسيلة الإدارية فإن الدولة يمكنها عن طريق الأدوات المالية تحقيق هذا الهدف فيمكنها إعادة توزيع الدخل عن طريق الإيرادات العامة، كما يمكن تحقيق ذلك أيضا عن طريق النفقات العامة عن طريق ما يترتب على إنفاقها من آثار.

[1]- محرزي محمد عباس، **مرجع سبق ذكره**، ص- ص: 100-103.

ويهمنا أن نبين أن الأدوات المالية كلها بما فيها النفقات العامة تؤثر بداية على الدخول حتى في السياسة المحلية إذ تقتطع الإيرادات العامة كالضرائب من هذه الدخول نسبا معينة ثم تحول الحصيلة إلى منافع يحصل عليها دافع الضرائب عن طريق الإنفاق العام.

ويتمثل إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق النفقات العامة في الفرق بين ما يدفعه الفرد للدولة من ضرائب ورسوم وأعباء عامة، وبين ما يعود عليه من منفعة نتيجة إنفاق الدولة العام فإذا انتهى الفرق لصالح طبقة أو فئة بأن كان ما تحصل عليه من منافع يتجاوز في قيمته ما تتحمله من الأعباء العامة فإن هذا يعني أن الدخل الوطني قد أعيد توزيعه بواسطة النفقات العامة لصالح هذه الطبقة أو الفئة، أما إذا كانت المنفعة التي تعود على هذه الطبقة أو الفئة من النفقات العامة تقل عن ما تتحمله من الأعباء العامة فإن هذا يعني أن النفقات العامة قد ترتب عليها إعادة توزيع الدخل الوطني على حساب هذه الطبقة أو الفئة ولصالح فئة أو طبقة أخرى.

وبالنسبة للخدمات العامة القابلة للتجزئة التي تترتب على الإنفاق العام فإن تقييم المنافع التي تعود على الأفراد منها لا يثير مشكلة أما تقييم المنافع بالنسبة للخدمات العامة غير القابلة لتجزئة، فان البعض قد ذهب إلى استبعاد هذه الخدمات نهائيا من مجال تقدير وبحث إعادة توزيع الدخل على حين رأى البعض الآخر تقسيم هذه النفقات بين المواطنين بالتساوي، كما يذهب رأي أخيرا إلى توزيع هذه النفقات بحسب نسبة دخول الأفراد على أساس أنه كلما ارتفع دخل الفرد ارتفع نصيبه من الحماية ومن الرفاهية الجماعية.

وتسهم كل النفقات العامة الناقلة والنفقات العامة غير الناقلة في إعادة توزيع الدخل الوطني، فالإعانات الاجتماعية كمعاشات الضمان الاجتماعي تنقل جانبا من دخول بعض الأفراد عن طريق سحبه بواسطة الضرائب وغيرها من الأعباء العامة إلى فريق أخر من الأفراد، وكذلك فإن بعض النفقات العاملة الناقلة التي تنفقها الدولة للحصول على أموال وخدمات قد تؤدي هي الأخرى إلى إعادة توزيع الدخل[1].

[1]- على زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص – ص: 60-63 .

فالنفقات غير الناقلة التي تهدف إلى تحقيق أغراض اجتماعية كنفقات التعليم والنفقات الثقافية والصحية قد تؤدي أيضا إلى إعادة توزيع الدخل الوطني إذا قدمت الدولة هذه الخدمات بالمجان أو نظير مبالغ تقل عن تكلفتها الحقيقة.

وقد يترتب على النفقات العامة رفع المستوى العام للاستثمار الأمر الذي يترتب عليه إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الدخول الجديدة وعلى حساب الدخول الثابتة التي لا تزيد عادة إلا ببطء ونسب بسيطة كما يترتب على رفع المستوى العام للأسعار إعادة توزيع الثروة الوطنية لصالح المدنيين وعلى حساب الدائنين.

ويعتبر إعادة الدخل الوطني من أبرز الأهداف للسياسة المالية في العصر الحديث وحتى يتحقق هذا الهدف تنسق الدولة عادة بين النفقات العامة والضرائب فتقتطع الدولة بالضرائب التصاعدية جانبا من الدخول الكبيرة، ثم تنقلها النفقات العامة إلى أصحاب الدخل المنخفضة في صور مختلفة كإعانات نقدية كإعانات العجز والشيخوخة والبطالة، وقد ينتقل ما تقتطعه الدولة من الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول المنخفضة في صورة خدمات كالتعليم بالمجان والعلاج بالمجان كما قد تنقل الدولة جانبا مما تقتطعه من الدخول الكبيرة إلى أصحاب الحرف و الصناعات الصغيرة في صور إعانات تساعدهم بها الدولة للبقاء أمام منافسة الصناعات الكبيرة ومن صور نقل جانب مما تقتطعه الدولة من الدخول الكبيرة إلى الدخول المنخفضة مساهمة الدولة في نفقات إنتاج السلع الضرورية التي يكثر الطلب عليها من الطبقات الفقيرة. [1]

6 **أثر النفقات العامة على الأسعار:** إذا كان المحدد الرئيسي للأسعار يرجع إلى قوى العرض والطلب فهي محصلتها، إلا أن تدخل السلطة العامة بطريق مباشر أو غير مباشر من حيث سياستها في الإنفاق العام من شأنه التأثير على مستوى الأسعار، وهو الأمر الذي لم يعد مقتصرا على الظروف الاستثنائية والطارئة فقط، وإنما أصبح وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي.

يترتب على الإنفاق العام في المشروعات الإنتاجية زيادة السلع مما ينجم عنه انخفاض الأسعار أما توجيه الانفاق العام إلى المجالات الاستهلاكية فهو يؤدي على زيادة أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها.

[1]- على زغدود، **مرجع سبق ذكره** ، ص – ص: 60-63 .

كما يمكن تخفيض الأسعار بشراء السلع والمنتوجات وتخزينها حينما تكون متوفرة ومنخفضة السعر حفاظا على الاستقرار لبعض الصناعات والمؤسسات.[1]

7 **أثر النفقات العامة على الاستهلاك:** يقصد بالآثار المباشرة للنفقات في الاستهلاك القومي تلك الزيادة التي تحدثها النفقات العامة في الطلب الاستهلاكي حيث تظهر هذه الآثار من خلال شراء الدولة للسلع الاستهلاكية اللازمة لأجهزتها، كما تظهر هذه الآثار من خلال الأجور التي تدفعا الدولة لموظفيها الأمر الذي يمكنهم من الانفاق الاستهلاكي.

كما أن توزيع الدولة لدخول تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك (النفقات التحويلية) يؤدي إلى زيادة مستوى الانفاق الاستهلاكي، وتعتبر الإعانات والمنح المدفوعة للمحتاجين والمسنين والفقراء ذات تأثير قوي على مستوى الاستهلاك لأن الميل الحدي للاستهلاك لدى هذه الفئات يعتبر كبير نسبيا.[2]

8 **أثر النفقات العامة على التوظيف:** تستخدم الدولة النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية لمواجهة الكساد ولمحاربة مشكل البطالة، فلأجل زيادة فرص العمل تقوم الدولة بزيادة إنفاقها، وتتبع الدول سياسة المشروعات العامة ذات النفع العام، كالطرق العامة والمباني والإنشاءات الحكومية وغيرها، وتقوم الدولة باللجوء إلى القروض لأجل تنفيذ برنامج استثماري يوفر فرص العمل للمتعطلين عن العمل، ويترتب عن هذا الإنفاق توزيع الدخول على الأفراد وزيادة الاستهلاك والاستثمار، بتحويل جزء من الدخول المتحصلة من المشروعات العامة إلى الاستهلاك والاستثمار، وهكذا نرى أن الدولة تقوم بتغيير سياسة الانفاق لمواجهة حالتي الكساد والتضخم ففي فترات الكساد تزيد من إنفاقها وفي حالة التضخم تقلل من نفقاتها لكي تخفف من آثار التضخم على الاقتصاد.[3]

وبصورة عامة يمكن القول أن السياسة الإنفاقية لها مساهمتها الهامة في تحقيق العمالة أو التشغيل سواء من خلال المحافظة على قيام القطاع الخاص وترقية دوره في الاقتصاد والحياة الاجتماعية للمجتمع أو عن طريق المشروعات العامة، أو من خلال سبل أخرى تلجأ إليها الدولة قصد تحقيق مستوى أعلى من العمالة.[4]

---

[1]- محمد الصغير بعلي ويسرى أو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص42.

[2]- حسين محمد سمحان وآخرون، **المالية العامة - من منظور إسلامي-** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص157.

[3]- محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص335.

4- بصديق محمد، **النفقات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2008-2009، ص53.

المبحث الثالث: دور الإنفاق العام في السياسة المالية

تعد السياسة المالية والسياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية استخداما، والسياسة المالية هي مجموعة التدابير الإجرائية التي تتخذها الدولة من أجل تحصيل الإيرادات وإنفاقها لضمان تحقيق الأهداف المسطرة بفضل السياسة الضريبية والسياسة الإنفاقية وتحقيق التوازن الاقتصادي، وقبل الخوض في دراسة إشكالية السياسة المالية لابد أن نقدم تعريفا مختصرا للسياسة المالية وأهدافها وأدواتها وواقع السياسة المالية في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

مفهوم السياسة في اللغة: "السياسة في اللغة مأخوذة من ساس القوم سياسة أي دبرهم وتولى أمرهم، وساس الأمر سياسة بمعنى قام به."[1]

عرفت من الناحية الفنية:" بأنها الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام، مستخدمة بذلك الوسائل المالية العامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض العامة، وذلك لتأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة".[2]

وتم تعريفها بأنها:" الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها كما يظهر في الميزانية العامة" أو يمكن تعريفها بأنها" الإجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة للوصول إلى غاية معينة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها".[3]

وتتضح العلاقة بين السياسة المالية والمالية العامة بأنها ليست علاقة انفصال أو تضاد بل علاقة تكامل واتصال، فالسياسة المالية تهتم في كيفية استخدام عناصر المالية العامة في تحقيق الأهداف المرغوب فيها بتحقيقها عبر الآثار التي تحدثها هذه العناصر في الدخل والإنتاج والتوظيف وكل مكونات الاقتصاد الكلي في حل المشاكل التي يعانيها مجتمع معين في وقت معين.[4]

---

[1]- محمد حلمي الطوابي، **أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة ـ دراسة مقارنة** ـ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2007، ص1.

[2]- على كنعان، **اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية**، منشورات الحسنين، دمشق، الطبعة الأولى،1997، ص219.

[3]- سلام عبد الكريم ومهدي سميسم، ا **لسياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي** ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 32.

[4]-إسحاق خديجة، **سياسة المالية العامة المضادة للدورات النفطية** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016-2017، ص- ص: 4-5.

"وتتضمن السياسة المالية اتخاذ إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير في العرض والطلب وبالتالي تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي"[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة المالية هي الأداة التي تستخدمها الدولة للتأثير على الأنشطة الاقتصادية بغية الوصول لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، بمعنى استخدام الحكومة لبرامج الإنفاق والايرادات العامة التي تنظم الميزانية العامة ولمعالجة مشاكل الاقتصاد.

المطلب الثاني: التنسيق بين السياسة المالية والنقدية

يمكن أن يجمع المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية كل الإجراءات التي تحكم سلوك عمل السلطات العامة والتي هي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، أما المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية فيجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاثة للتدخل (السياسة المالية، السياسة النقدية، التدخل المباشر من خلال القيود والترخيص)، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني مثل: الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار والصادرات والواردات والصرف الأجنبي والأجور، وعليه فإن السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع يمكن أن تضم السياسة النقدية والمالية وبالطبع السياسة التجارية تحت السياسة الاقتصادية فهي جزء منها وتتخصص بأمور الصادرات والواردات و الإعانات والصرف الأجنبي...إلخ.

أولا– **السياستان النقدية والمالية كأهم أدوات المالية العامة:** الإدارة المالية العامة في إطارها العام مصطلح واسع يضم مجموعة التشريعات المالية ومتطلبات تنفيذها والإجراءات وأساليب العمل التي تستخدمها في تصريف الأمور، المالية للدولة يقع على عاتق الإدارة المالية في الأجهزة الحكومية ثلاث مسؤوليات رئيسية أولهما تقديم النصح أو المشورة المالية، وثانيهما توفير المعلومات المالية وأخيرا الرقابة المالية.

ويدخل في إعداد اختصاصات ومسؤولية الإدارة المالية العامة التشريعات الضريبية والجمركية إدارة الملكية العقارية للدولة، الإجراءات المالية والمحاسبية المتعلقة بالجباية والصرف والتوثيق المالي

[1]- هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري** ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، الطبعة الأولى، 2010، ص11.

والمحاسبي، النظم المحاسبية المتبعة بما في ذلك الأسس المحاسبية ونظم المعلومات وأساليب الرقابة الداخلية والخارجية.

فالدراسات في الإدارة المالية العامة لا تنصب أساسا على الزاوية المالية بقدر ما ينصب على الزاوية الإدارية، حيث يتمركز نشاطا في هذا الشأن على ثلاث محاور جوهرية:

1 – تحصيل الإيرادات.
2 – توزيع النفقات.
3 – الرقابة على الموارد المالية وضمان الاستخدام الأمثل لها.

وفي سبيل ممارستها لهذه المهام المختلفة تظل الإدارة المالية محكوم عليها بإطار عام ينظم ويضبط تحركها وهو ما يسمى بالسياسة المالية للدولة، وأهم ما تمارسه الإدارة المالية في مجال تحصيل وتعبئة الموارد المالية ما يلي:

1 – المساهمة في دراسة وتحديد مصادر تمويل النشاطات الحكومية المختلفة.
2 – المساهمة في دراسة وتحديد الحجم الكلي للإيرادات العامة المطلوبة.
3 – القيام بتحصيل الأموال التي تم حديدها خلال الفترة الزمنية المحددة مع القيام على صيانتها والمحافظة عليها.

وفيما يختص بتوزيع الموارد المالية للدولة فإن الإدارة المالية العامة تضطلع بعدة أدوار هامة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1 – المساعدة في تحديد حجم أولويات الإنفاق الحكومي وذلك في إطار السياسات العامة للدولة.
2 – المساعدة في تحضير مختلف البيانات والجداول والدفاتر اللازمة لتنفيذ عمليات الصرف على مختلف أوجه النشاط الحكومي.
3 – القيام بعمليات الصرف للأموال العامة في إطار القوانين والنظم المالية للدولة[1].

لا شك أن تنفيذ تلك المهام لا يمكن أن تسير دون دراسات مسبقة، وبذلك يمكن القول بأن الإدارة المالية العامة يجب أن تقوم لإجراءات البحوث والدراسات المطلوبة وبكل دقة قبل إقدامها على تحديد

[1]- هيفاء غدير غدير، **مرجع سبق ذكره** ، ص11.

حجم أولويات ومجالات الإنفاق الحكومي في هذا الصدد فإن الإدارة المالية العامة يجب أن تفاضل بين المنافع العامة من أجل الوصول إلى تحقيق أقصى المنافع بأقل حجم النفقات.

أما فيما يخص عملية الرقابة المالية التي تهدف إلى ترشيد إنفاق الأموال العامة والمحافظة عليها وصونها من عبث العابثين فإن الإدارة المالية العامة تقوم بدور يعتبر في غاية الأهمية ويمكن تلخيصه فيما يلي:

1 - المساهمة في تطوير القوانين واللوائح والنظم التي تساعد على المحافظة على الأموال العامة.
2 - تصميم الدفاتر والنماذج والجداول البيانية المتعلقة بعمليات تحصيل الإيرادات العامة والتحكم والتصرف فيها.
3 - إعداد التقارير الدورية والإحصاءات الخاصة بتحصيل وصرف الأموال العامة.

وأخيرا تمتاز الإدارة المالية العامة بعدة مزايا منها:[1]

1 تعالج النشاطات المالية في القطاع العام، يعني مصادر الأموال العامة واستخدام الأموال العامة.
2 تولي الموازنة العامة اهتماما خاصا، وما الموازنة إلا خطة مالية سنوية تعكس السياسة المالية لبلدها وتعالج مصادر الأموال العامة وطرق استخدامها.
3 تتقاسم الأجهزة المالية للدولة وظيفتها المالية المتمثلة في التخطيط ورسم السياسة النقدية والمالية وتنفيذ هذه السياسات ومتابعتها والرقابة عليها وتطويرها وغير ذلك من الأعمال التي يتطلبها حسن استعمال وإدارة الأموال العامة، غير أن الإدارة العامة المباشرة للأموال الحكومية تعتبر وظيفة متخصصة لعدد من الأجهزة الحكومية التي أنشأت لهذا الغرض، وتتمثل الأجهزة الرئيسية للإدارة المالية العامة في كل هذا:

3 1 - وزارة المالية.
3 2 - البنك المركزي.
3 3 - ديوان المحاسبة.

يتضح من خلال السرد لبعض مهام الإدارة المالية العامة أن كل من السياسة المالية والنقدية تعدان أداتين هامتين لهذه الإدارة.[1]

[1]- مصطفى يوسف الكافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص- ص: 346-349.

ثانيا– أهمية التنسيق بين السياستين (المالية والنقدية):

نظرا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل من السياستين فإن التنسيق بينهما وبين أهداف كل منهما أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها، وهذا بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين، أو بين وسائل وأهداف كل سياسة وحدها.

إن أهمية التنسيق بين السياستين تتجلى في قدرته على مواجهة بعض الأزمات الاقتصادية التي ينجم عنها اختلال في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي كالضغوط التضخمية والانكماشية، حيث أنه في حالة التضخم تقوم السلطة النقدية بامتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي لتقليص حجم الانفاق ومن ثمة الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك التجارية للأفراد والمشروعات، مما يؤدي إلى تقليص حجم الانفاق ومن ثمة الطلب الكلي، كما تقوم بتقليص حجم القروض الحكومية الموجهة للأفراد والبنوك أو القيام بالاقتراض من الأفراد من خلال طرح السندات الحكومي بهدف تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة لدى الأفراد وبالتالي تخفيض الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري، كما تقوم السلطة المالية في نفس المجال بالعمل على تخفيض حجم الانفاق الحكومي وذلك بتخفيض من حجم الدخول ، بالإضافة إلى زيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال الرفع من مقدار الضرائب والتخفيض من حجم الإعانات.[2]

[1]- مصطفى يوسف الكافي، **مرجع سبق ذكره**، ص- ص: 346-349.

[2]- بن قدور على وبيرير محمد، **السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ،2018، ص59.

المطلب الثالث: أدوات وأهداف السياسة المالية

أولا– أدوات السياسة المالية: تتمثل أدوات السياسة المالية فيما يلي:[1]

1 -الضرائب والرسوم: تنقسم الضرائب والرسوم إلى قسمين:

القسم الأول: ضرائب مباشرة وهي التي تفرض على ذات وجود الثروة (الدخل ورأس المال) بمناسبة تحقق هذا الدخل، وتفرض ضريبة رأس المال بمناسبة وجود رأس المال.

القسم الآخر : هو الضرائب غير المباشرة وتفرض على المال عند إنفاقه كضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة وضريبة الإنتاج.

وتعتبر الضريبة المباشرة وغير المباشرة من أهم أدوات السياسة المالية وذلك لأنها يمكن استخدامها للتدخل في الشؤون الاقتصادية، حيث يمكن مثلا إعفاء بعض القطاعات من الضرائب بهدف تشجيع الاستثمار فيها كما يمكن زيادتها على بعض القطاعات النشطة، كذلك تستخدم الضريبة لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق خفض الضرائب غير المباشرة واستخدام الضرائب التصاعدية التي تقيم علاقة موجبة مباشرة على الدخل، وتعتبر أكثر من قدرة المكلف كذلك تعمل الضرائب والرسوم على زيادة الإيرادات للخزينة العامة.

وفي كل مرحلة يمكن للدولة زيادة أو خفض الضرائب استنادا للهدف الذي تريد الوصول إليه، فقد تقوم الدولة بزيادة الضرائب لمواجهة فجوة تضخمية وذلك في حال كون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، كما قد تقوم بخفض الضرائب لمواجهة فجوت انكماشية في حال كان العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي.

2 –القروض العامة: وهي الأموال التي تقترضها الدولة من المواطنين مقابل أسعار فوائد مرتفعة تكون في العادة أعلى من السعر السائد، أو من المصارف حيث تقترض الدولة من المصارف التجارية عن طريق دخول المصرف المركزي كممثل للدولة إلى السوق المالي للسندات الحكومية.

[1]- محمد عبد الله دياب وآخرون، **التنمية السياحية والسياسات المالية والنقدية** ، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص-ص:37-41.

وقد كانت القروض العامة تعتبر وسيلة مالية استثنائية ولكن في الظروف الراهنة أصبحت كثير من ميزانيات دول العالم في حالة عجز لذلك تضطر الحكومات سنويا للاقتراض، والدول لا تلجأ للقروض العامة إلا مدفوعة بمجموعة من العوامل الاقتصادية وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى ومن اقتصاد إلى آخر، فقد تكون القروض لسد العجز الناجم عن زيادة على الإيرادات المتوفرة أو لتمويل مشروعات تنموية في بلد تعجز الإيرادات الداخلية عن تغطية نفقاتها، أو يستخدم القرض لتغطية نفقات الدولة المتزايدة في فترات الكساد أو لامتصاص القدرة الشرائية للنقد.

3 –**الإنفاق العام:** يعتبر الإنفاق العام والضرائب سياستان متلازمتان بحيث أنه في حالة وجود تضخم تزيد الحكومة من معدلات الإنفاق، أو كلاهما معا، والعكس تماما في حالة الكساد تزيد الدولة في الإنفاق الحكومي أو تخفض معدلات الضرائب أو كلاهما معا.

ويعد الانفاق العام من أهم وسائل السياسة المالية المستخدمة التي يمكن من خلالها زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، فعندما تسعى الدولة إلى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسة الانفاق العام إما لزيادة حجم الكلي أو لتخفيضه حسب المشكلة التي تواجهها، فهي بذلك تستخدم الانفاق العام للتأثير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان، بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني ففي الأنظمة الليبرالية تخفض النفقات الاقتصادية والاجتماعية العامة، لأنها تعطي القطاع الخاص صلاحيات واسعة في إشباع الخدمات الاجتماعية وإنجاز المشروعات الاقتصادية، أما في حالة الأنظمة التدخلية فتعتمد الحكومة على النفقات الاقتصادية والاجتماعية العامة للتأثير في حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي بآن واحد، كما تأثير هذا الانفاق في حجم النشاط الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على الطريقة التي تم تمويل بها الانفاق العام، فإذا تم تمويله عن طريق الاقتراض من الأفراد يكون أثره في زيادة الدخل بالقدر الذي يعتبر إنفاقا لمبالغ كان سيحتفظ بها الأفراد دون إنفاق على الاستهلاك والاستثمار، وعادة ما تؤدي هذه الطريقة في التمويل إلى زيادة في الطلب الكلي الفاعل بشرط ألا تلجأ إليها الدولة على نطاق كبير حتى لا يؤدي ذلك إلى إنقاص إنفاق الأفراد على الاستهلاك والاستثمار.[1]

وتعتبر الإعانات شكل من أشكال النفقات العامة، وهي المبالغ النقدية التي تخصصها الدولة لمساعدة المنتجين أو القطاعات الإنتاجية التي تخفض فيها معدلات الأرباح مثل الإعانات التي تقدم

[1]- محمد عبد الله دياب وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص- ص:37-41.

للصناعات الغذائية، والتي تقدمها الدولة للمصدرين بهدف زيادة حجم الصادرات الوطنية، أو رفع قدرته على المنافسة في السوق الدولية وقد تستخدم الإعانات للتوطين الصناعة في مناطق نائية، كما تسهم في خفض السعر النهائي للمستهلك أو في دعم المنتج بشكل مباشر ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

4 **الموازنة العامة:** ويقصد بها موازنة الدولة بين إيراداتها ونفقاتها بهدف التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، بحيث تزيد الدولة الانفاق في حالة الانكماش، وتخفضه في حالة التضخم فتحقق الموازنة عجزا في حالة الكساد وفائضا في حالة التضخم.

وقد تعمل الدولة إلى الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات المخططة للموازنة وتخفي هذه العملية ورائها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الانفاق العام ونشط الطلب الكلي، وإن الدول المتقدمة لا تعمد إلى هذه السياسة إلا في حالات الانكماش أما الدول النامية فإنها تعتمد هذه السياسة بشكل مستمر نظرا لنقص الموارد العامة كما أن نجاح مثل هذه السياسة يتوقف على حالة البلاد الاقتصادية، ففي حالة البلد المتقدم اقتصاديا الذي يعاني كساد وهبوطا في مستوى النشاط الاقتصادي ولكن يتوافر فيه هبوطا في مستوى النشاط الاقتصادي ولكن يتوافر فيه الجهاز الإنتاجي المرن، فإن هذا التمويل عن طريق العجز سيؤدي إلى تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام، أما في البلدان النامية التي تعاني ضعفا وعدم مرونة في الجهاز الإنتاجي فلن يؤدي إلا إلى مزيد من التضخم و العجز.

وقد نجحت السياسة المالية جانبا إلى جنب مع السياسة النقدية في الحد من التضخم من خلال السيطرة على مسبباته وأهمها العجز المالي والتوسع النقدي، ومع تثبيت الاقتصاد الوطني وانتقال برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى مرحلة التكييف وإعادة هيكلة الاقتصاد بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.[1]

[1]- عاطف وليم أندراوس، **السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق** ، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص332.

ثانيا– أهداف السياسة المالية:

تستهدف السياسة المالية في الفكر المعاصر تحقيق أهداف متعددة تجعل من نشاط الحكومة عملا متناسقا مع نشاط الأفراد وتنسجم معهم وتوحد الأهداف[1]

أعطى الفكر الاقتصادي الحديث أهمية كبيرة لدور الدولة تجاه النشاط الاقتصادي لتعمل على توجيهه من خلال ما تمتلكه من أدوات متمثلة بأدوات السياسة المالية (النفقات العامة، الضرائب والقروض) حتى أصبحت فكرة حياد النشاط المالي للدولة وتوازن ميزانيتها غير ضرورية، وأصبح العجز والفائض في الميزانية أحد أدوات السياسة المالية التي تستخدمها جميع البلدان سواء المتقدمة منها أم النامية، ويمكن في هذا الصدد استعراض أهم أهداف هذه السياسة من خلال مايلي:[2]

1 تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية:

يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات للموارد الاقتصادية التي بحوزة المجتمع وبأكفأ صورة ممكنة، وبعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد مابين الاستخدامات العامة المختلفة طبقا لأولويات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام أو أقل ضرر ممكن.

2 تحقيق الاستقرار في الأسعار:

لغرض الحد من التقلبات في مستويات الأسعار التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي بطريقة لا يكون مرغوب فيها من قبل المجتمع، فإن السياسة المالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار لاحتواء الضغوط التضخمية والانكماشية، وغالبا ما تكون معالجة الارتفاع في هذه الأسعار أسهل من معالجة انخفاضها، ولأجل تحقيق ذلك وبالنظر لما يترتب على التضخم من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية سيئة تلجأ السلطة المالية إلى استخدام السياسة المالية من خلال سياسة انكماشية تقوم على خفض الإنفاق الحكومي وخصوصا الاستهلاكي منه مع عدم المساس بأوجه الانفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وعلى سبيل المثال تقليص حجم الانفاق على القطاعات الخدمية عند الضرورة فضلا عن استخدامها للإيرادات الضريبية وإحداث فائض في الميزانية العامة للدولة في هذا

[1]-عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2014، ص 189.

[2]- نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية- الإطار العام- وأثرها في السوق الحالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015، ص- ص: 45-49.

المجال لو تطلب الأمر، أي العمل على تكييف السياسة المالية بما يؤمن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

3 -تحقيق مستوى التشغيل الكامل:

أي تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة وقد كان الاهتمام بهذا الهدف كبيرا من قبل حكومات البلدان المختلفة وخصوصا بعد حدوث أزمة الكساد في فترة الثلاثينات من القرن الماضي، إذ أصبح للسياسة المالية دورا هاما في علاج مشكلة البطالة من خلال التوجه نحو زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا لغرض رفع مستوى الطلب الكلب الفعال و الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وبرفع مستوى الدخل القومي الحقيقي، ذلك أن العلاقة بين بين مستوى العمالة ومستوى الطلب الكلي علاقة طردية فكلما ارتفع مستوى الطلب الكلي زادت الإيرادات المتوقعة من بيع المنتجات ومن ثم زيادة حجم الإنتاج، الأمر الذي يؤدي من خلاله إلى زيادة الطلب على عنصر العمل وحصول ارتفاع في مستوى العمالة.

إن دور الحكومة في هذا المجال هو دور تعويضي للنقص الذي يحصل على الطلب الخاص وذلك عن طريق زيادة الانفاق العام وخاصة الاستثماري منه الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة التشغيل، ويطلق عادة على مثل هذه السياسة بالسياسة المالية التوسعية لمعالجة النقص في الطلب الكلي[1].

4 -تحقيق النمو الاقتصادي:

نظرا إلى التباطؤ الذي حصل في نمو الإنتاج الحقيقي في البلدان الصناعية والذي لم يتجاوز 2% خلال الفترة (1913-1938) ونتيجة للدمار والإنهاك الاقتصادي الذي عانت منه البلدان الصناعية من مخلفات الحروب وبروز الحاجة إلى القيام بإعمار وتطوير اقتصادياتها، فقد أصبح من الضروري تدخل حكومات هذه البلدان للتوسع في إمكاناتها الإنتاجية بحيث تعمل على زيادة النمو في الطاقة الإنتاجية وذلك من خلال النهوض بالمستويات الإنتاجية، جعل من هذا الهدف ليكون سبيلا وهدفا طويل الأمد

[1]- نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، **مرجع سبق ذكره** ، ص- ص: 45-49

باعتماد سياسات مالية مثلى و الإناطة بدورها إلهام في تنمية الموارد المادية والبشرية وتحقيق زيادات مستمرة في الطاقة الإنتاجية.[1]

وعلى الرغم من وجود أهداف متعددة للسياسة المالية فإن هذه الأهداف غالبا ما تواجه بعض المشاكل المتعلقة بالتضارب فيما بينها، فعلى سبيل المثال عندما تستهدف السياسة النقدية تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار فإنه قد يقود ذلك إلى نتائج سلبية وضارة عندما يتم العمل لتحقيق هدف الاستخدام الكامل، لأن ما تسببه هذه السياسة من انكماش في حجم الانفاق العام وخصوصا الاستثماري منه يؤدي في الغالب إلى تدهور مستوى النشاط الاقتصادي، وبالتالي التأثير سلبا في مستوى التشغيل الكامل كهدف تسعى إلى تحقيقه، كما أن ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي الذي يساعد في تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل قد يسبب التضخم واجتذاب مستوى معين من الاستيرادات.

5 -إعادة توزيع الدخل:

يعد توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية ولعله يفوقها جميعا حيث تعمل على تقليص التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات وتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال إحداث تغيرات في أنواع ونسب الانفاق الذي تستفيد منه طبقات الدخل المحدودة وكذلك في الضرائب التي تجبى من الأفراد في مختلف شرائح الدخل.[2]

المطلب الرابع: الأدوار غير المباشرة للسياسة المالية

تتمثل الأدوار غير المباشرة للسياسة المالية فيما يلي: [3]

1 -دور السياسة المالية في استغلال الموارد الطبيعية: تساهم السياسة المالية بدور كبير في تشجيع استغلال الموارد الطبيعية (الأرض، المناجم، مساقط المياه، البترول والغاز...إلخ) وتشجيع المشروعات والأفراد على الاستثمار فيها، حيث عن طريق السياسة الضريبية يمكن تشجيع استغلال تلك الموارد ولك من خلال الإعفاءات الضريبية سواء بالتخفيض أو التدريج، إضافة إلى ذلك يمكن

[1]- نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، **مرجع سبق ذكره**، ص- ص: 45-49.

[2]- فهد مغيمش حزيران الشمري وآخرون ، **السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة- قياس وتحليل-** ، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2019، ص21.

[3]- سالكي سعاد، د **ور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة بعض دول المغرب العربي** -، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص- ص: 21-22.

للسياسة المالية أن تستعمل إحدى أدواتها و المتمثلة في الإنفاق العام من خلال تقديم إعانات مخصصة للاستثمار في مجال الموارد الطبيعية وخلق فرص جديدة، إضافة إلى استخدام سياسة القروض لتشجيع الاستثمار في هذا المجال بفوائد مميزة وعلى فترات طويلة.

2 – **دور السياسة المالية في زيادة الإنتاج:** ويظهر دور السياسة المالية في زيادة الإنتاج من خلال الإنفاق العام حيث يساعد هذا الأخير على تحويل الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات والمواقع المختلفة، ويكون هذا الإنفاق إما عن طريق تقديم إعانات للمشروعات الخاصة أو القيام بمشروعات عامة تهدف لزيادة الإنتاج، وفي الجهة المقابلة قد تؤدي سياسة الإنفاق في سلع وخدمات معينة إلى إنخفاض الأسعار مما يولد ضغوطا على الطلب، كما لا ينبغي أن يطغى تشجيع نمو رأس المال المادي على حساب رأس المال البشري أو المعرفة لأنه سوف يميل إلى تقليل الإنتاج لا إلى زيادته[1].

[1]- سالكي سعاد، دور **السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة بعض دول المغرب العربي**-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص- ص: 21-22.

خلاصة الفصل

من خلال تناولنا هذا الفصل للإنفاق العام يمكن أن نلخص إلى مايلي:

- النفقات العامة هي المبالغ النقدية التي تقتطعها الدولة من الدخل الوطني بغية إشباع الحاجيات العامة المختلفة، و تعكس هذه النفقات العامة حدود النشاطات المختلفة للدولة تتسع بازدياد دور الدولة في النشاط الاقتصادي و تضيق عندما ينحصر هذا الدور، ويعتبر مؤشرا هام يستدل بواسطته على سياسة الدولة ومدى أهميته في التنمية الاقتصادية.

- توجد أنواع من تقسيمات النفقات العامة تتمثل في تقسيم النفقات العامة وفقا لتكرارها الدوري، وتبعا للأهداف المسطرة، حسب طبيعتها، وحسب نطاق سريانها، ويتم الاعتماد في هذه التقسيمات على مجموعة من المعايير للتفريق بين هذه الأنواع المختلفة.

- ظاهرة تزايد النفقات العامة بسبب توسع الدولة في النشاط الاقتصادي وقد ميز الاقتصاديون بين نوعين من أشكال تزايد النفقات، الزيادة الحقيقية تولد زيادة في المنفعة الحقيقية للنفقات على الأفراد والمجتمع أما الزيادة الظاهرية هو الزيادة دون زيادة المنفعة.

- للنفقات العامة آثارا مباشرة من خلال تأثيرها على الإنتاج الوطني والاستهلاك وتوزيع الدخل وأخرى غير مباشرة من خلال كل من أثر المضاعف والمعجل وتعتمد عليها الدولة لتحقيق أغراض سياستها الاقتصادية العامة.

- تعتمد السياسة المالية على مجموعة من الأدوات تسهل تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن بين أهم هذه الأدوات الإيرادات العامة والنفقات العامة، كما ترتبط فاعلية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية بدرجة تطور الأسواق المالية وتوفير بدائل جديدة لتمويل العجز المالي، وينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى

الفصل الثاني:

الإطار النظري

للجباية البترولية

تمهيد

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في جميع الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية ويعتبر البترول أهم مصدر من مصادر الطاقة فهو يشكل سلعة استراتيجية دولية تضمن قيمة اقتصادية عالية ومصدر دخل رئيسي للدول المنتجة إن لم يكن لم المصدر الوحيد، حيث سعت الجزائر بعد الاستقلال إلى عزل قطاع الصناعة النفطية عن باقي القطاعات الأخرى ومنذ استرجاع السيادة الوطنية انتهجت الجزائر سياسة محكمة تهدف إلى استعادة هذا القطاع الاستراتيجي، أهمها تأميم المحروقات سنة 1971 وكانت كل مرة تقوم بإدخال تعديلات وإصدار قوانين تماشيا مع تطورات السوق البترولية العالمية، الأول قانون رقم 86-14 وتعديلاته والثاني تمثل في القانون رقم 05-07 تبنت فيه الجزائر نظام سياسيا واقتصاديا مختلفا وتلاه تعديلات 2006 و 2013 ، وحاولت وضع أنظمة جبائية بترولية عن طريق فرض ضرائب خلال كل مرحلة لجذب رؤوس الأموال حيث تعتبر إيرادات الجباية البترولية من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة .

وتخضع الجباية البترولية لعدة عوامل خارجية مثل تغيرات أسعار البترول في الأسواق البترولية العالمية، وتتحدد في الغالب نتيجة التفاعل بين قوى العرض والطلب لهذه السلعة وهما المحددان الرئيسيان اللذان يؤثران بطريقة مباشرة على إيرادات الجباية البترولية.

وفي هذا الفصل تناولنا ثلاث مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** دراسة نظرية حول الجباية البترولية.
- **المبحث الثاني:** تطور الإطار القانوني للجباية البترولية خلال الفترة 1962-2018.
- **المبحث الثالث:** الخصائص والعوامل المؤثرة في الجباية البترولية.

المبحث الأول: دراسة نظرية حول الجباية البترولية

تتميز الصناعة البترولية في الدول النفطية بتنظيمات خاصة ومعقدة عن غيرها من النشاطات الأخرى وضخامة رأسمالها و معدل المخاطرة المرتفع فيها، وتعمل هذه الدول على وضع نظام جبائي خاص يتماشى وعمل الشركات البترولية ، كما تعد الجباية البترولية من أهم مصادر الإيرادات العامة نظرا لما تتميز به من خصائص.

المطلب الأول: ماهية الجباية البترولية

إن الجباية البترولية تختلف في تطبيقاتها من دولة لأخرى نظرا لما تتميز به من خصائص فهي بحد ذاتها نظام جبائي له قوانين خاصة تحكمه، بالإضافة إلى الأشكال المختلفة للعقود التي تطورت عبر السنين للتحول بنودها لصالح الدولة المنتجة للبترول، ويجب التطرق أولا إلى المراحل التي يمر بها الحقل النفطي .

أولا- دورة حياة مشروع الحقل البترول

يمكن وصف مراحل مشروع حقل البترول والغاز النموذجي على النحو التالي[1]:

1 -**الترخيص:** في معظم الحالات تمنح الحكومة المضيفة رخصة (إيجار، أو منطقة مخصصة) أو تدخل في ترتيب تعاقدي مع شركة نفط أو مجموعة من شركات نفطية لاستكشاف و تطوير مجال ما دون نقل ملكية الموارد المعدنية إليها.

2 -**الاستكشاف:** بعد الحصول على ترخيص الاستغلال، تقوم شركة النفط بالعمليات الجيوفيزيائية مثل المسوحات الزلزالية والمسام الجوفية، ثم تتم معالجة وتفسير البيانات المكتسبة فإذا ظهرت إمكانيات واعدة تقوم بحفر استكشافي واعتماد على موقع بئر، الحفر تستخدم إحدى التقنيات سفينة الحفر أو السفينة الغاطسة أو المرتفعة أو العائمة.

3 -**التقييم:** إذا تم اكتشاف الهيدروكربونات في مرحلة الاستكشاف يتم حفر المزيد من الآبار لتحديد كمية النفط القابل للاسترداد وآلية الانتاج و نوعية الهياكل، يتم تنفيذ تخطيط التطوير ودراسة أولية للجدوى لتقدير تكاليف التطوير.

[1]- Silvana tordo, fiscal systems for hydrocarbons design issues, world bank, working paper n°123, 2007, p.3, 4.

4 -**التطوير**: إذا كانت آبار التقييم واعدة و اتخذ القرار لصالح مواصلة التطوير، تبدأ المرحلة التالية خطة التطوير عن طريق تقيم البيانات الجيوتقنية والبيئية، وبمجرد رسم التصاميم يتم فتح مناقصات أمام المناولين (العطاءات– العروض)، ثم بعد تقييم الأثر البيئي من قبل الجهات الحكومية ذات الصلة ينطلق التطوير الجدي بتنفيذ الحفر وبناء المرافق الضرورية الإنتاج والتخزين والنقل.

5 -**الإنتاج:** بمجرد الانتهاء من حفر وتجهيز الآبار و تشغيل المرافق يبدأ الإنتاج، كما يجب إجراء عمليات الصيانة بشكل دوري لضمان استمرارية إنتاجية الآبار، ويمكن إنعاش و استرجاع الإنتاجية بتقنيات ثانوية أو عالية في وقت لاحق.

6 -**التخلي:** في نهاية العمر الإنتاجي للحقل البترولي والذي يحدث لمعظم الهياكل عندما تكون تكلفة إنتاج المنشأة مساوية لإيرادات الانتاج (ما يسمى "الحد الاقتصادي")، يتم اتخاذ قرار بالتخلي عن البئر أو ما يسمى الهجر.

ومن أجل الإزالة الناجحة للآليات والمرافق يبدأ المشتغلون عموما التخطيط قبل عام أو عامين من التاريخ المخطط لإيقاف التشغيل(أو قبل ذلك اعتمادا على مدى تعقيد العملية).

الشكل رقم(04): مخطط لدورة مشروع حياة الحقل النفطي

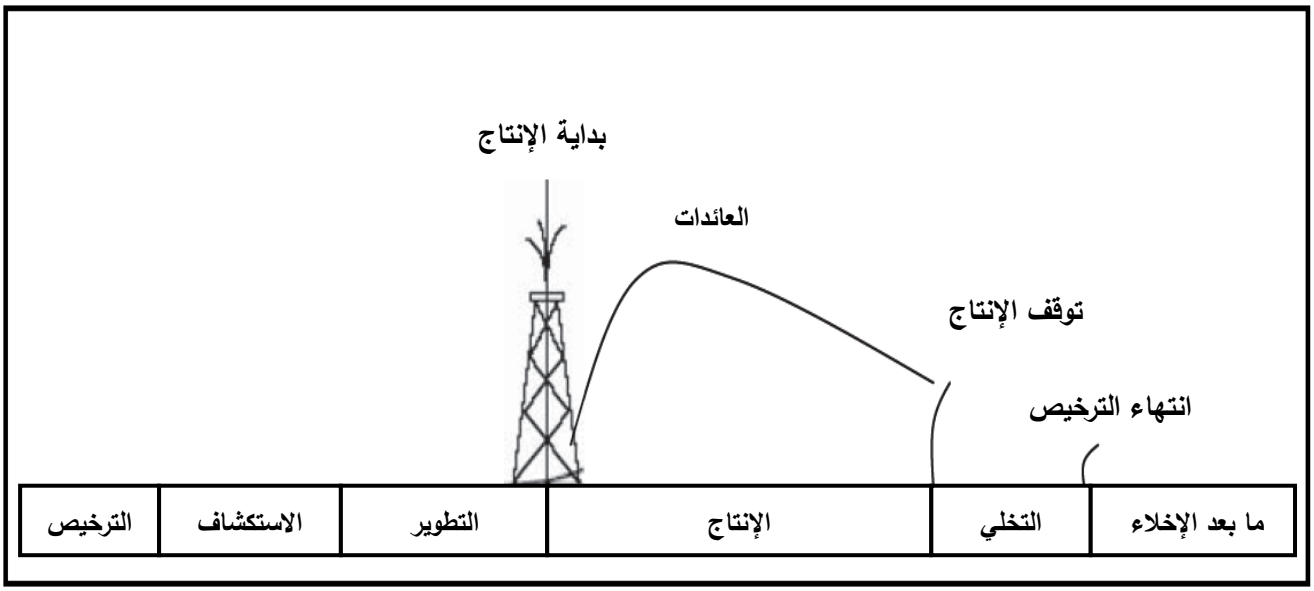

Source: Silvana tordo, fiscal systems for hydrocarbons design issues, op.cit, p. 4.

يتغير ملف تعريف مخاطر المشروع خلال دورة حياته ويمكن تصنيف المخاطر إلى ثلاث فئات رئيسية: الجيولوجية والمالية والسياسية، وفي حين أن المخاطر الجيولوجية تبدأ في التقلص بعد الاكتشاف بشكل عام، تتزايد المخاطر السياسية والمالية وأحد أسباب ذلك هو أن القدرة التفاوضية و

القوة التناسبية بين المستثمرين والحكومة المضيفة تتغير خلال دورة التنقيب عن البترول وتطويره، وبحلول الوقت الذي يبدأ فيه الإنتاج يصبح استثمار رأسمال تكلفة غارقة وتمثل المرافق التي تم تركيبها في هذه الحقول المستكشفة في الدول الأجنبية مصدر ضعف المستثمر بسبب المخاطر السالفة الذكر[1].

ثانيا- تعريف الجباية البترولية

تختلف الأنظمة الجباية البترولية من دولة لأخرى حسب التشريعات المطبقة في مجال المحروقات لكل منها، إلا انه توجد قواعد عامة تتفق عليها هذه البلدان بحيث تسهل لكل منها إعطاء تعريف للجباية البترولية، ويمكن أن نعطي بعض التعاريف:

1 -تعرف الجباية البترولية على أنها ضرائب تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة[2].

2 -الجباية البترولية تعبر عن مختلف الضرائب التي تحصل عليها الدولة مقابل منح ترخيص لاستغلال ما يوجد في باطن الأرض من محروقات في مختلف المراحل، من الاستخراج إلى غاية عملية البيع[3].

ومن التعاريف السابقة نجد أن الجباية البترولية هي عبارة عن مختلف الضرائب التي تدفعها الشركات النفطية للدولة المالكة لحقول النفط مقابل حق استكشاف و استغلال حقولها النفطية.

وتتميز الجباية البترولية بما يلي[4]:

1 -إن الجباية البترولية تخضع لقواعد و أعراف تتجاوز الدولة وترتبط بالقواعد العامة المنتهجة من قبل منظمة الأوبك والممارسة الضريبية في الدول الصناعية على استهلاك الطاقة.

2 -إن أساس فرض الضرائب البترولية هو كونها مقابل الترخيص الممنوح من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي تعتبر ملكا للجماعة الوطنية، في حين أن أساس فرض الضرائب العادية هو مساهمة في الأعباء العامة للدولة دون مقابل مباشر.

---

[1] - Silvana tordo, fiscal systems for hydrocarbons design issues, op.cit, p. 4.

[2]- مريم لسبع، **دور الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام في الجزائر 2000-2016**، مجلة آفاق علوم الإدارة الاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد03، العدد 01، 2019، ص 232.

[3]- بعلة الطاهر، **أثر الجباية البترولية على اعتمادات الإنفاق في الاستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البترول في الجزائر للفترة 2014-2018**، مجلة دراسات جبائية، جامعة لونيسي علي البليدة2، العدد 12، جوان 2018، ص 174.

[4]- عفيف عبد الحميد، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012-**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2013-2014، ص 152.

3 -إن مراجعة الجباية البترولية ترتبط بتطور تقنيات الاستكشاف والاستغلال في المجال النفطي.

المطلب الثاني: خصائص الجباية البترولية وأهم أنظمتها وعقودها

نظرا للدور الهام الذي تلعبه الجباية البترولية كأهم مصدر من مصادر الإيرادات العامة نظرا لما تتميز به من خصائص.

أولا- خصائص الجباية البترولية

تتميز الجباية البترولية بعدة خصائص تتمثل فيما يلي: [1]

1 -**احتمالية نشوء عوائد ريعية كبيرة:** و تتمثل هذه العوائد الريعية وعاء ضريبيا جذابا بصفة خاصة على أساس الكفاءة و على أساس العدالة كذلك إذا كانت ستعود على كما هو الحال في الغالب على الأجانب.

2 -**انتشار عدم اليقين :** بشكل واضح وليس فقط في أسعار السلع ولا تتمثل الصعوبة الأساسية في تفاوتها الواسع بقدر صعوبة التنبؤ بها، كما ينشأ عدم اليقين كذلك فيما يتعلق بالجيولوجيا و تكاليف المدخلات، والخطر السياسي و الذي يتراوح بين المصادرة إلى التغيرات في النظم المالية المستقبلية، بما في ذلك تلك التي تنجم عن المناخ و السياسات البيئية.

3 -**تفاوت المعلومات:** من المحتمل أن يكون مستثمرو القطاع الخاص الذين يقومون بالاستكشاف و التطوير أكثر دراية من الحكايات المضيفة بالجوانب الفنية و التجارية لمشروع ما، في حين أن الحكومات المضيفة ستكون أكثر دراية بنواياها المستقبلية بشأن المالية العامة.

4 -**ارتفاع التكاليف و خلق مشاكل الاتساق الزمني:** عادة ما تنطوي مشاريع الصناعات البترولية على نفقات ضخمة جدا يتحملها المستثمرون مقدما ولا يمكن استردادها عند إنهاء المشروع، وعليه فإن ميزان القوة التفاوضية يتحول بصورة كبيرة من المستثمر إلى الحكومة المضيفة بمجرد تكبد تلك التكاليف، وحتى الحكومات التي لديها أحسن النوايا لديها حافز لتقديم شروط مالية عامة جذابة قبل بداية المشروع ولكن بعد ذلك بعدما يصبح الوعاء الضريبي وإدراك المستثمرين لهذا الأمر يمكن أن يحد من الاستثمار وهو ما يضر بالجانبين.

[1]- صندوق النقد الدولي، **النظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية**: التصميم والتطبيق، 15أغسطس 2012، ص- ص: 11-12.

5 **نضوبية الموارد(النفط مورد ناضب):** إن محدودية الرسوبيات النفطية و المعدنية الأداء الاقتصادي في ظل الأجل الطويل و التطورات في أسعار النفط محل شك، غير أنه على مستوى المشروع يمكن أن يشكل نضوب النفط قلقا شديدا فتكلفة الفرص البديلة الرئيسية الاستخراج هي الاستخراج المستقبلي الضائع.

ثانيا– أهم أنظمة وعقود الجباية البترولية

إن اختلاف أنظمة الجباية البترولية في مختلف دول العالم خاصة المنتجة للبترول، ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه هذا القطاع في تنمية البلدان الحائزة له، فإن تغير وتعدد أنواع العقود البترولية هو متعلق بتدخل الدولة، والتي تسعى للحصول على مداخيل مرتفعة من الجباية البترولية وهذا بفرض ضرائب متنوعة ومتعددة على الشركات الأجنبية المستخرجة، ويمكن تقسيمها إلى فئتين هما[1]:

– أنظمة الامتياز

– أنظمة العقود، و يمكن توضيح أهم أنظمة الجباية البترولية حسب المخطط الموالي:

الشكل رقم(05): أنظمة الجباية البترولية

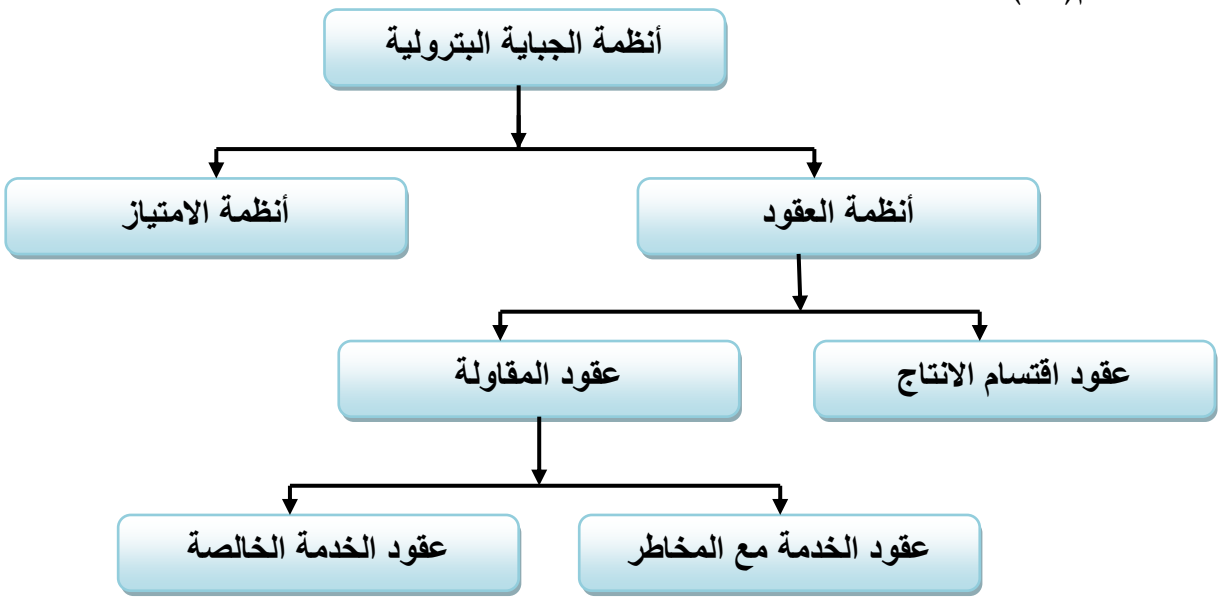

Source: mohummed mazzel, petroleum fiscal system and contracts, diplpmica verlag gmbh, Hamborg, germany, 2010, p.8.

[1] -mohummed mazzel **, petroleum fiscal system and contracts** , diplpmica verlag gmbh, Hamborg, germany, 2010, p.8.

1 أنظمة الامتياز

إن عقود الامتياز القديمة ذات طابع احتكاري حيث تكرس لمصلحة الشركة الأجنبية المستثمرة على حساب مصلحة الدول المنتجة للنفط، فعقد الامتياز التقليدي هو عبارة عن اتفاق تم بموجبه منح الشركة المستثمرة الحق المطلق في البحث والتنقيب عن النفط في منطقة العقد و التي تغطي غالب أراضي إقليم الدولة المنتجة للنفط، وبموجب هذه العقود يكون النفط المنتج ملكا للشركة الأجنبية المستثمرة مقابل فرائض مالية للدولة المنتجة على شكل إتاوة أو مبالغ رمزية أو غيرها من الفرائض، لقد انتشرت عقود الامتياز التقليدية بشكل سريع في النصف الأول من القرن المنصرم فقد أبرمت الدول النفطية العديد من هذه العقود وكان على رأسها العراق والسعودية وإيران[1].

ويعرف الامتياز البترولي على أنه عقد بموجبه تمنح دولة للغير خلال فترة و لمساحة محددة حق التصرف للبحث عن مكامن المحروقات وفي حالة اكتشاف لها الحق في استخراج هذه المنتجات و التصرف فيها بشرط تغطية بعض الالتزامات التقنية المالية والاقتصادية.[2]

ويعتبر عقد الامتياز من بين العقود الهامة نظرا للهدف الذي يرجى من تحقيقه سواء عند اعتماده لاستغلال المرافق العامة أو عند اعتماده لمنح الأراضي التابعة لأملاك الخاصة للدولة، الذي يتمثل في المصلحة العامة مما يوضح لنا الداعي لاقتصار هذا النوع من العقود على أجهزة الدولة كطرف رئيسي فيها كونها في هذه العلاقة التعاقدية شريكا، لا منافسا لأن التنمية الصناعية للجزائر تمثل القاسم المشترك بين الدولة والمستفيد من الامتياز[3].

[1]- ياسر عامر حسان، **الآثار القانونية لعقد الخدمة النفطي –التطوير والإنتاج- بالنسبة للشركة الأجنبية المستثمرة** ، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، كانون الثاني2017 ، ص- ص: 22-23.

[2]- مجلد ميلود، **الجباية البترولية لعقود البحث و الإنتاج نحو ملائمة أكثر مع السوق،** رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002، ص78.

[3]- بوشنة ليلة، **النظام القانوني لعقد الامتياز في ظل الأمر رقم 08-04**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر، 2012-2013، ص08.

و يجب أن نميز بين عقود الامتياز القديمة والحديثة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(01): الفرق بين عقود الامتياز القديمة والحديثة

خصائص عقود الامتياز القديمة	خصائص عقود الامتياز الحديثة
الاحتكار مقابل التنافس	
• مساحة شاسعة • فترة زمنية طويلة • إشراف كامل على الجدول الزمني وبرنامج العمل من طرف المتعاقد • لا يوجد متطلبات الانتاج	• مساحة محددة بدقة • فترة محدودة • فترة التنقيب(3-5 سنوات) • فترة إنتاج(15-20 سنة) • قوانين التخلي عن الانتاج • ضرورة وجود برنامج عمل • متطلبات إضافية للاستثمار • الترخيص عبر المناقصات
إيرادات الحكومة مقابل ربحية صاحب الامتياز	
• إتاوة (مبلغ ثابت عن كل طن أو برميل) • تعويض مالي زهيد	• إتاوة أعلى(تصاعدية كلما زادت كمية النفط زادت النسبة المؤوية والعكس صحيح) • ضريبة الدخل كبيرة • علاوات • إيجار سنوي يعتمد على حجم المنطقة • شروط مالية أكثر إنصافا

المصدر: عصماني المختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر 2013-2014، ص 20.

2 أنظمة العقود

إن الدول التي كان يوجد بها النفط كانت في الواقع بمفهومها التام ليست دولا منتجة ولا مصدرة طوال عهد الامتياز بل دولا تحتفظ أراضيها بالثروات الطاقوية التي كانت تشكل المصدر الوحيد بالعملة الأجنبية[1]، وقد سمحت عقود الامتياز للشركات الأجنبية الكبرى أن تسيطر على صناعة البترول بجميع مراحله، كما أن هذه العقود مهما تنوعت فإنها تهتم لأمرين هامين هما طريقة توزيع الأرباح و كيفية التعامل مع التكاليف، كما أن عقود الامتياز لم تقدم للدولة المنتجة أية فرصة للمشاركة في عمليات اكتشاف البترول و استغلاله إلا بعد ظهور شكل جديد من أشكال التعاقد بين الدولة المنتجة و الشركات الأجنبية من أبرزها عقود اقتسام الإنتاج و عقود المقاولة .

2-1- عقود اقتسام الإنتاج

جاء هذا العقد كصورة حديثة لعقد امتياز البترول حيث تكون الدولة المضيفة للنشاط الاستثماري البترولي شريكة مع المستثمر الأجنبي في مجال الاكتشاف و الاستغلال والتسويق، وتتحقق هذه المشاركة إما بإنشاء مشروع مشترك أو شركة بين الدولة والمشروع الأجنبي تختلف عقود المشاركة عن الشراكة الأجنبية والتي هي الأخرى تعد شكلا من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تلجأ إليها الدول النامية[2]، وفي هذا النوع من العقود يتحمل الطرف الأجنبي كافة مصاريف البحث والتنقيب عن البترول و تطويره و إنتاجه مع النص في العقد، على حد أدنى لقيمة المصروفات التي يتعهد بإنفاقها الطرف الأجنبي مع توزيعها إنفاقها على فترات متعاقبة[3].

يتميز هذا النوع من العقود بالعديد من الخصائص من أهمها ما يلي[4]:

- يتحمل الطرف الأجنبي في حالة عدم الاكتشاف وحده مصاريف البحث والتنقيب وغيرها، وفي حال تم اكتشاف البترول بالكميات المتوقعة يكون للشركة الأجنبية استرداد كافة التكاليف والمصاريف و ذلك في شكل نسبة متفق عليها في العقد، بالإضافة إلى عدم التزام الشركات بأداء

[1]- محمد خيتاوي، **الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها على العلاقات الدولية** ، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ، سوريا، 2010، ص 222.

[2]- سي فوضيل الحاج ، **آليات فض منازعات عقود الاستثمار الأجنبي المباشر** ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2018-2019، ص 55.

[3]- عدلي محمد عبد الكريم، **النظام القانوني للعقود المبرمة بين الدول الأشخاص الأجنبية** ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص-ص: 42-43.

[4]- زينب محمد جميل الضناوي ، **امتياز النفط بين الحقوق والواجبات – قانون الموارد البحرية اللبناني-** ، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة، العدد 31، فيفري 2019، ص- ص: 69-70.

أي ضرائب أو رسوم أي أن الشركة الأجنبية لا تلتزم اتجاه الدولة المضيفة بأداء أي إيجارات أو عوائد معينة.

- قصر مدة هذا النوع من العقود حيث تتراوح مابين خمس وثماني سنوات للبحث والتنقيب، و بالتالي أصبحت الشركات النفطية تعتمد على فكرة الوقت بين الاكتشاف و الإنتاج يجب أن تكون بمعدل وسطي يتراوح بين أربع و ستة سنوات ولا تتجاوز مدة الاستغلال خمسا وعشرون عاما (25 عاما) مقارنة بعقود الامتياز السابقة و التي كانت تشتمل كل إقليم الدولة.
- عند اكتشاف البترول لا يحتفظ المقاول إلا بالمناطق المنتجة أي الواقع عليها العمل على أن يرد كامل ما تبقى من مساحة التنقيب الأصلية، وعندها تستطيع الدولة صاحبة الأرض أن تعطي للشركة نفسها أو غيرها رخصا جديدة في المساحات المردودة وفق عقود جديدة ، وهذه الأمور التي استحدثت في العلاقات النفطية بعد أن كانت للشركات الأجنبية كامل الحرية على مساحات شاسعة في الأقاليم التابعة للدولة المضيفة.

2 2 – عقود المقاولة

يطلق على هذا النوع من اتفاقيات النفط مصطلحات مختلفة حسب مناطق الدول، عقود عمل، عقود تشغيل، عقود ضمانات وأحيانا تغطي تلك العقود مرحلة واحدة من مراحل التنقيب وقد تكون شاملة بحيث تغطي جميع المراحل من مرحلة المسوحات الجيوفيزيائية و حتى مرحلة التسويق، وقد تم العمل لهذه العقود في الشرق الأوسط و أمريكا اللاتينية لكن تطورها بقي محدود، إذ جاءت هذه العقود لتحقيق احتياجات الدول النامية المالكة للثروة النفطية محاولة منها إبقاء استثمارات الشركات الأجنبية على أراضيها لكن يوجد جديد من التعاقد، حيث تحتفظ الحكومة بملكية النفط المكتشف و سلطة التصرف فيه أما مسألة البحث عنه و تنمية إنتاجه فيوكل إلى الجهة التي تمتلك رأس المال الكافي و الخبرة الفنية[1].

ويمكن القول أن عقد المقاولة هي عبارة عن استخدام الدولة المنتجة أو مؤسساتها الوطنية الشركات الأجنبية كمقاول لديها لإنجاز العمليات البترولية، ولكن المقاولة البترولية لها مواصفات خاصة هي[2]:

[1]- شايب باشا كريمة، **تطور سياسة استغلال النفط عالميا ومحليا**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة سعيدة، الجزائر، العدد 05، ، العدد 05، أكتوبر 2014، ص 193.

[2]- ستيتي الزازية، **البترول و الأمن العربي** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي المختار عنابة، الجزائر، 2015-2016، ص 43.

- قيام الشركة الأجنبية المقاولة بتقديم الخدمات للمؤسسات الوطنية المالكة لحقوق الإنتاج ومعداته.
- تحمل الشركة المقاولة وحدها مخاطر و تكاليف البحث عن البترول في حالة عدم وجوده، وفي حالة وجوده لا تكتفي باسترداد ما أنفقته وإنما تطالب بحق ثابت في الإنتاج وهذا بخلاف عقود مقاولة التقليدية التي يتقاضى صاحبها أجر لقاء مهامه.
- قيام الشركة المقاولة بدور الوسيط في حالة التسويق مقابل عمولة نقدية أو عينية.

2 2 1 - أنواع عقود المقاولة: توجد العديد من أنواع عقود المقاولة ولكن أشهرها تتمثل في:

- **عقود الخدمة الخالصة:** ينفذ المتعاقد في عقود الخدمة الخالصة عمليات لاكتشاف و التطوير مناصفة مع الحكومة المضيفة مقابل أتعاب فالمتعاقد لا يتحمل مخاطر الاستكشاف هذا النوع من العقود ليس مستعملا كثيرا ولكنه موجود في بعض دول الشرق الأوسط، التي لديها الأموال وتبحث عن الخبرة كإيران، السعودية والكويت، فعقود الخدمة الخالصة مشابهة للعقود المستعملة في خدمات الصناعة النفطية أين يدفع طالب الخدمة عقود إزاء الخدمة كخدمات حفر الآبار[1].
- **عقود الخدمة مع المخاطر:** في ظل هذا النوع من العقود يتحمل المقاول كافة التكاليف و المخاطر المصاحبة لأعمال الاستكشاف والتقييم و التطوير، وفي حالة وجود نفط ويتم الإنتاج فإنه يسمح للمقاول باسترداد التكاليف بالإضافة إلى منحه أتعابا في مقابل ما يقدمه من خدمات في صورة نسبة من كمية الإنتاج أو في صورة نسبة من الإيرادات المتبقية.

وتتمثل المخاطر في المبلغ الذي يدفعه المقاول في سبيل الاستكشاف و التقييم والتطوير حيث أن تلك المبالغ تكون غير قابلة للاسترداد ما لم تكن النتائج إيجابية وتم الحصول على احتياطات تجارية كافية، وقد يسترد المقاول تكاليفه الفعلية بالإضافة إلى مبلغ إضافي في مقابل تحمل تلك المخاطر، في ظل هذا النوع يكون من حق المقاول شراء نسبة من الانتاج[2].

[1]- عصماني المختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر 2013-2014، ص 23.

[2]- عبد المالك اسماعيل حجر، **محاسبة النفط المبادئ والإجراءات**، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الرابعة، 2014، ص175.

2 2 2 -خصائص عقود المقاولة:

على الرغم من أن عقود المقاولة قد تتباين فيما بينها من عقد لآخر سواء كانت من حيث فترات البحث و التنقيب أم مدة العقد ذاته، أم من حيث المبالغ التي يجب على الشركة الأجنبية أن تنفقها على عمليات البحث و التنقيب أم من حيث المقابل الذي تحصل عليه الشركة الأجنبية من حيث إدارة العمليات، وأن هذه العقود تتمتع بخصائص مشتركة وسمات عامة يمكن أن نوجزها فيما يأتي[1]:

- تعد شركة النفط الوطنية المتعاقدة مع الشركة الأجنبية هي المالك الوحيد للنفط المنتج ، ولكافة الأصول الثابتة، وكذلك الأصول المنقولة التي تستخدمها الشركة الأجنبية على وجه الدوام وتحسب تكلفتها على حساب الشركة الوطنية، ولعل ذلك يرجع إلى كون الشركة الأجنبية مجرد مقاول يعمل لحساب الشركة الوطنية و ليست صاحبة امتياز أو شريكا للشركة الوطنية.
- تلتزم الشركة الأجنبية بأن توفر الأموال اللازمة لتغطية نفقات البحث و التنقيب عن النفط، وتعد هذه الأموال قروضا بدون فائدة تسددها الشركة الوطنية في حالة اكتشاف النفط بكميات تجارية فقط، بحيث أنه في حالة عدم اكتشاف النفط بكميات تجارية فإن الشركة الأجنبية تتحمل وحدها هذه النفقات بدون أن يكون لها الحق في الحصول على أي تعويض، كما تلتزم أيضا بتوفير الأموال اللازمة لتمويل عمليات الاستثمار و كذلك نفقات التشغيل وتعد هذه الأموال قروضا بفوائد تلتزم بها الشركة الوطنية لسدادها في خلال فترات زمنية معينة.
- تلتزم الشركة الأجنبية بتسويق جزء من النفط المنتج في طلب الشركة الوطنية ذلك، على أن تحصل الشركة الأجنبية على تعويض نفقات التسويق أو على عمولة يتفق عليها طرفا العقد.
- تحصل الشركة الأجنبية في مقابل الالتزامات التي تتحمل بها على الحق في شراء نسبة معينة من النفط المنتج و بأسعار خاصة وفقا لما هو متفق عليه في العقد.
- لا تلتزم الشركة الأجنبية تجاه حكومة الدولة المنتجة بدفع أية إيجارات وعوائد، كما تعفى من دفع أي ضرائب أو رسوم و تلتزم الشركة الوطنية باعتبارها المالك الوحيد للنفط المنتج.
- تتولى الشركة الأجنبية إدارة العمليات خلال فترة البحث والتنقيب عن النفط و اكتشافه مع أخذ رأي الشركة الوطنية.

[1]- محمد يونس الصائغ، **أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي** ، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد 12، العدد46، السنة 2010، ص-ص: 281-282.

المطلب الثالث: أهمية ومكونات الجباية البترولية

أولا- أهمية الجباية البترولية

تتميز الجباية البترولية بخاصية أساسية تتمثل في ضخامة حصيلتها و لكونها تشكل المصدر الرئيسي لتمويل الميزانية العامة للدولة، لهذا السبب ميزها المشرع الجزائري عن الجباية العادية و الموارد الأخرى بأن فتح لها خطا مستقلا في الجدول"أ" من ميزانية الدولة[1].

وإن لهذا الأهمية لا تنفصل بدورها عن أهمية الريع البترولي الذي هو قيمة الإنتاج بعد طرح تكاليف نقل المحروقات إلى غاية حدود الدولة، أو مصنع التحويل و تكاليف الاستغلال (تكاليف العمليات وتسديد قيمة الاستثمارات) ويقسم الريع بين[2]:

- الشريك الأجنبي على شكل مكافأة .
- الدولة على شكل جباية (إتاوة و ضريبة).
- المؤسسة المحلية على شكل نتائج صافية.

ولهذا نقول أن للجباية البترولية أهمية بالغة على الاقتصاد الوطني، وذلك باعتبارها الممول الأول لجميع نفقات الميزانية العامة وتساعد في الحفاظ على التوازن الكلي من جهة ودوافع عملية التنمية الاقتصادية من جهة ثانية.

ثانيا- مكونات الجباية البترولية

وترتكز الجباية البترولية على نوعين من الضرائب:

1 - **الضرائب المفروضة في مرحلة البحث (الاستكشاف):** في هذه المرحلة وبالرغم من عدم وجود إنتاج نفطي أصلا إلا أن الشركات البترولية تدفع مقابلا ماديا للدول المضيفة نظير قيام هذه الشركات بعمليات التنقيب في حقول محددة وهذا النوع من الرسوم يكون موضوع عقد بين طرفين وهو العقد الذي يعرف باسم عقد الامتياز، هذا الأخير يمكن تعريفه بأنه" اتفاق بين دولة أو هيئة وطنية تمثلها وشركة من الشركات المستثمرة للبترول في مساحة معينة من أراضي الدولة المنتجة أو

[1]- مالك الأخضر وبعلة الطاهر، **انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية و الاقتصاد الجزائري** ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2016،المجلد02، العدد 02، جامعة ، ص81.

[2]- المادة 35/34 من قانون 86-14، المتعلق بالمحروقات الصادرة في 19 أوت 1986.

مياهها الإقليمية، وذلك لمدة زمنية معينة ولها في سبيل ذلك كافة الحقوق التي تمكنها من ممارسة حقها و نشاطها في البحث والاستغلال، وفي مقابل ذلك فإن الدولة تحصل على مقابل مادي وخدمات يحددها عقد الامتياز"، هذا وتجدر الإشارة إلى أن الدول المنتجة للبترول في الغالب تعمل من أجل تحصيل موارد مالية مرتفعة من الجباية البترولية، وهذا بفضل ضرائب متنوعة ومرتفعة على عكس الدول المستهلكة التي تقدم تخفيضات ضريبية محسوسة بغية تشجيع عمليات البحث و الاستكشاف عن المحروقات[1]، ونميز في هذه المرحلة بين ضريبتين:

1 1 **ضريبة حق الدخول :** يمنح الترخيص بالبحث بعد مناقصة المستفيد الذي يعطي أكبر ضريبة حق الدخول وتقدر هذه الضريبة بملايين الدولارات و أول من عمل على فرضها الولايات المتحدة.

1 2 **ضريبة حق الإيجار** :هذه الضريبة يدفعها صاحب الترخيص بحسب المساحة التي استفاد منها، وقد ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية عندما استغلت شركات البترولي الأراضي الخاصة وأخذت به بعد ذلك الدول الأخرى[2].

ونجد ثلاث طرق للدفع[3]:

- الدفع الوحيد: أي دفع قيمة الإيجار دفعة واحدة عند استلام المستفيد لتسريح البحث.
- الدفع حسب المساحة المستغلة سنويا.
- الدفع حسب المساحة لكن لفترات مختلفة: يكون الدفع سنويا مثال ذلك الأرجنتين في السبعينيات، حيث قدر حق الإيجار آنذاك:
  - دفع 500 سيبوس/ كلم^2 للمرحلة الأولى 4 سنوات.
  - دفع 300 سيبوس/ كلم^2 للمرحلة الثانية 3 سنوات.
  - دفع 1500 سيبوس/ كلم^2 للمرحلة الثالثة سنتين.

وفي بعض الدول نجدها لا تفرض هذه الضريبة وهذا بهدف تشجيع البحث، وتكمن فكرة دفع الإيجار في تشجيع أصحاب الشركات على إعطاء نظرة عن المساحات الغنية و المساحات الأقل

[1]- بلجيلالي أحمد، **أثر الصدمات في الجباية البترولية على عجز الموازنة العامة في الجزائر** ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العراق، المجلد 07، العدد 14، السنة 2015، ص 78.

[2]- قرينعي ربحية ونوي طه حسين، **أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة - دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2016**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 34، ص 33.

[3]- هندي كريم، نفس المرجع، ص-ص: 14-15.

أهمية، وتجدر الإشارة أن كل من حق الدخول وحق الإيجار يمكن إهتلاكهما، وتستثنى هذه القاعدة الأراضي التي تكون فيها الاكتشافات مضمونة[1].

2 - **الضريبة المفروضة على الاستغلال والإنتاج** : وهي الضرائب التي تفرض بعد منح تراخيص الاستغلال التي تتبع عملية اكتشاف آبار النفط، وعموما فإن الضرائب على الاستغلال تشتمل في الغالب على الأنواع التالية[2]:

2 -1 **حق الإيجار في مرحلة الاستغلال:** يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح في هذه المرحلة من الصناعة البترولية ويكون الإيجار سنويا، وإما أن يكون ثابتا خلال مرحلة الاستغلال أو متزايد حسب سقف الإنتاج السنوي كما أن قيمة الإيجار تطرح من حساب الإتاوة بإعتباها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

2 -2 **الإتاوة:** هي ضريبة تمس الإنتاج وقيمتها تتناسب طرديا معه كونها ضريبة على رقم الأعمال ومستقلة عن كل مفهوم للربح فهي تعبر عن نسبة إلى قيمة الإنتاج بغض النظر عن تكلفة الاستغلال، وتدفع بمجرد استخراج المحروقات إما نقدا أو عينيا حسب رغبة الحكومات وفي حالة عدم تحديد طريقة الدفع مسبقا تدفع نقدا.

يختلف معدل الإتاوة من دولة الأخرى وهناك بعض الدول التي تعتمد على المعدل التصاعدي حسب كمية الإنتاج المستخرجة يوميا، وبالنسبة لمنظمة الأوبك فبعد اجتماع ديسمبر1974 تقرر أن يكون معدل الضريبة 20% بالنسبة للدول العضوة في هذه المنظمة، أما بالنسبة للجزائر فإن معدل الإتاوة يتراوح ما بين(12%- 14.5 %- 17% - 20%) وهذا تبعا لاختلاف النشاط[3].

2 -3 **الضريبة على الدخل:** بالإضافة إلى كل من حق الإيجار والإتاوة فإن الشركات البترولية تدفع كذلك كل ما يعرف بالرسم على الدخل البترولي وهي ضريبة تحسب بفرض معدل على الدخل

[1]- جوهرة شرقي، **بناء نموذج تنبؤي للجباية البترولية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2002-2003،ص04.

[2]- بلجيلالي أحمد و شباب سهام، **مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة -الجزائر نموذجا-**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس المدية، العدد07، أفريل2017، ص120.

[3]- المادة 85 من القانون رقم 13-01 المؤرخ في 20 فبراير 2013، المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005المتعلق بالمحروقات.

البترولي الذي يطرح منه تكاليف الاستغلال المستحقة فعلا كما في ذلك مبالغ الإتاوة[1]، وبما أن الضريبة تمس الربح لابد من معرفة المداخيل و المصاريف في القطاع البترولي[2]:

2 3 1 -بالنسبة للمداخيل: يجب أن يحدد السعر الذي حسبت به وهنا يمكن التمييز بين الدول المنتجة و الدول المستهلكة فيما يلي:

- البلدان المنتجة ولحساب الربح الخاضعة تأخذ بعين الاعتبار السعر المعلن للاستفادة من معرفة الفرق بينه وبين السعر الحقيقي، كما أنها تقلل من خسائرها في حال التذبذبات التي تعرفها الأسعار في السوق البترولية الحرة.
- البلدان المستهلكة أو الضعيفة الانتاج، فإن الربح الخاضع للضريبة يحسب عن طريق السعر الحقيقي للبيع.

2 3 2 -بالنسبة للمصاريف: حساب المصاريف أيضا يطرح إشكالا، فالمصاريف العامة كمصاريف البيع و المصاريف المالية تشترك فيها كل الصناعات، إلا أن المستغل في الصناعة البترولية هي شركات دولية مقرها يقع خارج البلد المنتج لذا يجب تحديد النظام الذي ينتمي إليه أنشطة المستخدمين غير المقيمين هذا من جهة، ومن جهة ثانية يطرح مشكلة معدلات الفائدة كون هذه الشركات تلجأ للاقتراض الخارجي لضخامة رأس مال الصناعة البترولية، فخصم قيمة الفوائد الكبيرة إلى جانب مصاريف أخرى كالمصاريف التقنية، الإهتلاكات ...الخ تقلل من الربح الخاضع للضريبة، لذا لجأت الدولة المضيفة إلى فرض سقف لهذه المصاريف و يجب أن تكون مبررة، ونشير فقط أن الشركات البترولية معفية من كل الضرائب الأخرى الموجودة في البلد المنتج.

المبحث الثاني: تطو الإطار القانوني للجباية البترولية خلال الفترة 1962-2018

عرف الإطار القانوني المنظم للنشاطات البترولية عدة تغيرات وتبنى عدة إصلاحات أتت بنظام جديد للقطاع البترولي، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المحطات التي مر بها قانون الجباية البترولية منذ الاستقلال إلى أهم حدث تاريخي المتمثل في تأميم المحروقات سنة 1971، وعرفت هذه المرحلة صدور قانونين أساسيين الأول تمثل في قانون 86-14 الذي جاء بأحكام جديدة محاولة لتعديل

[1]- بلجيلالي أحمد و شباب سهام، مرجع نفسه، ص120.

[2]- بساس سارة ، **دور الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر للفترة 1980-2013**، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2014-2015، ص- ص: 34-35.

الأوضاع عن طريق إصلاحات وتحفيزات الهدف منها تحفيز الشركات البترولية على الاستثمار في الجزائر، والثاني تمثل في القانون 05-07 تبنت فيه الجزائر نظام سياسيا واقتصاديا مختلفا وما ميز هذه المرحلة هو تزايد أسعار البترول وأهمية الجباية البترولية كمورد في الإيرادات العامة للدولة، وتلاه تعديلات سنة 2006 وسنة 2013 حيث أعطى صورة عامة للنظام الجبائي المطبق حاليا في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار القانوني للجباية البترولية خلال الفترة 1962 إلى غاية 1985.

عرفت هذه المرحلة تطورات كبيرة في الجباية البترولية واستغلال الثروات النفطية، وقد أدى اكتشاف البترول في الصحراء الجزائرية من قبل الشركات البترولية الفرنسية إلى صياغة قانون البترول الصحراوي في 22 نوفمبر 1958 تحت رقم 58-1111 الذي يعطي كامل الصلاحيات و التسهيلات و الدور الاحتكاري للشركات الفرنسية في قطاع النفط في الصحراء الجزائرية، أما بعد الاستقلال وقعت الجزائر اتفاقية إيفيان سنة 1962 واتفاقية الشراكة بين الشركة الوطنية سونطراك وشركة جيتي سنة 1968، بالإضافة إلى قرار تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971.

أولا- قانون البترول الصحراوي 22 نوفمبر1958

سن المشروع الفرنسي أثناء الاحتلال أول نظام قانوني يسمح بتنظيم عملية استغلال المحروقات بالجزائر، و تم ذلك في أول سنة اكتشف فيها النفط لكميات تجارية سنة 1958، وقد سمح القانون باحتكار كلي لجميع مراحل الصناعة النفطية من المنبع، النقل إلى المصب، وقد هدفت كل المراحل إلى خدمة مصالح المستعمر الفرنسي، حيث تجسد هذا النظام في اصدرا قانون النفط الصحراوي (القانون البترولي الصحراوي الصادر في 1958/11/22 وفق المرسوم 1111/58) و الذي استمر سريانه إلى غاية تأميم قطاع المحروقات سنة 1971، وتبنى هذا القانون جميع المصالح الفرنسية و صاغها في شكل مواد قانونية تعتمد على الأسس التالية[1]:

1 -يقوم عقود البترول على صيغة الامتياز قصد نهب الثروات، ومن خلاله كان للشركات الأجنبية الحق المطلق في استغلال الثروات النفطية لحسابها الخاص مع حق تملك الآبار التي يكتشفها مقابل جزء من العائدات.

[1]- معداوي نجية، **عقود البترول في الجزائر** ، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، العدد 08، 2015، ص- ص: 398-399.

2 -تمنح تراخيص البحث والتنقيب دون مقابل على أن تتعهد الشركة صاحبة الامتياز بمراعاة حد أدنى لنفقاتها الاستثمارية.

3 -في حالة اكتشاف النفط تتحول تراخيص البحث والتنقيب إلى عقود امتياز يكون بمقتضاها للشركة الحرية الكاملة في الانتاج و التسويق لمدة 50 سنة.

ثانيا- اتفاقية إيفيان 1962

ولعل أهم المسائل البترولية التي تضمنتها هذه الاتفاقيات هي[1]:

1 -إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي.

2 -استثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض.

3 -الاعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية.

4 -إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية فصل النزاعات البترولية.

إن أهم ما جاء بعد هذه الاتفاقية هو تأسيس الشركة الوطنية سونطراك ولم تحمل في طياتها أي جديد بل بقيت السيطرة الفرنسية على الثروات البترولية في الجزائر.

ثالثا- اتفاقية جيتي- سونطراك 21أكتوبر 1968

يتم بموجبه إشراك كل من جيتي و سونطراك نسب 49% و 51% وهذا ما يدل على بداية فتح مجال الشراكة مع المؤسسات الأجنبية، ثم انضمت الجزائر إلى منظمة الأوبك لسببين رئيسين: أولهما مرتبط بالتطور الحاصل في التعامل الجزائري الفرنسي في المجال النفطي الذي كان يتوجه إلى إعطاء الأولوية للمؤسسات الفرنسية، أما الثاني فيتعلق بالتطور الذي عرفته منظمة الأوبك منذ تاريخ نشأتها و بالتالي ستدعم قوتها التفاوضية مع فرنسا من جهة، و النظام الجبائي المطبق في المنظمة كان أفضل محفز من جهة ثانية[2].

[1]- مباركي كريمة، **استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013-2014، 104.

[2]- عقبة مخنان ولقمة بامون، **النظام القانوني للجباية البترولية في الجزائر** ، مجلة الإجتهاد القضائي، جامعة ورقلة الجزائر، المجلد 01، مارس2019، ص167

وقد ساهم اتفاق جيتي و سونطراك في وضع الأرضية المناسبة لعملية التأميم، مما أدى بالمشرع الجزائري إلى تحديد كيفية إبرام الشراكة لاستغلال المحروقات في الجزائر، حيث تضمنت هذه الشراكة النقاط التالية[1]:

1 – جميع الشركاء الأجانب ملزمون بالمشاركة مع سونطراك من أجل القيام بأنشطة البحث و الاستغلال .

2 – من أجل قيام الطرف الأجنبي بهذه الشراكة لابد أن تنشئ شركة حسب القانون الجزائري و مركزها الجزائر.

3 – بعد إنشاء هذه الشراكة يقوم الشريك و سونطراك بإنشاء شركة تبلغ نسبة مساهمة سونطراك 51% على الأقل، ويمكن أن تأخذ هذه الشركة شكل شركة مساهمة أو شركة تجارية في شكل عقود المشاركة أو عقود الخدمات.

4 – لا يتحصل الشريك على انتفاع في حالة اكتشاف آبار للغاز ولا يستفيد من المحروقات المستخرجة ومن آبار الوقود الغازي.

5 – لا يمكن ممارسة نشاطات البحث و الاستغلال إلا في القطع التي تشملها سندات منجميه مخصصة لشركة سونطراك.

هذا وقد عرف نظام استغلال المحروقات في الجزائر عدة تغيرات وخاصة بعد الاستقلال، حيث تمكنت الدولة بعد مباحثات طويلة من إبرام اتفاق في 19 أكتوبر 1968 بين شركة سونطراك و شركة جيتي الأمريكية، يفرض الاتفاق على جيتي بإبقاء 75% من قيمة مبيعاتها داخل الجزائر ومن هنا فإن شركة جيتي تحصل على حصتها على الأرباح في شكل عيني (كمية مقدرة من الإنتاج)[2].

رابعا– قرار تأميم المحروقات 24 فيفري 1971

يعرف التأميم اقتصاديا بأنه الإجراء الذي تتخذه الدولة و تنقل بمقتضاه ملكية مشروع أو مجموعة من المشاريع الاقتصادية المملوكة للأفراد أو الهيئات الخاصة، بما له من حقوق وما عليه من التزامات إلى الأمة متمثلة في شخص الدولة، وتعهد بإدارته إلى جهاز إداري من أجهزة الدولة أو جهاز مستقل

[1]- منال مليزي ومخلفي أمينة، **أثر تطور الإطار القانوني للمحروقات على الشراكة الأجنبية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 1986-2017**، المجلة العالمية للاقتصاد و الأعمال، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، الأردن ، المجلد07، العدد02، 2019، ص 174.

[2]- عقبة مخنان ولقمة بامون، ، مرجع سبق ذكره، ص167.

وفقا لمصلحة الجماعة، وتعد التجربة الجزائرية في التأميم أول تجربة كبرى يخوضها بلد عربي اتجاه الاحتكارات البترولية [1]، واشتمل قرار التأميم المتخذ يوم 24 فيفري 1971 على الإجراءات التالية[2]:

1. أخذ حصة 51% من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر، بما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات وهو ماسمح للجزائر السيطرة على 56% من مجمل الإنتاج البترولي.
2. التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي، حيث أصبح مجمل احتياطي الغاز تحت رقابة الدولة.
3. تأميم النقل البري للبترول والغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة عبر التراب الجزائري.

وأعلن الرئيس بومدين أن هذه القرارات اتخذت من جانب واحد و أن تهدف إلى ضمان شركة سونطراك احتكار نسبة 51% من كل المشاريع البتروكيماويات في الجزائر، ما يعني استرجاعها السيادة الوطنية على النفط الجزائري وامتلاكها لكافة الامتيازات التي كانت مملوكة للشركات الفرنسية بموجب اتفاقيات إيفيان التي لم تعد ملزمة للحكومة الجزائرية بعد تاريخ 24 فيفري 1971، ما يعني أن نظام الامتيازات Système De Concessions، قد عاد بلا رجعة ملكيا قانونيا للجزائر التي أصبحت على وعي كبير بالقانون الدولي [3]، وقد مرت عملية التأميم بعدة مراحل يمكن تلخيصها في الجدول التالي.

[1]- مباركي كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2]- بن بارة عبد الرزاق، **نظام الجباية البترولية في النظام الجزائري** ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2012-2013، ص- ص: 32-33.

[3]- عصام بن الشيخ، **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971- دراسة للسياق و المضامين والدلالات** -، مجلة دفاتر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد06، جانفي 2012، ص 194.

الجدول رقم(02): مراحل تأميم قطاع المحروقات في الجزائر.

1967	تأميم شركة البيع التابعة لشركة بريتش بتروليوم وفرض الرقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع و التكرير.
13 ماي 1968	صدر أمر يقضي بالتأميم الكامل للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال تسويق التخزين و النقل.
19 أكتوبر 1968	أبرمت اتفاقية جيتي تنتج عنهما قيام سونطراك بدور المتعهد الرئيسي لأعمال أو ملكية الدولة للغاز الطبيعي.
1970	صدرت قرارات تقضي بتأميم الشركات الأجنبية (باستثناء الفرنسية) العاملة في مجال إنتاج البترول و لم يستثنى من هذا القرار غير شركة جيتي التي وافقت على شروط الجزائر.
24 فيفري 1971	صدر قرار بالتأميم الشامل للصناعة البترولية، تأميم منابع الغاز الطبيعي و إلغاء عقود الامتياز، منح شركة سونطراك دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات البترولية ورفع نسبة مشاركتها إلى 51 على الأقل.

المصدر: نوي نبيلة، **إستراتيجية رقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص62.

ومن خلال ما سبق تم سن مجموعة من الأوامر التي تم بموجبها التخلي عن عقود الامتياز و التحول إلى صيغة جديدة لاستغلال النفط الجزائري وهذه الأوامر تمثلت في 21/71 و 24/71 التي نصت على مجموعة من القواعد وتمثلت في[1]:

1. لا يحق لأي مستثمر أجنبي سواء كان طبيعيا أو معنويا يرغب في ممارسة نشاطات في مجال البحث عن النفط واستغلاله إلا بالاشتراك مع المؤسسة الوطنية "سونطراك" مع العلم أن هذه الممارسات لا تكون إلا في الأراضي التي تشملها السندات المنجمية للشركة الوطنية سونطراك.
2. هناك شكلين يمكن أن تأخذهما المشاركة، فإما بصيغة شركة تجارية وأما صيغة شركة مساهمة، و في كلتا الحالتين مساهمة المؤسسة الوطنية "سونطراك" لا تقل عن 51%.

[1]- خوميجة فتيحة، **أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر،-دراسة حالة الفترة 2000-2016-**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أو لحاج البويرة، الجزائر، 2017-2018، ص- ص: 142-143.

3- تتمتع الشركة الوطنية سونطراك بدور المتعامل الذي سمح بالتدخل المباشر في عملية التنقيب و الاستغلال و التفاوض مع الغير، إلا انه يمكن للشركة الوطنية "سونطراك" أن تعهد ببعض الأعمال إلى الشريك الأجنبي في مرحلة التنقيب، وذلك حتى يتفادى تعطل نشاط المشاركة في حالة عجز الطرف الوطني عن التكفل المنفرد بأعباء دور المتعامل، مع الإشارة إلى أن الشريك الأجنبي ملزم في هذه الحالة باستعمال المنتوجات و الأموال والخدمات الجزائرية بالأولوية ولا سيما تلك التي كان بالإمكان أن تقدمها الشركة الوطنية سونطراك.

4- في حالة ما إذا تم اكتشاف بئر للنفط وكان شكل المشاركة هو شركة مساهمة يتم اقتسام الإنتاج حسب ثمن التكلفة و حصة المشاركة، في حين إذا كان شكل المشاركة شركة تجارية فيمكن للشركاء أن يتفقوا على توزيع الإنتاج في الحقل وبعد توزيع الإنتاج يصبح كل طرف مسؤولا شخصيا عن الضرائب و الرسوم المترتبة عن حصته من الإنتاج.

5- كل شريك ملزم حسب حصة اشتراكه بالقيام بمختلف الاستثمارات اللازمة للحفاظ على نسب الاحتياطي النفطي وتنميتها، وبالتالي في حالة عدم التزام الطرف الأجنبي لهذا الشرط يمكن فسخ العقد.

6- كل الشركات العاملة في مجال النفط كانت مجبرة على دفع قيمة الإتاوة المقدرة بـ 12.5% و تستثنى من هذا الشركات التي تمتلك الدولة كل رأسمالها، مع العلم أن كميات الوقود السائل و الغازي المستهلكة من طرف وسائل الإنتاج و كذا الضائعة و غير المستعملة تستثنى من دفع الإتاوة، وقد تدفع هذه الأخيرة إما نقدا و إما عينا حسب اختيار الوزير المكلف بالنفط.

7- تخضع كل الخلافات المتعلقة بالضرائب إلى المجلس الأعلى الجزائري بعد فشل اللجنة التوفيق في حل هذه النزاعات.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للجباية البترولية من خلال قانون 86/ 14 والقانون المعدل والمتمم له 21/91.

بموجب القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986، تم إدخال عدة إصلاحات و تحفيزات هامة الهدف منها فتح الشراكة أمام مختلف الشركات الأجنبية و أشكالها مع احتفاظ الدولة بالحصة الأكبر، وتم تعديل النصوص القانونية لإعطاء مرونة أكثر لعقود البترول في الجزائر وإحداث قانون رقم

91-21 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991 المعدل والمتمم للقانون 86-14 المتعلق بأنشطة البحث والتنقيب عن المحروقات.

أولا- القانون 86-14 المتعلق بأنشطة البحث والتنقيب عن المحروقات.

جاء القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها و نقلها بالأنابيب بتعديلات تتعلق بالوعاء الجبائي و معدل الضريبة.

1 **الإتاوة:** تتمثل في اقتطاع يحسب على أساس كمية المحروقات المنتجة و المستخرجة بعد عمليات المعالجة في الحقول و تطبق في مجالات التنقيب و البحث واستغلال المحروقات، وتستحق حسب حصة كل طرف في الإشتراك و تخص إنتاج المحروقات السائلة والغازية[1]، وتحدد نسبة الإتاوة التي تطبق على قيمة المحروقات المستخرجة من الحقول بـ 20 %، ويمكن أن تخفض نسبة الإتاوة حسب المناطق إذا تطلبت ذلك الظروف الاقتصادية الخاصة بالبحث عن الحقول و استغلالها، أما نسب التخفيض حسب المناطق تكون كما يلي:

- 16.25% في المنطقة (أ)
- 12.25 % في المنطقة (ب)

وتستثنى من حساب هذه الإتاوة ما يلي:

- كميات المحروقات التي تستهلك في سد حاجيات الإنتاج المباشر، أو يعاد حقنها في الحقل أو تضيع لا تستعمل كذلك المواد المرتبطة بها.
- تحدد كميات المحروقات الضائعة أو غير المستعملة المستثناة من حساب الإتاوة حسب حدود تقنية مقبولة كما يجب تبريرها[2].

ويجب أن تدفع الإتاوة شهريا قبل اليوم العاشر من الشهر الموالي وحسب الكيفيات التي تحدد عن طريق التنظيم، وترفع المبالغ والكميات المستحقة بنسبة واحد في الألف(1/1000) عن كل يوم يتأخر فيه دفع الإتاوة أو تسليمها[1].

[1]- عفيف عبد الحميد، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2013-2014، ص 152.

[2]- **المادة 41**، من القانون رقم 86-14 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406، الموافق لـ 19 أوت 1986، يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها و نقلها بالأنابيب، ص 1488.

وتحسب الإتاوة كما يلي: $R = (Q X P).T$

حيث R: الإتاوة

Q: كمية المحروقات المستخرجة

P: السعر القاعدي

T: المعدل المطبق حسب كل منطقة.

وتسدد الإتاوة من قبل سونطراك و الشريك الأجنبي كل حسب حصته في المشاركة ، وفي حال أراد الشريك الحصول على حصة من إنتاج البئر وفقا لنسبة مشاركته، فإنه يقوم بالتصريح و التسديد الإتاوة، ولما تمارس سونطراك لوحدها النشاط أو تأخذ حصة من إنتاجه تسدد الإتاوة على مجمل الإنتاج ويعفى الشريك من كل إلتزاماته[2].

2 -الضريبة على النتيجة:

تقدر الضريبة على النتيجة على أساس رقم أعمال المبيعات المحققة فعلا على مستوى السوق الوطنية وعمليات التصدير في السوق العالمية، وهي تفرض على الأنشطة التالية[3]:

- التنقيب عن حقول المحروقات والبحث عنها و استغلالها.
- نقل المحروقات بالأنابيب.
- تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات النفطية المميعة والمستخرجة من الحقول وفصلها عن بعضها.

تخضع النتيجة الإجمالية للسنة المالية للسنة المالية للضريبة البترولية المباشرة التي تقدر بـ 85% خارج المناطق (أ – ب) فيما يتعلق بنشاطات التنقيب و البحث والاستغلال المرتبطة بحقول المحروقات،

[1]- **المادة 47**، من القانون رقم 86-14 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق لـ 19 أوت 1986، يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها و نقلها بالأنابيب، ص1489.

[2]- قجاتي عبد الحميد، **دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي- دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1980-2014**-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2016-2017، ص198.

[3]- **المادة 37**، من القانون رقم 86-14 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق لـ 19 أوت 1986، يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها و نقلها بالأنابيب، ص1488.

وتختلف الضريبة على النتيجة باختلاف المناطق مع إدراج تخفيضات لهذه النسب حسب صعوبة الاستغلال في بعض المناطق التالية:

- 75% داخل المنطقة (أ)
- 65% داخل المنطقة (ب)

ويحسب مبلغ الضريبة لنشاط الإنتاج بالصيغة التالية[1]:

$$IDP = a\ [(Q_i\ P_i) + (Q_e\ P_e) - (R+CS)\ ]$$

حيث**IDP** : الضريبة على النتيجة ، **a:** معدل الضريبة ، Q_i: الكميات المسلمة للسوق الوطنية، P_i: السعر القاعدي للكميات المسلمة للسوق الوطنية، Q_e**:** الكميات المصدرة للسوق الخارجية، P_e**:** السعر القاعدي للكميات المصدرة للخارج، **R:** الإتاوة، **CS:** التكاليف الهيكلية بما في ذلك النقل والتمييع.

ثانيا- الدوافع الاقتصادية والقانونية لتعديل قانون 14/86

ظهرت عدة دوافع اقتصادية وقانونية لمراجعة قانون 14/86 تمثلت فيما يلي[2]:

1 - **تكثيف جهود البحث :** رغم التطور المحقق في هذا المجال منذ صدور قانون 14/86 إلا انه يبقى غير كاف، إذ وجب وضع إطار قانوني يرمي في مجمله نحو اتجاه تشجيع الاستثمارات في مجال الاستكشاف لرفع حجم الاحتياطات وتعويض الكميات المنتجة كل سنة باكتشافات الجديدة.

2 - **استصلاح الحقول المكتشفة غير المستغلة:** يوجد عدة حقول غير مستغلة ولم تستصلح وهذا راجع للإمكانيات المالية الهائلة الواجب توفيرها، بالإضافة إلى أن القانون الحالي لا يسمح للشركات الأجنبية من الانتفاع باستغلال الحقول المكتشفة سابقا مما أدى إلى ضرورة إجراء تعديلات لقانون 14/86 لترخيص هذا الانتفاع.

3 - **رفع نسبة استخراج الاحتياطي الموجود في الحقول المنتجة:** إن مواصلة الاستغلال دون القيام باستثمارات معتبرة تؤدي إلى انخفاض المستمر في الإنتاج البترولي، وللحد من الانخفاض بجب

[1]- قجاتي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 198.

[2]- قنادزة جميلة، **الجباية البترولية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص85.

اللجوء إلى تقنيات متطورة تسمح برفع نسبة استخراج الاحتياطي الموجود، التي تتطلب إمكانيات ضخمة و تكنولوجيا نوعية توفرها الشركات الأجنبية مما أوجب وضع إطار تنظيمي مناسب.

ثالثا- القانون رقم 21/91 المعدل والمتمم لقانون رقم 14/86

في ظل الحاجات الكبيرة غير المستوفاة في الاقتصاد الجزائري بسبب تدهور أسعار البترول، استمرت السلطات في إتباع نهج إصلاح قطاع المحروقات مع بداية التسعينات، لهذا القانون رقم 91-21 المؤرخ في 1991/12/04 المعدل والمتمم للقانون 86-14 المتعلق بأنشطة البحث والتنقيب عن المحروقات [1]، وقد أطفى تعديلات هامة تخص بعض الجوانب الأساسية[2]، و المتمثلة فيما يلي:

1 - تعد ملكا للدولة المواد والثروات النفطية المكتشفة أو غير المكتشفة الواقعة على سطح التراب الوطني وفي باطنه و في المجالات البحرية الخاضعة للسيادة الوطنية أو سلطتها القضائية كما يحددها التشريع المعمول به(تعديل المادة 02 من القانون رقم 86-14).

2 - يمكن لأشخاص معنوية أجنبية القيام بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها (تعديل المادة 04 من القانون رقم 86-14).

3 - رخصة استغلال حقل المحروقات القابل للاستغلال تجاريا(تعديل المادة 11 من القانون رقم 86-14).

4 - لا يمكن أن تمارس أنشطة نقل المحروقات بالأنابيب إلا مؤسسة وطنية، غير أنه يستطيع الشريك الأجنبي أن يمول وينجز ويشتغل لحساب المؤسسة الوطنية القنوات والمنشآت المرتبطة بنقل المحروقات، يحدد عقد اشتراك التمويل و الاستغلال وكذا كيفية تسديد الاستثمارات التي أنفقت على إنجاز القنوات والمنشآت(تعديل المادة 17 من القانون رقم 86-14).

5 - لا يمكن لأي شخص معنوي أجنبي ممارسة إحدى أو عدة أنشطة نقل المحروقات بالأنابيب إلا بالاشتراك مع المؤسسة الوطنية المعنية وحسب الشروط والأشكال المنصوص عليها في هذا القانون (تعديل المادة 20 من القانون رقم 86-14).

[1]- القانون رقم 91-21 المؤرخ في 1991/12/04 المعدل والمتمم للقانون 86-14 المؤرخ في 19 أوت سنة 1986 المتعلق بأنشطة البحث والتنقيب عن المحروقات.

[2]- مدوري عبد الرزاق، **أثر الإيرادات النفطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة وهران 2، الجزائر، 2017-2018، ص248.

6 – يبرم عقد بين المؤسسة الوطنية و الشخص المعنوي الأجنبي أو الأشخاص المعنوية الأجنبية يحدد الشروط التي يخضع لها الاشتراك لا سيما فيما يخص الاستثمارات وبرامج العمل وكذا إنتفاع الشريك الأجنبي (تعديل المادة 21 من القانون رقم 86-14).

7 – يمكن أن يأخذ انتفاع الشريك الأجنبي شكلا أو أكثر من الأشكال التالية:

- حصول الشريك الأجنبي في الميدان على جزء من إنتاج الحقل يطابق نسبة مساهمته في الإشتراك.
- حصول الشريك الأجنبي على حصة من إنتاج الحقل تعويضا لمصاريفه وخدماته المحددة في عقد الإشتراك.
- دفع حق الشريك الأجنبي تعويضا لمصاريفه يكون عينيا أو نقدا حسب الكيفيات المتفق عليها في عقد الإشتراك، غير أنه لا يستفيد الشريك الأجنبي من أي إنتفاع إلا في حالة اكتشاف حقل قابل للاستغلال (تعديل المادة 22 من القانون رقم 86-14).

8 – تدرج بعد المادة 22 من القانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 غشت سنة 1986 المذكور أعلاه مادة 22 مكرر جديدة تحرر كما يلي:"

عند إبرام عقد الاشتراك في مجال استغلال حقل مكتشف، تراعي في تحديد إنتفاع الشريك الأجنبي التكاليف و المخاطر المالية و التقنية التي تحملتها المؤسسة الوطنية من أجل اكتشاف الحقل محل الاشتراك و استغلاله عند الاقتضاء.

9 – يمكن أن يكتسي اشتراك الشريك الأجنبي أحد الشكليين التاليين:

- إما اشتراك بالمساهمة لا يتمتع بالشخصية المعنوية و حينئذ يتعين على الشريك الأجنبي أن يكون لهذا الغرض، شركة تجارية خاضعة للقانون الجزائري ويكون مقرها الرئيسي في الجزائر.
- و إما شركة تجارية بالأسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها الرئيسي الجزائر ويجب ألا يقل إنتفاع المؤسسة الوطنية عن 51% مهما يكن شكل الاشتراك المعتمد(تعديل المادة 24 من القانون رقم 86-14).

10 – لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتجاوز الحصة التي يأخذها الشريك الأجنبي 49% من الإنتاج الإجمالي للحقل بعد دفع ضريبة المكافأة (تعديل المادة 25 من القانون رقم 86-14).

11 -تمنح تخفيضات في نسب الإتاوة و الضريبة على النتائج ، وذلك بحسب أهمية الجهد المبذول في البحث أو الاستغلال أو نوع الإنتاج و التقنيات المستعملة في الاستخراج وكذا تشجيع الاستكشاف في المناطق التي تنطوي على صعوبات غير عادية، وفي جميع الأحوال لا يمكن أن تكون النسب المطبقة أقل من 10% بالنسبة للإتاوة و 42% بالنسبة للضريبة على النتيجة (تعديل المادة 36 من القانون رقم 86-14).

12 -تخضع المنازعات التي تنشب بين الدولة و أحد أطراف عقد الإشتراك للجهات القضائية المختصة، وفي حالة فشل عملية المصالحة يمكن لأطراف العقد عرض النزاع على التحكيم الدولي (تعديل المادة 63 من القانون رقم 86-14).

المطلب الثالث: مكونات الجباية البترولية في الجزائر على ضوء قانون 05-07 وتعديلاته

شهد الإطار القانوني للجباية البترولية تغيرات خلال الألفية الجديدة وتحديدا سنة 2005 بإصدار قانون جديد لقطاع المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 2005/07/28، بهدف إعطاء الاهتمام الشرعي والقانوني لأنشطة البحث والاستغلال وبغرض استرداد النقائص الموجودة في القانون 05-07 أصدر الأمر 06/ 10 سنة 2006، وتلاه القانون المعدل والمتمم له سنة 2013.

أولا- قانون المحروقات 05-07:

يتمثل النظام الجبائي الحالي المطبق على نشاطات البحث أو استغلال المحروقات كالتالي[1]:

- رسم مساحي غير قابل للحسم يدفع سنويا للخزينة العمومية.
- إتاوة تدفع شهريا للوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات.
- رسم على الدخل البترولي(ر.د.ب) يدفع شهريا للخزينة العمومية.
- ضريبة تكميلية على الناتج (ض.ت.ن) تدفع سنويا للخزينة العمومية.
- ضريبة عقارية على الأملاك الأخرى ما عدا أملاك الاستغلال.

[1]- ولهي بوعلام ، **النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة – حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه،** كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص97.

1 -مكونات قانون المحروقات 05-07:

1 -1 - الرسم المساحي TS: هو رسم سنوي يطبق على كل شركة عقدت اتفاقية مع ALNAFT، والتي سمحت لها هذه الأخيرة بممارسة نشاطاتها في البحث والاستغلال في مساحة أو رقعة معينة، هذا الرسم يعد تصاعديا حسب الزمن وبحسب الدينار/كلم^2، حسب ثلاث معطيات:

المساحة المستغلة، نوعية المنطقة والمدة الزمنية، وتهدف الدولة من خلال هذا الرسم إلى تشجيع النشاطات المذكورة في المناطق الصعبة ودخل حيز التنفيذ إبتداءا من إمضاء عقود البحث و الاستغلال وتدفع سنويا[1].

الجدول رقم(03): قيمة الرسم المساحي بالدينار الجزائري/كلم^2

السنوات / المناطق	مـــدة البحث			مـــدة الاستبقاء المحددة في المادة 42+المرحلة الاستثنائية المحددة في المادة 37	مـــدة الاستغلال
	من 1إلى 3 سنوات	من 4إلى 5 سنوات	من 6 إلى 7سنوات		
المنطقة أ	4000	6000	8000	400.000	16.000
المنطقة ب	4800	8000	12.000	560.000	24.000
المنطقة جـ	6000	10.000	14.000	720.000	28.000
المنطقة د	8000	12.000	16.000	800.000	32.000

المصدر: المادة 84 من قانون المحروقات 05-07

وتحين هذه المبالغ حسب متوسط سعر الصرف عند بيع دولار الولايات المتحدة الأمريكية بالدينار للشهر لكل تسديد ينشره بنك الجزائر يقسم على 80 ويضرب في مبلغ الرسم الموجود في الجدول أعلاه[2].

[1]- المادة 83 من القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-07-2005 المتعلق بالهيدروكربونات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50 ،جويلية 2005، ص20.

[2]- المادة 84 من القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-07-2005 المتعلق بالهيدروكربونات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50 ،جويلية 2005، ص21.

1 2 -الإتاوة R: تخضع كل كميات المحروقات المستخرجة من كل مساحة استغلال الإتاوة، ويكون مبلغ الإتاوة لشهر معين مساويا لمجموع قيم كل جزء من الإنتاج لنفس الشهر مضروبة في نسبة الإتاوة المطبقة على جزء الإنتاج المذكور، وتحدد الإتاوة شهريا على جميع كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال وفي حالة ماعدا كانت كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الاستغلال و المعبر عنها بالبرميل المعادل أقل أو مساوية لـ 100.000 ب.م.ب / يوميا، والمحددة على أساس معدل شهري لأن نسب الإتاوة حسب أجزاء الإنتاج المحددة في كل عقد لا يمكن أن تكون أقل من المستويات الموجودة في الجدول الموالي[1]:

الجدول رقم(04): السلم التصاعدي لحساب الإتاوة حسب المنطقة و الإنتاج الوحدة: ب م ب/ يوميا

المنطقـــة	أ	ب	ج	د
من 0إلى 20.000 برميل/اليوم	%5.5	%8	%11	%12.5
من 20.001إلى 50.000 برميل/اليوم	%10.5	%13	%16	%20
من 50.001إلى 100.000برميل/اليوم	%15.5	%18	%20	%23

المصدر: المادة 85 من القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-07-2005 المتعلق بالهيدروكربونات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد50 ،جويلية 2005، ص21.

وفيما يخص كميات المحروقات التي 100.000ب.م.ب / يوميا محسوبة على أساس معدل شهري، فإن نسبة الإتاوة المحدد في كل عقد والمطبقة على مجموع الإنتاج لا يمكن أن تكون أقل من المستويات المذكورة في الجدول أدناه:

المنطقـــة	أ	ب	ج	د
أكثر من 100.000 برميل/اليوم	%12	%14.5	%17	%20

ويتم دفع الإتاوة شهريا للوكالة الوطنية لتثمين المحروقات قبل العاشر من الشهر الموالي لشهر الإنتاج، وفي حال حدوث تأخير في الدفع تضاف على المبالغ المستحقة نسبة 1 في الألف(1‰) مقابل كل يوم تأخير[2].

[1]-ولهي بوعلام، مرجع نفسه، ص98.

[2]- المادة 92 من القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-07-2005 المتعلق بالهيدروكربونات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50 ،جويلية 2005، ص 28.

1 3 -الرسم على الدخل البترولي TRP : يطبق هذا الرسم على الدخل البترولي والذي يساوي قيمة الانتاج السنوي من المحروقات لكل مساحة مستغلة تأخذ لحساب الإتاوة، وتحسم في حساب الرسم على الدخل البترولي مصاريف النقل بالأنابيب وبالنسبة للغاز على شكل غاز مميع و الغاز البترولي المميع على شكل بوتان وبروبان هناك كلفة إضافية تحسم أيضا [1]، وتتشكل المبالغ المحسومة المرخص بها من العناصر الآتية:[2]

- الإتاوة.
- الحصص السنوية للاستثمارات من أجل التطوير من أجل التطوير بتطبيق قواعد التقويم (Uplift) المحددة في المادة 87، ويجب أن تخصص هذه الاستثمارات مساحة الاستغلال فقط وتتم الموافقة عليها ضمن الميزانيات السنوية.
- الحصص السنوية لاستثمارات البحث بتطبيق قواعد التقويم (Uplift) المحددة في المادة 87 وإذا اقتضى الأمر.
- مؤونة مواجهة تكاليف التخلي و/أو الإصلاح.
- مصاريف تكوين الموارد البشرية الوطنية لفائدة النشاطات الخاضعة لهذا القانون.
- تكلفة شراء الغاز من أجل الاسترجاع المدعم.

ويحسب الرسم على الدخل البترولي بتطبيق المعدلات التالية حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم(05): معدلات تطبيق الرسم على الدخل البترولي TRP.

الإهتلاكات	المنطقة	المعدل
القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن(ق.م)المعبر عنها بـ910 دينار جزائري كما هي محددة في المادة رقم(86)	الحد الأول ح1	70
	الحد الثاني ح2	385
نسبة الرسم على الدخل البترولي.	المستوى الأول	%30
	المستوى الثاني	%70

المصدر : المادة 87 من القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-07-2005 المتعلق بالهيدروكربونات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد50 ،جويلية 2005، ص26.

[1]- هندي كريم، مرجع سابق، ص 69.

[2]- المادة 86 من القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-07-2005 المتعلق بالهيدروكربونات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50 ،جويلية 2005، ص-ص:25،26.

يتم تحيين الحدين ح1 وح2 الواردين في الجدول أعلاه حسب الصيغة الآتية[1]:

سعر الصرف المتوسط عند البيع لدولار الولايات المتحدة الأمريكية بالدينار الجزائري للشهر الميلادي الذي يسبق كل تسديد الذي ينشره البنك الجزائري، مقسما على سبعين (70) ومضروبا في مبلغ كل حد مبين في الجدول أعلاه.

القيمة المتراكمة = سعر الصرف المتوسط للشهر السابق / 70 × قيمة السقف

عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن أقل من الحد الأول أو تساويه، يتم حساب الرسم على الدخل البترولي باستعمال النسبة الخاصة بالمستوى الأول.

عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن أكبر من الحد الثاني، يتم حساب الرسم على الدخل البترولي باستعمال النسبة الخاصة بالمستوى الثاني.

أما عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المثمن تفوق المستوى الأول أو تقل عن الحد الثاني أو تساويه يتم استعمال الصيغة الآتية لحساب نسبة الرسم على الدخل البترولي:

$$\text{النسبة المؤوية (\%) ر.د.ب} = \frac{40}{\text{ح2}-\text{ح1}} \times (\text{ق. م} - \text{ح 1}) + 30$$

تستفيد الحصص السنوية للاستثمارات في مجال البحث والتطوير، باستثناء تلك الخاصة بالاسترجاع المدعم من قاعدة التقويم Uplift المحددة كما يأتي[2]:

[1]- **المادة 87** من القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-07-2005 المتعلق بالهيدروكربونات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50 ،جويلية 2005، ص26

[2]- **المادة 87** من القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-07-2005 المتعلق بالهيدروكربونات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50 ،جويلية 2005، ص26.

الجدول رقم(06): قاعدة التقويم Uplift

المناطق	الحصص السنوية للاستثمار	نسبة التقويم Uplift
أ – ب	20% توافق مدة 05 سنوات	15%
ج – د	12.5% توافق مدة 08 سنوات	20%
أ – ب– ج – د	20% توافق مدة 05 سنوات	20%

المصدر : المادة 87 من القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-07-2005 المتعلق بالهيدروكربونات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد50 ،جويلية 2005، ص26.

يدفع الرسم على الدخل البترولي الخاص بسنة مالية بإثني عشر (12) تسديدا مؤقتا يساوي تسبيقات على الرسم المستحق لتلك السنة المالية، وتدفع التسبيقات دون إعذار قبل الخامس والعشرين من الشهر الذي يلي الشهر المستحق الدفع فيه، في حالة تأخر في الدفع تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة (1‰) مقابل كل يوم تأخير[1].

1 4 -الضريبة التكميلية على النتائج ICR: يخضع كل شخص يكون طرفا في العقد لضريبة تكميلية على الناتج محسوبة حسب نسبة الضريبة على أرباح الشركات مقدرة بـ 30% حسب الآجال و الشروط المعمول بها عند تاريخ الدفع ونسب الإهتلاك المنصوص عليها في القانون، كما يمكن لكل شخص يستثمر في الأنشطة موضوع القانون بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات أن يستفيد من النسبة المنخفضة للضريبة على أرباح الشركات السارية المفعول من أجل حساب الضريبة التكميلية على النتائج وهي محددة بنسبة 15%. [2]

[1]- **المادة 94** من القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-07-2005 المتعلق بالهيدروكربونات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50 ،جويلية 2005، ص 28.

[2]- قنادزة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص-ص:92-93.

- **وعاء الضريبة التكميلية على النتائج ICR:**

حسب اختصاصيين من وزارة الطاقة والمناجم يتم حساب وعاء ICR حسب الشكل التالي:

الشكل رقم(06): وعاء الضريبة التكميلية على النتائج ICR

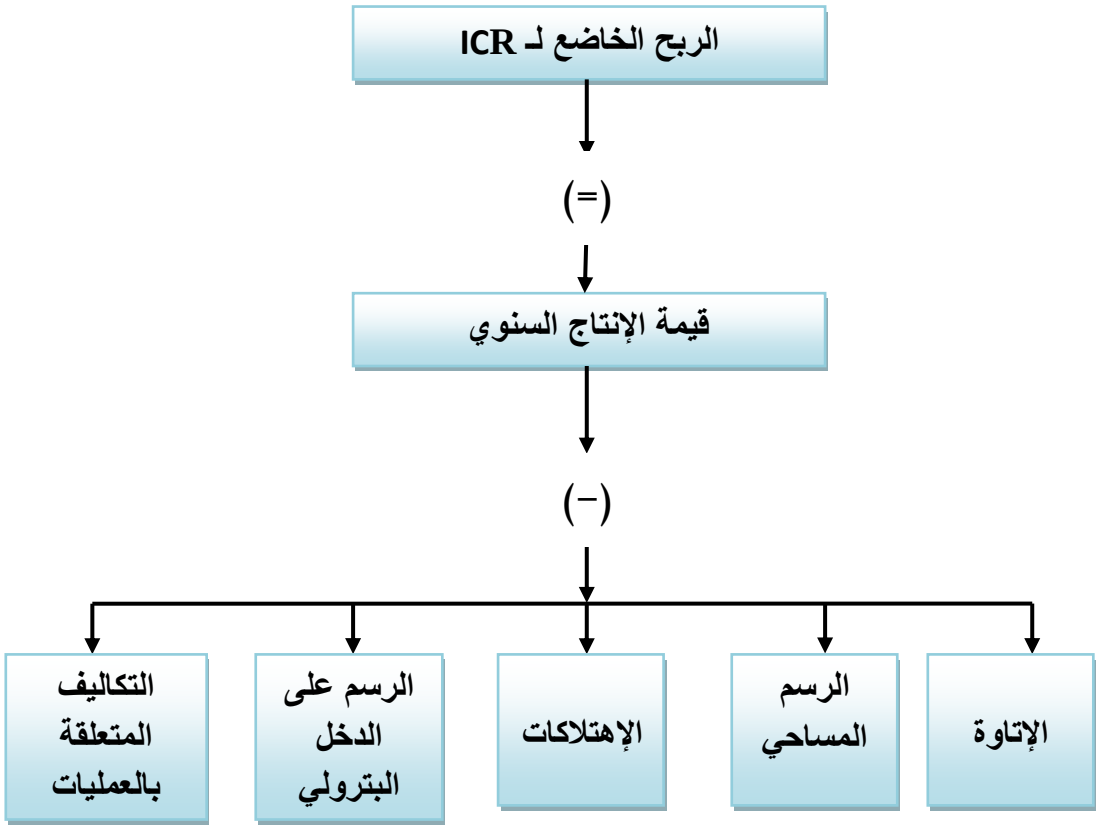

المصدر: قنادزة جميلة، **الجباية البترولية في الجزائر** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص93.

تدفع الضريبة التكميلية على الناتج (ض.ت.ن) خلال أجل أقصاه يوم انقضاء المدة المحددة لتسليم التصريح السنوي لنتائج السنة المالية، في حالة تأخر في الدفع تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة (1‰) مقابل كل يوم تأخير[1].

1 5 – ضرائب ورسوم أخرى : يخضع المستثمرون في قطاع المحروقات إلى ضرائب ورسوم تتمثل في[1]:

[1]- المادة 95 من القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-07-2005 المتعلق بالهيدروكربونات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 50 ،جويلية 2005، ص 28.

1 5 1 – **رسم على حرق الغاز:** يمنع حرق الغاز غير أنه يمكن لـ ALNAFT أن تمنح بصفة استثنائية ولمدة محددة لا تتجاوز 90 يوما، رخصة حرق الغاز بطلب من المتعامل فيتعين عليه الاستفادة من هذا الاستثناء أن يسدد للخزينة العمومية رسما خاصا قابل للحسم قدره 8000 دج لكل متر مكعب.

1 5 2 – **رسم خاص بالمياه:** في حالة ما إذا كان مخطط التطوير المقترح من طرف المتعامل و المعتمد من ALNAFT ينص على استعمال المياه الصالحة للشرب أو المياه المخصصة للسقي لضمان استرجاع المدعم، فإنه يتعين على المتعامل أن يسدد رسما خاصا حتى يكون مطابقا للتنظيم المعمول به، وتقدر قيمة الرسم بـ 80 دج لكل متر مكعب ويدفع سنويا للخزينة العمومية.

1 5 3 – **حق خاص بتحويل الحقوق والالتزامات :** يخضع كل تحويل إلى دفع حق الخزينة العمومية من الشخص أو الأشخاص المتنازلين تقدر بنسبة 1% من قيمة الصفقة.

1 5 4 – **الرسم الخاص بالحصول على قرض بخصوص الإحتباسات الحرارية :** يدفع هذا الرسم على كل استعمال أو تحويل أو تنازل عن قرض بخصوص انبعاثات الغازات الاحتباسية، كما تخضع الشركات البترولية إلى بعض الضرائب و الرسوم المنصوص عليها في قوانين الضرائب و الرسوم المماثلة.

وبموجب قانون رقم 07/05 استحداث وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية و كذا الاستقلالية المالية وهما[2]:

- **الوكالة الوطنية لتثمين موارد النفط (ALNAFT):** تدعى "ألنفط" وتقوم بترقية استثمارت قطاع المحروقات وتسلم رخص التنقيب لمدة أقصاها سنتان، كما تقوم أيضا بتحديد ومنح مساحات البحث و كذا مراقبة تطبيق عقود البحث والاستغلال، وتقوم بعملية تحديد وتحصيل الإتاوات وتحويلها للخزينة العمومية كما تقوم وتسيير و تطوير بنوك المعلومات الخاصة بالبحث واستغلال المحروقات.

[1]- قجاتي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص203.

[2]- زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوربي على قطاع المحروقات الجزائري** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011-2012، ص- ص: 41-42.

- **الوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات وضبطها(ANRH):** تدعى سلطة ضبط المحروقات حيث تسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالنشاطات التي يحكمها هذا القانون، كما تتكفل بدراسة طلبات منح النقل بواسطة الأنابيب وكذا تقديم توصيات الوزير المكلف بالقطاع وتم كذلك إنشاء لدى الوكالة هيئة استشارية تدعى المجلس الاستشاري.

ترمي الإجراءات الجديدة من خلال هذا القانون إلى الفصل بين صلاحيات السلطة العمومية للدولة والمهام التقنية والاقتصادية والتجارية التي هي من صلاحيات الشركات بما فيها شركة سونطراك، وترمي أيضا هذه الإجراءات إلى تحسين أداء القطاع عن طريق مضاعفة استقطاب رؤوس الأموال والاستفادة من التكنولوجيا إلا أن القانون رهن ولو جزئيا، تحكم الجزائر في ثرواتها النفطية حيث يمكن الشركات الأجنبية التي تقوم بالتنقيب من التصرف في حقولها مثلما شاءت فهي ستعمل على إنتاج أكبر كمية ممكنة في أقصر فترة زمنية[1].

ثانيا- تعديلات قانون المحروقات 07/05:

1 - الأمر 10/06 المعدل والمتمم لقانون المحروقات 07/05:

أهم التعديلات التي جاء بها الأمر 10/06 المعدل و المتمم للقانون 07/05 تمثلت فيما يلي[2]:

1 1 - خضوع كل شخص يكون طرفا في العقد لضريبة تكميلية على الناتج(ض.ت.ن) تحدد بنسبة30%.

1 2 - الاستفادة من النسبة المخفضة للضريبة التكميلية على الناتج والمحددة بنسبة 15% لكل شخص يشارك في العقد و يستمر في النشاطات المتعلقة بالكهرباء و توزيع الغاز بواسطة القنوات، و في نشاطات الصناعة البترولية التحتية وهذا حسن نص المادة 88.

1 3 - (قيمة إنتاج المحروقات المستخرجة من المكمن أو المكامن المدرجة في مساحة الاستغلال) تساوي(منتوج كميات المحروقات الخاضعة للإتاوة و بالأسعار القاعدية) ناقص (تعريفة النقل بواسطة الأنابيب بين نقطة القياس وميناء الشحن الجزائري أو الحدود الجزائرية التي تصدر منها).

[1]- زغبي نبيل، **مرجع سبق ذكره**، ص-ص: 41-42.
[2]- بساس سارة ، **مرجع سبق ذكره**، ص 49.

1 4 - يطبق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب على حصة الإنتاج الخاصة عندما يتجاوز سعر البرميل 30 دولار للبرميل الواحد وتبلغ نسبته مابين5% و50% وهذا حسب نص المادة 101.

2 - الأمر 01/13 المعدل والمتمم لقانون المحروقات 07/05:

بدأت الجزائر في عام 2012 إعادة النظر في قانون المحروقات من جديد محاولة جذب المستثمرين الأجانب لمشاريع جديدة، وذلك وسط تراجع ملحوظ في إنتاج المحروقات واحتياطاتها، حيث صدر القانون المؤرخ في 24 فيفري 2013 معدلا ومتمما للقانون 07/05 وجاءت التعديلات الجديدة لتعكس رغبة الحكومة الجزائرية وحاجتها إلى شركاء أجانب من أجل زيادة الاحتياطات من النفط والغاز الطبيعي، و اكتشاف مناطق جديدة مثل البحر و المناطق التي تحتوي على موارد النفط والغاز الصخري، مع أن التعديل لم يغير شرط أغلبية الحصة لسوناطراك، وإلا أنه شمل تغيرات في هيكل الضرائب لاسيما تغيير طريقة حساب الرسم على الدخل البترولي، وإلغاء الضريبة على الأرباح الاستثنائية على الشركات الأجنبية في خطوة اعتبرت محاولة لطمأنة المستثمرين الأجانب و مواجهة ضعف الاهتمام الاستثمار في قطاع الطاقة بالجزائر خلال السنوات القليلة الماضية، كما تشمل أيضا تقديم حوافز مالية لشركات الاستثمار في التنقيب البحري و الموارد غير التقليدية من خلال دمج معدلات ضريبية تحفيزية في مجال المحروقات غير التقليدية ضمن النظام الجبائي الجديد[1]

المبحث الثالث: الخصائص و العوامل المؤثرة في الجباية البترولية

إن ارتباط البترول بالسياسات الدولية سواء للدول المنتجة أو المستهلكة له ومختلف الخصائص المميزة له، مما يجعل أسعار السلعة الإستراتيجية من أهم العوامل المؤثرة على الجباية البترولية، فيعتبر العرض والطلب هما المحددان الأساسيان اللذان يؤثران بطريقة مباشرة على إيرادات الجباية البترولية.

المطلب الأول: الخصائص العامة للجباية البترولية لمختلف الدول

إن نظام الجباية النفطية لكل من دول الأوبك و الدول المستهلكة له خصوصياته، حيث تسعى دول الأوبك إلى توحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء و ضمان الاستقرار في السواق العالمية أما الدول المستهلكة تسعى إلى تشجيع و تطوير البحث في مجال المحروقات.

[1]- قجاتي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 179.

أولا- خصائص الجباية البترولية و الأوبك

عند معظم دول أعضاء الأوبك تعتبر الجباية المورد الأساسي للدخل الوطني لذا تعتمد على جباية خاصة تسمح لها بالاستفادة من مداخيل هذه المادة الإستراتيجية خاصة وأنها نافذة، فقبل الحرب العالمية الثانية اكتفت الدول المضيفة بفرض بعض الضرائب بنسب تكاد مهملة مقارنة بالأرباح التي تستفيد منها الشركات البترولية فمثلا أول عقد أبرم بين إيران ووليام دراسي" Darcy" سنة 1902 فرض دفع ضريبة بنسبة 16% من أرباح الشركة، و في فنزويلا أقر قانون 1922 دفع إيجار ببعض مئات من الفرنكات للهكتار و إتاوة تقدر بـ 10%.

وفي سنة 1935 و بعد الأزمة الإيرانية الإنجليزية (المتعاقد الواحد في البلاد) تم فرض إتاوة قدرها 4 شيلق للطن ودفع نسبة 20% على الأرباح المحققة و بقيت الأوضاع على حالها إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، منذ 1941 حاولت فنزويلا إعادة النظر في الشروط المالية التي تربطها بالشركات البترولية و كللت المفاوضات بالنجاح، ففي عام 1943 رفعت حصة الإتاوة من 10% إلى 16%، كما رفعت قيمة الإيجار وفرضت ضريبة على الدخل التي حددت فيما بعد 50% تحت نظام مناقصة الأرباح والذي عملت به فيما بعد العربية السعودية سنة 1950 والعراق سنة 1952، بينما في إيران رفضت الشركة الإيرانية الانجليزية تطبيق هذا النظام مما أدى إلى اندلاع أزمة أخرى دامت 10 سنوات، وكان من نتائجها تأميم البترول عام 1951 تحت زعامة "المصدق" وانتهت في نهاية الأمر بتأسيس شركة " N.T.O.C" وهي الشركة الوطنية الإيرانية للنفط والتي عملت بنظام المناصفة في الأرباح.[1]

وبعد الانخفاض المتتالي لأسعار النفط تقلصت مداخيل الدولة المنتجة مما دفعها إلى توحيد الصفوف و تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول " الأوبك" في جاكرتا سنة 1964، وهذا ما أعتبر أول تفوق على الشركات البترولية بعد أن جعلت من الإتاوة ضريبة مستقلة، وبقي العمل بنظام المناصفة في الأرباح، وتشير أن السعر المستعمل لدفع هاتين الضريبتين كانت الأسعار المعلنة وكان لغلق قناة السويس سنة 1967 الأثر المباشر ارتفاع تكاليف النقل لذلك زاد الطلب على محروقات بلدان شمال إفريقيا، وسمح لهذه الأخيرة من فرض شروطها ومن بينها إلغاء الخصومات مادامت قناة السويس

[1]- هندي كريم، **الجباية البترولية و أهميتها في الاقتصاد الجزائري-في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات-** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص- ص :18-19.

مغلقة، كما أن عدم تكن الشركة السعودية "Aramco" من تصريف إنتاجها إلى بلدان البحر المتوسط و ازداد الطلب على البنزين في أوربا الغربية، عزز من القدرة التفاوضية لبلدان أعضاء الأوبك، ففي سنة 1971 طالبت ليبيا برفع الأسعار المعلنة ومعدل الضريبة على الدخل إلى 55% و إلغاء نظام الخصومات نهائيا وبقي العمل بهذا النظام إلى غاية 1974 السنة التي قررت فيها الأوبك رفع معدل الإتاوة من 12.5 % إلى 14.5% وفي أكتوبر من نفس السنة أعيد النظر في الشروط الضريبية، فوصل معدل الإتاوة إلى 16.5% و الضريبة على الدخل 65.7% وبعد ذلك بشهر أي في نوفمبر من سنة 1974 تقرر رفع الضريبة على الدخل إلى 85% والإتاوة بمعدل 20% مقابل خفض في الأسعار المعلنة بـ35 %[1] .

ثانيا- الجباية البترولية للدول المستهلكة والدول قليلة الإنتاج

إن نظام الجباية النفطية للدول المستهلكة له خصوصياته، كون هذا الأخير تسعى إلى تشجيع البحث في مجال المحروقات لتطوير الإنتاج الوطني.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أو بلد عمل بنظام حق الدخول المقدر بملايير الدولارات، ونظام دفع الإيجار الذي يختلف من منطقة لأخرى، وعند الدخول إلى مرحلة الإنتاج يتم تعويضه بالإتاوة والتي اعتبرت كمصاريف تخصم لحساب الربح الخاضع للضريبة، كما أن الضريبة على الدخل فكانت تحدد بنسبة 30% لغاية 1965 بالإضافة إلى الضريبة الإضافية لكل دخل يتجاوز 2500 دولار وما يميز النظام الجبائي الأمريكي مرونته الكبيرة، إذ اعتبرت نسبة 5% من مصاريف استثمار والباقي أي 95% تخصم في نهاية الدورة، أما مصاريف استغلال الإنتاج تستهلك كليا عبر السنين.

وفي فرنسا لا تفرض أي ضريبة في مرحلة البحث وجوب دفع إيجار يحدد سنويا ضمن القانون للضرائب في مرحلة الإنتاج، وفيما يخص الضريبة على الربح تحدد نسبة 50% مع وجود بعض الإعفاءات في حالة التموين لإعادة عمر البئر، وفي بريطانيا تقدر نسبة الإتاوة بـ 25% في حالة تجديد العقد أي بعد 50 سنة من الإنتاج و الضريبة على الدخل حدد معدلها بدون إعفاءات.

وتحدد الإتاوة بإتباع سلم تصاعدي وتحسب استنادا للسعر الحقيقي للسوق وتعتبر كتكلفة تخصم لحساب الربح الخاضع للضريبة على الدخل.

[1]- هندي كريم، مرجع نفسه، ص- ص 18-19.

وعموما الدول ضعيفة الإنتاج تهدف لجلب الاستثمارات البترولية إليها بفرض إيجارات منخفضة و معدلات إتاوة ضعيفة مقارنة بالدول المنتجة(12.5%) وبنفس الشيء بالنسبة للضريبة على الدخل التي لا تتعدى نسبة 60% في معظم الدول قليلة الإنتاج[1] .

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تطور الجباية البترولية في الجزائر

ترتبط حصيلة الجباية البترولية بشكل أساسي بالعوائد البترولية لذ نجد أن العوامل التي تؤثر في هذه الأخيرة تؤثر في الحصيلة السنوية للجباية البترولية وتتدرج أهم هذه العوامل في النقاط التالية[2]:

1 **أسعار البترول:** تمتلك أسعار البترول الخام تأثيرا حاسما في تحديد حجم العوائد النفطية وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الأسعار تنعكس إيجابا أو سلبيا على حجم العوائد النفطية، ويعود التذبذب في أسعار البترول بين الارتفاع و الانخفاض لعدة أسباب أهمها العوامل الاقتصادية و العوامل السياسية و العوامل الطبيعية..الخ، تتمثل العوامل الاقتصادية في العرض و الطلب أي كلما ارتفع حجم الطلب على البترول كلما ارتفع أسعاره، وهذا يؤدي إلى ارتفاع حجم العائدات البترولية و العكس صحيح في حالة ارتفاع العرض، أما بالنسبة للعوامل السياسية فهي متمثلة بالتكتلات و الاتفاقيات وغيرها التي تعمل على زيادة أو تخفيض الانتاج البترولي لتحقيق التوازن السعري للبترول، و العوامل الطبيعية متمثلة في بأجواء المناخ الذي يقضي إلى زيادة الطلب على البترول إذا كان المناخ ذو برودة شديدة و إن زيادة الطلب تؤدي إلى زيادة أسعاره ومن ثم زيادة حجم العائدات النفطية، والعكس صحيح في حالة اعتدال المناخ.

2 **سعر الصرف:** تستخدم غالبية الدول الدولار كعملة رئيسية في تسوية معاملاتها التجارية التي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط، وبما أن الدولار معرض للانخفاضات المستمرة عليه فإن الانخفاض الذي يتعرض له الدولار يؤثر في القيمة الحقيقية للعوائد النفطية، أي أن القوة الشرائية للعوائد النفطية بالأسعار الحقيقية ستفقد الكثير من المكاسب نتيجة لانخفاض الدولار.

3 **القرار السياسي:** إن للقرار السياسي تأثيرا على حجم العوائد النفطية لا يقل عن العوامل المؤثرة الأخرى، وعلى سبيل المثال نجد أن لقرار خفض الانتاج الذي أقرته منظمة أوبك في ثلاث مرات خلال عام 2001 الذي وصل في مجمله إلى 3.5 ملايين دولار.

[1]-قنادزة جميلة، مرجع سبق ذكره، ص – ص: 42-43.

[2]- آسيا سعدان وسعاد شعابنية، **الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية 2008-2017**، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2018، ص- ص: 143-144.

4 **الاحتياطات البترولية:** يعرف الاحتياط البترولي على أنه كمية من الثروة البترولية الموجودة تحت الأرض و المكتشفة على ضوء المعلومات المتوافرة من عملية البحث في المنطقة موضوع الاستغلال مع إمكان استخراجها بوسائل ومعدات الانتاج المتوافرة و المتاحة، ويعد حجم الاحتياطي البترولي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في حجم العوائد البترولية، إذ أن اكتشاف احتياطات بترولية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية ينسجم مع مستوى أسعار البترول الخام، كذلك إن التوسعات التي تؤدي إلى إضافة احتياطات جديدة من خلال التوسع في الحفر و تطوير حقول مكتشفة سابقا ولم يتم استغلالها بالكامل من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع حجم العوائد البترولية، أضف إلى ذلك أن التطورات التكنولوجية التي قد تضيف احتياطات بترولية جديدة من خلال الوصول إلى طبقات جديدة أو من خلال خفض تكاليف الاستخراج تؤدي أيضا إلى زيادة حجم العوائد البترولية[1].

5 **الطاقة الإنتاجية :** تؤدي الطاقة الإنتاجية للبترول دورا مهما في التأثير على في حجم العوائد البترولية فالارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الإنتاجية للنفط تنعكس إيجابا أو سلبيا على حجم العوائد النفطية، إذ أن الطاقة الإنتاجية هي التي تحدد مقدار الإمدادات المتوافرة حاليا والتي ستكون متوافرة في المستقبل، وكما هو معلوم فإن الإنتاج لغرض الصناعة النفطية يحتاج إلى نفقات رأسمالية ضخمة لكي يتوصل إلى اكتشاف حقول جديدة وطرح ما تحتويه من نفط إلى الأسواق لمواجهة الطلب عليه، لذلك ما يصيب السوق من شح أو وفرة في مدة معينة إنما هو نتاج قرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الأزمات السياسة[2].

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الطلب والعرض البترولي

يستحوذ السوق البترولي على قدر كبير من الاهتمام العالمي بإعتبار البترول مادة إستراتيجية مهمة لأي اقتصاد دولة سواء منتجة أو مستهلكة وقدرتها على تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وإن الانتاج العالمي للطاقة يخضع لعدة محددات مثل قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية أخرى كالأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية.

[1]- آسيا سعدان وسعاد شعابنية، **مرجع سبق ذكره**، ص- ص: 143-144.

[2]- لبعل فطيمة، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017، ص 98.

وسيتم فيما يلي عرض العوامل والأسباب التي تؤثر على الطلب والعرض البترولي في الأسواق البترولية.

أولا- مفهوم الطلب البترولي و العوامل المؤثرة فيه

عرفت الوكالة الدولية للطاقة (IEA) الطلب البترولي على أنه يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير ومن كميات خاصة أو النفط غير المكرر الموضوع للتوزيع مباشرة [1]، و يقصد بالطلب البترولي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبهما الكمي و النوعي على السلعة البترولية (كخام أو منتجات بترولية) عند سعر معين خلال فترة زمنية محدودة، بهدف إشباع وتلبية الحاجات الإنسانية المتزايدة سواء لأغراض استهلاكية (كالبنزين لتحريك السيارة، الإنارة، أو التدفئة) أو لأغراض إنتاجية (المنتجات البترولية المستعملة في الصناعة البتروكيماوية)[2].

يتأثر الطلب البترولي بالعديد من العوامل المختلفة سواء كان ذلك التأثير ايجابيا بالزيادة أو التوسع في الطلب على البترول أو سلبيا بانخفاض الطلب وتتمثل هذه العوامل فيما يلي[3]:

1 -**معدل النمو الاقتصادي و التقدم الصناعي:** يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الطلب البترولي وهو على علاقة طردية به، وهذا ما فرضه مستوى التطور الاقتصادي و الاجتماعي الذي يعتمد على الطاقة كعنصر أساسي من عناصر العملية الإنتاجية والمحرك الفعال لهذا التطور، كما أن التقدم الصناعي يؤثر على البترول لأن تزايد الآلات الميكانيكية كما و نوعا واستخدامها بنطاق واسع ولمختلف مجالات الحياة الإنسانية والإنتاجية منها والاستهلاكية يؤدي إلى زيادة الطلب على البترول.

2 -**سعر البترول و أسعار السلع البديلة** : يعتبر السعر من العوامل الأساسية و الفعالة في تأثيرها على الطلب البترولي و العلاقة بينهما عكسية، فانخفاض وتدني السعر يؤدي إلى زيادة و توسع الطلب على هذه السلعة سواء خام أو في صورة منتجات مكررة والعكس صحيح، كما أن أسعار السلع البديلة أو المنافسة تؤثر أو المنافسة تؤثر إيجابا أو سلبا على الطلب البترولي، إيجابا في

[1]- العمري على، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 37.

[2]- حسيبة زايدي، **فعالية تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 53.

[3]- بلعواد نوال، **الريع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1973-2013**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، 2017-2018، ص 104.

حالة تعذر منافسة أسعارها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي و سلبا في حالة العكس أي استطاعتها منافسة البترول بأسعاره ما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه.

3 –**عدد السكان:** هو أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي فكلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى نمو وتزايد الطلب مع أن هذا العامل ثانوي ومكمل وليس أساسي، وتأثيره يكون نسبيا بحسب تكامله مع بقية العوامل وبالأخص مع عامل التطور الاقتصادي.

4 – **المناخ:** مقدار تأثيرها على الطلب البترولي الناجمة عن تغيرات درجات الحرارة على مدار السنة سواء بالارتفاع أو الانخفاض، فعادة ما يزيد الطلب البترولي في فصل الشتاء ويقل في فصل الصيف[1].

5 –**هيكل الناتج القومي:** الدول الصناعية تستهلك نحو عشرة أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة ويرجع ذلك أساسا إلى احتلال الصناعة مركز هاما في هيكل الناتج في هذه الدول، مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة خاصة صناعة الحديد والصلب والألمنيوم و الكيماويات و البيترو كيمياويات ومواد البناء بمقارنة هيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز بسيطرة القطاعات الأولية عليه، مثل الزراعة و الاستخراج الذي ينخفض استهلاكها للطاقة[2].

6 –**الاستقرار السياسي والأمن في العالم** : يرى البعض أن النفط ليس مجرد سلعة اقتصادية عادية وإنما هي سلعة إستراتيجية تحكمها ظروف خارجة عن ظروف العرض والطلب التقليدية، مشيرين في ذلك إلى الأحداث السياسية والمناخية التي تؤثر على حالة السوق النفطية وعلى قرارات الدول المنتجة داخل منظمة الأوبك وخارجها، وتمثلت هذه الأحداث عام 2004 في الاضطرابات العمالية في نيجيريا والهجمات المتكررة على إمدادات النفط و المنشآت النفطية في العراق و المملكة العربية السعودية و الاستفتاء العامة للانتخابات الرئاسية في فنزويلا و إعصار إيفان في خليج المكسيك والضغوطات التي تمارسها الولايات المتحدة على منظمة أوبك وغيرها، وما يثيره من تخوف بين الحين والآخر حول انقطاع إمدادات النفط وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على أعلى أرباح[3].

---

[1]- بلعواد نوال، مرجع نفسه، ص104.

[2]- عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر نفط منظمة أوبك و آثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية 1970-2008**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص 48.

[3]- ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005، ص 29.

ثانيا- مفهوم العرض البترولي والعوامل المؤثرة فيه

يتمثل العرض البترولي في الكميات التي ترغب وتقدر الدولة المنتجة للبترول في تقديمها للسوق البترولية وفق الأسعار السائدة في وقت ومكان معين، وذلك وفق ظروف هذه الدول السياسية و الاجتماعية والاقتصادية، ويقصد به أيضا الكمية المعروضة من السلعة البترولية في السوق بغرض تبادلها وتداولها بسعر معين وخلال فترة زمنية محددة [1]، يتأثر عرض البترول بمجموعة من العوامل تتمثل أبرزها فيما يلي:

1 -**الطلب على النفط وسعره** : يأتي الطلب على النفط والسعر السائد له من أهم محددات العرض النفطي، إذ يعتبر العرض النفطي استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وما يعزز ذلك سياسات منظمة الأوبك في تحديد حصص إنتاج أعضائها بحيث أنها تعمل على رفع حصصها في حالة ارتفاع الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره و تقوم بتخفيض الحصص في الحالة العكسية، وباعتبار أن العرض النفطي هو استجابة لما يطلبه المستهلكون فإن العوامل المؤثرة في الطلب النفطي تصبح نفسها العوامل المحددة للعرض النفطي، كعدد السكان و النمو الاقتصادي وأسعار مصادر الطاقة البديلة، و مختلف العامل التي سبق ذكرها[2].

2 -**الاحتياطات النفطية وعمليات البحث والتنقيب:** عمليات البحث والتنقيب عن النفط تعتبر من العوامل المحددة لكميات النفط المعروضة، ويلاحظ أنه خلال فترات ازدهار أسعار النفط تتزايد معها عمليات البحث و التنقيب ما يؤدي إلى زيادة العرض العالمي، خلال الثمانينات حيث كان هناك إفراط في عمليات التنقيب خاصة في بحر الشمال و المكسيك مما أدى إلى انهيار الأسعار منتصف الثمانينات سنة 1986، كما تعمل الشركات النفطية جاهدة على إقناع البلدان المضيفة بأنها تتوفر على احتياطي يكفي لسنوات مقبلة وذلك بغرض زيادة المعروض من النفط[3].

3 -**الحروب والأحداث السياسية:** كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة العرض البترولي العالمي، فخلال حروب و أزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الانتاج شهد العرض

---

[1]- زمال وهيبة، **أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي - النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018/2017، ص 63.

[2]- بلقلة براهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2015-2014، ص30.

[3]- بوالشعور شريفة، **تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي نموذج متجهات تصحيح الخطأ دراسة قياسية حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2016-2017، ص – ص: 41-42.

العالمي للنفط عدة إختلالات، بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1973 ثم 1979 ومع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف غزو العراق و أفغانستان وملف إيران النووي وغيرها من القضايا[1].

4- **السياسات النفطية للدول المنتجة:** تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي[2]:

4-1 **-سياسة تغليب المتطلبات المالية (1973-1985):** تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه و إعطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

4-2 **-سياسة تغليب السوق (1986-1999):** تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق و التي فقدتها بداية الثمانينات.

4-3 **-سياسة تثبيت الأسعار(إبتداءا من سنة 2000):** تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول OPEC حسب وتيرة ارتفاع و إنخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق 22-28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الانتاج بمعدل 500 ألف برميل يوميا.

5- **المنافسة بين المنتجين للنفط:** إن السوق النفطي يتكون من عدد من المنتجين وتحاول كل دولة أو شركة نفطية الحصول على اكبر حصة من السوق وعلى أرض الواقع فإن هذه المنافسة موجودة بين دول منظمة أوبك ودول غير أعضاء في المنظمة، وكل طرف يحاول الظفر بأكبر حصة من السوق النفطي إضافة إلى ذلك فإن المنافسة يمكن أن نجدها بين دول أعضاء منظمة أوبك نفسها، وهي بالتقريب قائمة بين دول الخليج العربي التي تمتلك احتياطي ضخم وهائل من النفط والتي تحاول بيع أكبر كمية ممكنة من النفط فهي لا تهتم بالأسعار لأنها تعاني من مشاكل اقتصادية و مالية، أما الدول الضعيفة و المتوسطة فهي ترغب في بيع كمياتها بسعر مرتفع وذلك نظرا للمشاكل

[1]- موري سمية ، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبر بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص 97.

[2]- موري سمية، مرجع سبق ذكره، ص 97.

الاقتصادية و المالية التي تعاني منها و بالتالي يصعب على أوبك في بعض الأحيان فرض حصص الانتاج لكل دولة عضوه [1].

6 - **أسعار ومصادر الطاقة البديلة** : إن توفر السلع البديلة للنفط (الغاز، الفحم، الطاقات المتجددة والطاقة النووية...الخ) يؤثر سلبا على الطلب النفطي خاصة إذا كانت متاحة بأسعار تنافسية، غير أن الواقع يشير إلى أن هذه البدائل من الطاقة لازالت تمتاز بارتفاع تكاليف إنتاجها، إضافة إلى وجوب توفير مهارات تكنولوجية و فنية متطورة لإنتاجها و استغلالها و حتى نقلها، كل هذه الأساليب تبقى البدائل الأخرى للطاقة في موقع تنافسي ضعيف في المديين القصير و المتوسط اتجاه النفط الذي لا يزال يتربع على أكبر حصة في مزيج الطاقة العالمي[2] .

7 - **التضخم المستورد وأسعار الصرف:** يتمثل التأثير السلبي للتضخم المستورد و الاستيراد السلعي بعدة قنوات أهمها: عدم التناسب بين العائد المتأتي من قبل البلدان وعدم استقرار أسعارها نتيجة سيطرة الاحتكارات الدولية مع أسعار السلع المستوردة من طرف هذه البلدان خاصة إذا كان حجمها قليلا وعديم المرونة، كما أن التقلبات التي تحصل في أسعار صرف العملات الرئيسية (خاصة الدولار باعتباره المسعر الوحيد للنفط في السوق العالمية)، نتيجة سياسة التعويم الحر الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع معدلات التضخم نتيجة تراكم الديون الدولية[3].

إن تفاعل هذه العوامل وغيرها مجتمعة تكون أحيانا سببا مباشرا في زيادة الانتاج و أحيانا أخرى تكون سببا في تراجعه ، وعليه فإنه كلما كان أثر هذه العوامل ايجابيا كلما كان ذلك مناسبة و فرصة سامحة للمنتجين من زيادة إنتاجهم وذلك عن طريق فتح المجال للاستثمار و تطويره و تدعيمه خاصة عندما تكون الأنظمة الضريبية مناسبة أو محفزة على الاستثمار في مجال الإنتاج، إلا أن الإشكال المطروح في مجال إنتاج البترول أو عرضه يتمثل أساسا في التباين الموجود بين مناطق الانتاج المختلفة عبر العالم[4].

---

[1]- دخلي عبد الرحمان ، **أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2014**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2014-2015، ص- ص: 46-45.

[2]- حسين كشيتي، **دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018- 2019، ص 98.

[3]- حسين كشيتي مرجع سبق ذكره، ص98.

[4]- بلقاسم زياني ، **سياسات تسعير البترول و الغاز الطبيعي و انعكاساتها على التنمية في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، 2017-2018، ص 93.

خلاصة الفصل

من خلال استعراضنا لمفاهيم الجباية البترولية و لمختلف مراحل تطور الأطر القانونية التي مر بها قطاع المحروقات منذ الاستقلال، والتطرق إلى العوامل المؤثرة في الجباية البترولية ويمكن استخلاص النتائج التالية:

- تعد نشاطات الجباية البترولية معقدة ومرتبطة فيما بينها بسبب تعدد المراحل التي يمر بها استخراج البترول، فلا يمكن استعماله على طبيعته بل يمر على عدة مراحل لإزالة الشوائب للوصول إلى صفته النهائية ، بالإضافة إلى تطوير عقودها البترولية بما يحقق أهدافها السياسية و الاقتصادية المناسبة لها وقد ظهرت العديد من الصيغ التعاقدية وكل عقد يتميز بنوع من الخصوصية بالنظر إلى المحيط الذي تنشأ فيه و تنفذ فيه.
- تميز الإطار القانوني للجباية البترولية في الجزائر بعدة تغيرات و تعديلات تماشيا مع تطورات الأسواق البترولية ولتوسيع الوعاء الجبائي لزيادة حصيلة الجباية البترولية لصالح ميزانية الدولة باعتباره من أهم الإيرادات التي تمولها، وقد عرف النظام الجبائي منذ الاستقلال تطورات عديدة أهمها تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971 وقد مثلت حدثا كبيرا في ميدان الصناعة النفطية، إلا أنها كانت بعيدة كل البعد وبمعزلة عن تطورات الأسواق البترولية العالمية ، ولهذا جاء القانون رقم 14/86 و الصادر سنة 1986 والمعدل والمتمم بالقانون 21/91 يفتح المجال للاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات خاصة في مجال و البحث التنقيب، لمواصلة الإصلاحات أصدر القانون رقم 07/05 الصادر سنة 2005 حيث أحدث ضرائب جديدة في مجال الجباية البترولية لجعل الجزائر المستفيد الأكبر من ثرواتها الباطنية حيث تم رفع حصة سونطراك 51% من حقوق الإنتاج، وجاءت تعديلات سنة 2006 و 2013 تمثلت في الأمر 10/06 و الأمر 01/13.
- تأثر أسعار البترول بمجموعة من العوامل أهمها العرض والطلب اللذان يتأثران بعوامل اقتصادية وسياسة مثل النمو الاقتصادي العالمي وسياسات الدول المنتجة والمستهلكة، وعوامل أخرى كتغيرات سعر الصرف وعوامل المناخ، وحدوث أزمات متتالية انعكست على الاقتصاد العالمي و على الدول البترولية بشكل كبير بسبب اعتمادها على هذا المورد في تمويل ميزانيتها، فالعارض والطلب هما المحددان الأساسيان اللذان يؤثران بطريقة غير مباشرة في على إيرادات الجباية البترولية.

الفصل الثالث:

دراسة وتحليل تطور أهم العناصر ذات العلاقة مع الجباية البترولية

تمهيد

إن الجزائر من بين الدول النفطية التي تعاني من عدم استقرار اسعار صرفها لاعتمادها الكبير على تصدير سلعة واحدة، ويعد سعر الصرف أداة ربط بين مختلف الاقتصاديات الدولية ومعالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات، حيث يعتبر متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية للمؤشرات الداخلية والخارجية ومقياسا لحجم المبادلات، ويلعب دورا هاما في إبراز القدرة التنافسية للدولة وتجنب التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى.

نظرا للوفرة المالية المحققة نتيجة للتطورات التي شهدتها أسعار البترول سنة 2000 زادت من قدرة السلطات على التوسع في الإنفاق العام، حيث انتهجت الجزائر سياسة توسعية تمثلت في إطلاق برامج تنموية ضخمة قصد النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين أدائه، بدءا ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2010)، ثم البرنامج الخماسي(2010-2014) حيث تعتبر برامج الإنعاش إحدى أهم وسائل السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي

تناول هذا الفصل ثلاث مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** تقلبات أسعار الصرف على الجباية البترولية
- **المبحث الثاني:** برامج الانفاق العام في الجزائر
- **المبحث الثالث:** تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر(2000-2018)

المبحث الأول: أثر تقلبات أسعار الصرف على الجباية البترولية

يعتبر سعر الصرف أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني ومؤشر تنافسية الدولة عالميا، لذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتهاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتتجنب التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، وتقتضي تسوية المعاملات والمدفوعات الدولية وجود أداة لتسويتها فاقتناء السلع من بلد ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية بل يتطلب تحديد عدد من الوحدات بالعملة المحلية ما يقابلها من العملات الأجنبية وهو ما يعرف بسعر الصرف.

المطلب الأول: ماهية ووظائف سعر الصرف

أولا: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

نشأ سعر الصرف نتيجة للتبادل الدولي في السلع والخدمات بين مختلف دول العالم الثالث حيث تتم تسوية المعاملات التجارية والاقتصادية باستخدام سعر الصرف، هذا الأخير الذي تم تعريفه من خلال وجهات نظر عديدة فقد عرف بأنه" سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرا بوحدات من العملة الوطنية"[1]، كما يمكن التعبير عنه بأنه" عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى"[2]،

كما يعرف أيضا بأنه" ثمن من الوحدة الواحدة من عملة معينة فيشكل وحدات من العملة الوطنية، غير أن دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية فيشكل وحدات من عملة أجنبية معينة"[3]وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما: [4]

- **التسعير المباشر:** هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية وفي الوقت الراهن قليل من الدول التي تستعمل هذه الطريقة وأهمها بريطانيا العظمى.

[1]- عبد الرحمان يسري أحمد وإيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 251.
[2]- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 06، 2007، ص96.
[3]- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص44.
[4]- أحمد زعودي وشهيناز بدراوي، **العوامل المؤثرة على تذبذب سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري" دراسة قياسية حالة الجزائر من 1970-2012"**، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي على كافي تندوف، الجزائر، مارس 2018، العدد 04، ص 297.

- **التسعير غير المباشر:** فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما فيها الجزائر.

وتتغير أسعار الصرف يوميا استجابة لتغيرات في ظروف العرض والطلب في أسواق الصرف وما يمكن استنباطه من مفهوم سعر الصرف أنه يشمل على أربعة عناصر هامة هي:[1]

- العملية: وهي تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى.
- المكان: يقصد به سوق الصرف.
- الهدف: وهو تسوية المدفوعات الدولية.
- السعر: وهو علاقة التحويل الذي من خلاله يمكن الحصول على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.

نلاحظ أن سعر الصرف يتحدد شأنه شأن أي سعر آخر في الاقتصاد بتفاعل قوى العرض والطلب إلا أنه ينفرد بأهمية خاصة تميزه عن سائر الأسعار في الاقتصاد المحلي، إذ يترتب على تغيير هذا السعر تغير كل الأسعار والأجور وكل المتغيرات الاقتصادية الأخرى الجزئية منها والكلية إزاء العالم الخارجي أي تغيير الأسعار للبلد المعني على المستوى الدولي.

ولسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا، إذ يعتبر أداة ربط هامة بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات العالمية، كما يعتبر وسيلة هامة للتأثير على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة وينعكس ذلك على التضخم والعمالة، إضافة إلى أنه يستخدم كمؤشر كونه يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه فإنه يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات في النهاية.[2]

[1]- دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص- ص، 04-06.

[2]-عبد الحق عتروس، **أثر سعر الصرف على الأسعار المحلية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 02 ، 2000، ص 10.

ثانيا: وظائف سعر الصرف

يمارس سعر الصرف عدة وظائف في الاقتصاد الوطني من بينها الوظيفة القياسية، الوظيفة التطويرية والوظيفة التوزيعية.[1]

1 - **الوظيفة القياسية :** يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة والأسعار المحلية من جهة أخرى، وعن طريقه نجد أن الأسعار المحلية "باعتبارها تجسيدا للقيمة الدولية للبضائع " يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية، معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة.

2 - **الوظيفة التطويرية :** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان وهنا يكمن الاستشهاد بواقع التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فعندما ارتفع سعر صرف الدولار إزاء الين الياباني زاد إقبال الأمريكيين على شراء السيارات اليابانية حيث كان ثمنها منخفض مقارنة بالسيارات الأمريكية.

3 - **الوظيفة التوزيعية:** يمارس سعر الصرف وظيفته التوزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين بلدان العالم، فمثلا عند إنخفاض سعر صرف الدولار إزاء الين الياباني وبافتراض أن اليابان تستورد الحبوب من الولايات المتحدة الأمريكية، فإذا أرادت اليابان زيادة حصتها من الحبوب فإنها ستضطر إلى دفع زيادة في الدولارات بسبب الارتفاع في قيمة الدولار إزاء الين الياباني، مما سيؤثر ذلك على احتياطات اليابان من الدولار الأمريكي، في حين سترتفع احتياطات الولايات المتحدة الأمريكية من الدولار وينطبق ذلك أيضا في حالة انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إزاء الين الياباني، إذن فإن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغيير في سعر صرفها سيؤثر في حجم الاحتياطي الموجود بهيئة رصيد البنوك المركزية في البلدان الأخرى.

[1]- عبد الرزاق بن الزاوي ، **سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1970-2007)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010-2011، ص- ص: 5-6.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يتعرض سعر الصرف إلى عدة عوامل ومؤثرات جانبية تعمل على تغيير مستوياته باعتباره متغير يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، ونعتبر العملة الوطنية لدولة ما أنها قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل العملات الأجنبية الرئيسية أما إذا انخفض سعرها في سوق العملات الأجنبية مقابل العملات الأخرى المهمة نعتبر العملة ضعيفة ويتحدد ارتفاع وانخفاض سعر صرف العملة في السوق إلى عوامل اقتصادية وغير اقتصادية تتمثل فيما يلي:

أولا- العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

هناك عدة عوامل اقتصادية تؤثر في تحديد سعر الصرف يمكن إجمالها بالآتي:

1 - **تغير الصادرات والواردات(الميزان التجاري):** يتأثر سعر صرف العملة النقدية بالصادرات والواردات فإذا كانت صادرات دولة أكبر من وارداتها فإن ذلك يعني أن الطلب على عملة هذه الدولة من قبل دولة أخرى سيزيد، فحتى يحصل المستورد على العملة الوطنية سيتحتم عليه بيع مقابلها عملة أجنبية وهذا بدوره يزيد الطلب على العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع أسعارها، لكن من ناحية أخرى فإن زيادة الطلب على الواردات نتيجة إنخفاض سعرها من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية مما يؤدي إلى إنخفاض القيمة الاسمية و الحقيقة للعملة الوطنية وذلك إذا كان الطلب الداخلي على الواردات مرنا، بالإضافة إلى ذلك فإنه وفقا لأثر الإحلال سيقوم المستهلكون بإحلال الواردات الرخيصة محل السلع الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع غير قابلة للتجارة، وبالتالي انخفاض سعرها مما يدفع القيمة الحقيقة للعملة الوطنية إلى الانخفاض وهذا في المقابل يعمل على زيادة درجة المنافسة الخارجية، لذا يستند العديد من مؤيدي تحرير التجارة في الدول النامية على أن تحرير التجارة في هذه الدول من شأنه أن يؤدي إلى إنخفاض أسعار صرفها الحقيقية مما يؤدي إلى ارتفاع درجة المنافسة الخارجية لهذه الدول.[1]

2 - **تغير معدلات التضخم:** للتضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة يتجلى في إنخفاض قيمة العملة في سوق الصرف في حال ارتفاع مستويات التضخم المحلي، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة فمثلا عند إنخفاض قيمة عملة بلد ما بنسبة 10% ويكون المستوى

[1]- سيد أعمر زهرة، **انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2017-2018، ص 16.

العام في البلدان الأخرى مستقرا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية ثم على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة.[1]

3 - **الديون الخارجية وخدمة الدين:** من شأن التوجه نحو العالم الخارجي بغية الحصول على الديون الخارجية يتطلب تحويلها إلى عملة محلية وبالتالي يزداد الطلب على العملة المحلية فيرتفع سعرها هذا في البداية، وفي فترة السداد تتطلب المديونية الخارجية دفع الفوائد والدين بالعملة الخارجية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الخارجية وزيادة عرض العملة المحلية، وينتج عن ذلك إنخفاض قيمة العملة المحلية وهذا العامل والمؤشر يتوفر حصرا في البلدان الضعيفة اقتصاديا وفي الغالب تكون بلدان نامية وليست دول متقدمة.[2]

4 - **التغير في معدلات الفائدة الحقيقة:** ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في البلدين فإذا ارتفع معدل الفائدة الأجنبي فإنه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح، فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما سيؤثر على سعر الصرف.[3]

5 - **النفقات السياحية:** إن النفقات السياحية التي ينفقها السياح الأجانب في زيارتهم إلى الخارج تتطلب منهم أن ينفقوا أموالا ويتم الإنفاق عادة بالعملة المحلية للبلد الذي يزورونه، وحتى يحصلوا على مثل هذه الأموال سيتحتم عليهم بيع العملة الأجنبية للحصول على العملة المحلية وهذا بدروه سيزيد الطلب على العملة المحلية وسيرفع سعرها في أسواق العملات الأجنبية وفي نفس الوقت هذا سيؤدي إلى زيادة عرض العملة الأجنبية للأجانب مما يؤدي إلى إنخفاض سعرها.[4]

---

[1]- عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص07.

[2]- جمال مساعدية، **أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2016)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1984 قالمة، الجزائر، 2018-2019، ص 93.

[3]- عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

[4]- رشيد العصار وعليان الشريف، **المالية الدولية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص49.

ثانيا– العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

هناك عدة عوامل أخرى غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف يمكن إجمالها بالآتي:[1]

1 – **الإضرابات والحروب :** إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولا سيما في المدى القصير وأحيانا على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية والتي تؤثر على أوضاع التجارة، الصناعة، والزراعة والمال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف، حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية وتنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب التدمير أو تعطيل المرافق العامة والخاصة فضلا عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني، وفي مثل هذه الظروف تسيطر الحكومة عادة على موارد الصرف الأجنبي وتقيد استعماله لخدمة الحرب.

2 **الإشاعات والأخبار :** تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، وبسبب اعتماد سعر الصرف على عدد معين من المتغيرات التي يمكن متابعتها من الأخبار كتوقعات تحول سعر الفائدة وعرض النقود والإصدارات الجديدة للعملة من طرف السلطة النقدية، وكذلك أخبار الأحداث السياسية و الحروب وغيرها من المتغيرات ذات التأثير على توجهات ارتفاع أو انخفاض سعر صرف العملة فإن المتعاملين يتأثرون بكل هذه الأخبار وتأتي الاستجابة لهذه المتغيرات معتمدة على قوة تجاوب السوق معها، فقد يكون في بعض الأحيان قويا وفي أخرى أقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين.

3 **خبرة المتعاملين وأوضاعهم :** يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأن تحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه، وبناءا عليه فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم فضلا عن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بزيادة حجمها ويحدث العكس إن كان قليلة.

[1]-عبد العزيز برنه، **تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015، ص – ص: 18-19.

4 **المساعدات الخارجية:** كثيرا ما تقدم إحدى الدول الغنية مساعدات مادية لبعض الدول النامية وفي هذه الحالة تحول عملة الدولة الأولى إلى الدولة الثانية، لكن غالبا ما تمنح هذه المساعدات في شكل اعتمادات في بنوك الدول المانحة لشراء ما تحتاجه هذه الدول من سوق الدول المانحة، وفي هذه الحالة فإن عملة الدولة المانحة سوف تتحسن لارتفاع الطلب على منتجاتها وبالتالي على عملتها، وإذا كان هذه المساعدات في شكل تحويلات دون مقابل فكلما زادت هذه المساعدات سواء كانت من المؤسسات الدولية أو غيرها فإنه سيتم تحويلها إلى العملة الوطنية وبالتالي يزداد عرض العملة الأجنبية وتنخفض قيمتها وفي المقابل تزيد قيمة العملة المحلية، أما في حالة المساعدات المحلية إلى دول أخرى فيحدث العكس وتنخفض قيمة العملة المحلية، التحويلات الرأسمالية و الاستثمارات الأجنبية قد يكون الاستثمار مباشر كإقامة مشاريع في دول أخرى أو غير مباشر في شكل أصول مالية كالأسهم والسندات، فانتقال رؤوس الأموال المحلية إلى الدول الأجنبية يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي تنخفض قيمة العملة المحلية وترتفع قيمة العملة الأجنبية.[1]

المطلب الثالث: سوق الصرف

أولا- تعريف سوق الصرف

يعرف سوق الصرف على أنه" ذلك المكان الذي تتم فيه عملية تبديل عملة دولة ما بعملة دول أخرى، أين يلتقي العرض والطلب للعملات فيتحدد سعر كل عملة بالعملة الوطنية عند التقاء الطلب والعرض".[2]

ويعرف أيضا بأنه " المكان الذي تتم فيه تبادل العملات المختلفة إلا أنه ليس محدود بمكان معين، وإنما يقصد به شبكة العلاقات الموجودة بين وكلاء الصرف وذلك في كل البنوك المنتشرة عبر أنحاء العالم بالإضافة إلى اللقاءات الفعلية بين وكلاء الصرف وأماكن خاصة بهم، أي أنه السوق الذي

[1]- يوب فايزة، **أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري - دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014**-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص- ص: 80-81.
[2]- بخزار يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003، ص 125.

يقوم فيه الأفراد والمنشآت والبنوك بشراء وبيع العملات أي تلاقى العرض عليها وهو بذلك يساهم في تحديد أسعار العملات أي تحديد سعر الصرف".[1]

أو يقصد به" السوق الذي تتبادل فيه العملات بعملات أخرى أي مبادلة عملة أجنبية بعملة محلية، فعملية التبادل قد تتم بصفة فورية في نفس اليوم أو مستقبلا عند تاريخ معين قد يكون قد حدد قبلا وتدعي هذه العملية بالتبادل لأجل".[2]

إن سوق الصرف تقوم بعدة وظائف هامة منها:[3]

1 - تحويل الأرصدة أو القوة الشرائية من قطر وعملة لأخرى.
2 - تقديم الائتمان قصير الأجل لتمويل التجارة.
3 - تقديم التسهيلات لتجنب مخاطر الصرف الأجنبي أو التغطية للتأمين ضد الخسارة.
4 - تسوية المدفوعات الدولية عن طريق المقاصة أو تهاتر الحقوق والديون.

ثانيا- أقسام سوق الصرف

يمكن تقسيم سوق الصرف إلى مايلي:

1 - **التقسيم حسب مستوى المعاملات:** يتألف سوق الصرف وفقا هذا المعيار من قسمين هما:[4]

1 1 - **سوق التداول مابين البنوك (سوق الجملة):** يقوم فيها وكلاء المتاجرة أو وسطاء التداول وهم عادة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بعقد الصفقات فيما بينهم.

1 2 - **سوق التداول بالتجزئة:** يقوم فيه وكلاء المتاجرة بعقد الصفقات مع الزبائن النهائيين مثل العائلات والشركات.

2 - **التقسيم حسب آجال المعاملات:** وفقا لهذا المعيار تنقسم المعاملات في سوق الصرف إلى معاملات فورية ومعاملات آجلة كما يلي:

[1]- لحلو موسى بخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية** ، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2010، ص122.
[2]- بلحرش عائشة، **سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص34.
[3]- بن عيني رحيمة، **سياسة سعر الصرف وتحديده دراسة قياسية للدينار الجزائري** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص30.
[4]-عبد الحميد مرغيت، **إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن دراسة تحليلية وتقييمه** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص 108.

2 1- **المعاملات الفورية(الآنية):** تعرف على أنها عمليات شراء أو بيع للعملات بين البنوك بالسعر السائد لحظة القيام بالعملية أما عملية التسليم فتكون في وقت قصير (يومين على الأكثر)، وتتحدد التسعيرة الفورية بحرية عن طريق آلية العرض والطلب على العملات وقد تكون عمليات التبادل في هذه المعاملات يدوية (كتبادل الشيكات السياحية أو النقود الورقية)، أو تبادل النقود الكتابية المتمثلة في عمليات على مستوى الحسابات البنكية.[1]

2 2- **المعاملات الآجلة:** خلافا لمعاملات الصرف الفورية فإن عمليات الصرف الآجلة يتم فيها شراء أو بيع العملات بالسعر السائد لحظة إبرام العقد على أن يتم التسليم والدفع في تاريخ لاحق يعرف بتاريخ التصفية.[2]

ومن هذا التعريف يظهر الفرق بين المعاملات الفورية والمعاملات الآجلة يكمن في تاريخ التسليم والدفع ففي الأولى يكون آنيا أو خلال يومين على الأكثر، في حين يرجئ في الثانية إلى وقت لاحق في المستقبل.

إن الهدف الأساسي من اللجوء إلى المعاملات الآجلة هو الوقاية من مخاطر الصرف الناجمة عن التقلبات التي تعرفها أسعار صرف العملات سواء ارتفاعا أو انخفاضا، فمثلا عملية البيع لأجل للعملات الأجنبية في سوق الصرف تسمح لمصدر ما أن يعرف بدقة مقدار ما سيحصل عليه مستقبلا كمقابل للمبلغ الذي لم يحصل عليه بعد بالعملة الأجنبية نتيجة نشاطه التصديري، وذلك مهما تكن التطورات في سعر صرف العملة الأجنبية مابين تاريخ القيام بالعملية وتاريخ التصفية (أو الاستحقاق).

ثالثا- المتدخلون الرئيسيون في سوق الصرف

يتمثل المتدخلون في سوق الصرف فيما يلي:[3]

1- **البنك المركزي:** يتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة ومن جهة أخرى تنفيذ أوامر الحكومات باعتباره بنك الدولة، بخصوص المعاملات في العملة يكون

[1]-Abderrahmane Benlhafsi، **Extraversion Economique et Risque de Change**, Revue Sciences Humaines, Université de Constantine, No.16, Décembre 2001, pp.95-96

[2] - Ammour Benhalima, **Pratique des techniques bancaires : référence à l'Algérie**, Ed. Dahlab, Alger, 1997, p.124

[3]- عبد الجليل هجيره، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري- دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبر بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص- ص: 28-29.

هذا التدخل من قبل البنك المركزي في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى لأنه يعتبر مسؤولا عن صرف سعر العملة.

2- **البنوك التجارية والمؤسسات المالية:** حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، يقومون بالمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملات الصعبة، ويتوفرون على أجهزة إعلام آلي تتضمن أخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم.

3- **سماسرة الصرف:** يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، يقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء المعلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات.

4- **العملاء الخواص:**حيث يقومون بشراء وبيع العملات باسم أحد البنوك وهذا الأخير يجب أن يكون له نشاطا واسع وكبير في السوق، ويتكون العملاء الخواص من ثلاث مجموعات: الخواص، المؤسسات الصناعية والتجارية، المؤسسات المالية التي يكون حضورها غير دائم في سوق الصرف، ويكون تدخل العملاء داخل سوق الصرف من أجل بيع وشراء ومنح قروض بالعملات داخل سوق الصرف من أجل بيع وشراء ومنح قروض بالعملات الصعبة، كما أنه أيضا يكون تدخلهم كمضاربين في سوق الصرف.[1]

المطلب الرابع: علاقة تقلبات أسعار الصرف عن الجباية البترولية

إحدى اهتمامات الحكومة الجزائرية الكبرى هو سعر الصرف لما له من تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية للدولة وسنحاول التعرف على تطورات أسعار الصرف وأسعار البترول خلال الفترة (2000-2018) نوجزها فيما يلي:

[1]- بن ياني مراد ، **سعر الصرف ودوره في طلب الاستثمار الأجنبي " دراسة قياسية حالة الجزائر** "، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص 38.

الجدول رقم (07): تطور كل من أسعار البترول وسعر صرف الدينار مقابل الدولار.

الوحدة: مليار دج **سعر البترول: دولار/ للبرميل**

السنوات	أسعار الدينار مقابل الدولار	نسبة تطور أسعار الدينار	متوسط أسعار البترول	نسبة تطور أسعار البترول	إيرادات الجباية البترولية	نسبة تطور إيرادات الجباية البترولية
2000	75,26	/	28,8	/	1173,2	/
2001	77,26	2,66	23,12	-19,72	964,4	-17,80
2002	79,68	3,13	24,8	7,27	942,9	-2,23
2003	77,36	-2,91	28,1	13,31	1284,9	36,27
2004	72,06	-6,85	38,66	37,58	1485,6	15,62
2005	73,36	1,80	54,64	41,33	2267,8	52,65
2006	72,64	-0,98	65,85	20,52	2714	19,68
2007	69,36	-4,52	74,95	13,82	2711,8	-0,08
2008	64,58	-6,89	99,97	33,38	4003,5	47,63
2009	72,64	12,48	62,25	-37,73	2327,6	-41,86
2010	74,31	2,30	80,15	28,76	2820	21,15
2011	72,85	-1,96	112,94	40,91	3829,7	35,80
2012	77,55	6,45	111,04	-1,68	4054,3	5,86
2013	79,38	2,36	108,97	-1,86	3678,1	-9,28
2014	80,56	1,49	100,23	-8,02	3388	-7,89
2015	100,46	24,70	53,06	-47,06	2275,1	-32,85
2016	109,47	8,97	45	-15,19	1781,1	-21,71
2017	110,96	1,36	54,05	20,11	2126,9	19,41
2018*	116,62	5,10	71,77	32,78	2787,1	31,04

المصدر: من اعداد الطالبة عن تقارير بنك الجزائر لسنوات (2003-2005-2010-2015-2017)، المديرية العامة للتقدير والسياسات في: http://www.dgpp-mf.gov.dz/، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25.

2018*: المديرية العامة للتقدير والسياسات في: http://www.dgpp-mf.gov.dz /، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25.

الشكل رقم(07): التطور النسبي لأسعار الصرف و أسعار البترول والجباية البترولية (2000-2018)

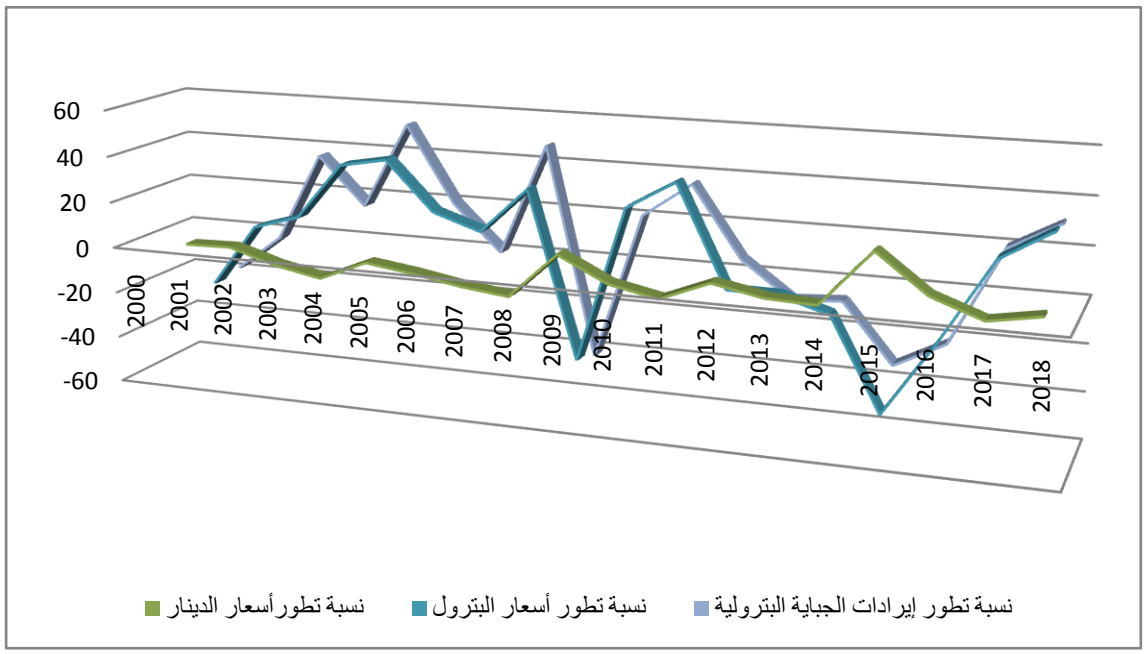

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم(07)

نلاحظ من خلال المنحنى البياني تراوح سعر الدينار مقابل الدولار خلال 2001و2002و سنة 2003 على التوالي 75.26 و77.26 و79.68، إلا أن تأثيرات تدهور الدينار مقابل الدولار الأمريكي كانت محدودة بفضل التسيير المحكم لاحتياطات الصرف فالتطورات الإيجابية المتواصلة لأسعار البترول خلال السنة 2008 حيث بلغ 99.97 دولار للبرميل بعد ما كان متوسط السعر سنة 2000 بـ 28.2 دولار/برميل.

يوضح لنا الجدول والشكل المبين أعلاه أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2000-2018) فقد سجل سعر الصرف استقرارا نسبيا خلال الفترة (2000-2006)، وهذا الاستقرار ناتج عن الفوائض المسجلة في ميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة، نظرا لارتفاع أسعار البترول وارتفاع احتياطات الصرف الأجنبي الذي ساهم في تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر انطلاقا من سنة 2009 حيث بلغ سعر صرف الدينار 72.64 مقابل الدولار ليسجل تحسنا معتبرا لغاية 2018، يظهر جليا أن أسعار صرف الدينار قد تراجعت على مدار هذه السنوات ، وقد اختلف خبراء الاقتصاد الجزائريين في إعطاء تفسيرات لهذا التراجع الحاد لقيمة

العملة الجزائرية، إلا أنهم جميعًا يؤكدون بأن اقتصاد البلد معرض للصدمات نتيجة التقلبات الاقتصادية، ولا سيما أنه غير مبني على أسس اقتصادية متينة غير خاضعة لتقلبات السوق نسبي ا، فمن جهة يرى المراقبون أن قيمة الدينار الجزائري تراجعت كنتيجة مباشرة لانخفاض سعر البترول، وهو أمر بالفعل حدث بعد تقهقر أسعار النفط في السوق الدولية. إن كان هذا التفسير صحيحا سيستمر ضعف الدينار الجزائري طوال السنين المقبلة ما دام أنه لا توجد إشارة توحي بأن سعر البرميل سيرتفع مستقبلا، بل على العكس إنه سينخفض أكثر أما آخرون فيفترضون إن هناك " تخفيضا "للعملة وليس انخفاًضا، ما يعني أن الدولة تسببت بشكل متعمد في نقص قيمة الدينار الجزائري عن طريق البنك المركزي، من أجل رفع الجباية النفطية، بحيث لما يكون الدينار ضعيفا أمام الدولار القوي إذا بيع به النفط يكون العائد أوفر، بالإضافة إلى سعي الدولة إلى تقليل الاستيراد وتخفيض الاستهلاك الداخلي.

نستنتج مما سبق أن نظام الصرف في الجزائر لا يزال في أدنى مستوياته وأن السياسة النقدية بالجزائر اعتمدت على نظام صرف ثابت خفي، رغم إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي على اعتمادها نظام صرف عائم مدار، هذا يعني أن الدينار الجزائري يتميز بظاهرة الخوف من التعويم، وان التصريح المقدم لصندوق النقد الدولي عن اعتمادها على نظام الصرف العائم المدار راجع للضغوطات المطبقة من طرف الصندوق وذلك ابتداءا من سنة 1996في إطار ما يسمى بالتعديل الهيكلي.[1]

المبحث الثاني: برامج الانفاق العام في الجزائر

عرفت الجزائر ابتداءا من سنة 2000 تحسنا نوعيا لأسعار البترول في الأسواق الدولية، مما أدى إلى تحسن كبير في إيرادات الجباية البترولية وهذا ما مكنها من انتهاج سياسة توسعية في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، بغية إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين أدائه وتمثلت هذه السياسة في ثلاث برامج طموحة تتمثل في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(PSRE) للفترة (2001-2004)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو(PCSC) للفترة (2005-2009)، ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي (برنامج التنمية الخماسي) (PCCE) للفترة (2010-2014)، تهدف الجزائر من وراء هذه البرامج إلى رفع معدلات النمو و إشراك القطاعات الاقتصادية من غير قطاع النفط في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.

[1]- عبد الوحيد صرارمة وبعلول نوفل، **أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان المدفوعات- دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2014-**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسة، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، العدد 05، جوان 2017، ص 405.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)

يمثل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي برنامج الاستثمارات العمومية التي طرحته السلطات العمومية للفترة (2001-2004) بميزانية أولية تجاوزت 7 مليار دولار، ويهدف هذا البرنامج إلى تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجال النقل، الهياكل القاعدية، الري، التنمية المحلية، تحسين معيشة السكان وتطوير الموارد البشرية وقد رصدت السلطات العمومية مبلغ 525 مليار دينار لهذا البرنامج.[1]

أولا- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي أحد أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية إضافة إلى بعض الوسائل النقدية، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري(قصد تحفيز الإنتاج)، تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.[2]

1 -مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

يمكن تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية كل برنامج يخص قطاع رئيسي وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية والجدول يوضح ذلك:

[1]- قميتي عفاف، **الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية وأثره على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2014-2015، ص 126.
[2]- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص148.

الجدول رقم (08): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	%
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8.6
المجمـــــــــوع	205.4	185.9	113.9	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة2001، ص87.

من خلال الجدول السابق نلاحظ مايلي: [1]

- **قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية:** خصص له أكبر نسبة من المبالغ المخصصة للبرنامج حيث استفاد ب 210.5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40.1%، وتدل هذه النسبة المرتفعة على الإرادة السياسة لتدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات الأزمة الاقتصادية والأمنية منذ أواخر عقد الثمانينات.
- **قطاع التنمية المحلية والبشرية:** خصصت السلطات في إطار برنامج دعم الإنعاش ما يقارب 204.2 مليار دج أي ما يقارب 38.8% من إجمالي الاعتمادات الكلية، ويترجم هذا سعي الحكومة لتحقيق واحد من أهداف البرنامج والمتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن خاصة المعزولة منها، والعمل على تحسين التنمية البشرية والتخفيض من معدلات الفقر.

[1]- إيمان بوعكاز، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015، ص– ص: 216-217.

- **قطاع الفلاحة والصيد البحري:** خصصت له حوالي 65.4 مليار دج أي ما يعادل 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويعزى هذا لكون أن القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداءا من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، وبالتالي فإن هذا الغلاف المخصص لقطاع الفلاحة والصيد البحري يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق.

- **دعم الإصلاحات:** يقدر بـ 45 مليار دج أي نسبة 8.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وقد وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية تنافسية المؤسسات الوطنية العامة والخاصة، وفيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فنلاحظ أن الجزء الأكبر قد تركز في السنوات الأولى للبرنامج بما يدل على الإرادة السياسية للتعجيل لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية عقب توفر الإيرادات المالية المواتية.

ثانيا- وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي

للقيام بهذه السياسة تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الإثنين معا: [1]

1 -**تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب:** عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

1 1 -التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة،...) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، .... وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح وبالتالي تحفيزا للطلب وبما تهدف إلى توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج أيضا ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية (مع نظم الضرائب التصاعدية مثلا تزيد مع زيادة الخل وتنخفض بانخفاضه).

1 2 -الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.

[1]- محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 148-149.

1 3 -مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البنى التحتية) كحل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل.

1 4 -تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومن ثم يحفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

2 - **تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة العرض :** (التي تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل تكلفة وأكثر جاذبية) فإن تدخل الدولة (غير المباشر) يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطها، مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات أو برامج التكوين المهني والجامعي، وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة...الخ، حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات العمومية تؤدي في النهاية إلى توفيرات خارجية، ويمكن التعبير عن كلتى السياسيتين المذكورتين بسياستي الطلب والعرض الميزانيتين.

ثالثا- خصائص وأهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

1 - **خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** تتمثل خصائص برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) أساسا في النقاط التالية: [1]

1 1 -هو عبارة عن مجموعة واسعة من الاستثمارات العمومية يتم تنفيذها على أساس مشاريع قطاعية مركزية من خلال هيئات وزارية لا مركزية وهيئات المجتمع المحلي التي تتلقى التحويلات المالية، حيث أنه لا يمكن اعتبار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مخططا شبيها بما عهدته الجزائر فترة الاقتصاد الموجه والذي تخلت عنه نهائيا لصالح اقتصاد السوق وبالتالي فإن هذا البرنامج يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي.

1 2 -احتلت المشاريع الكبرى ذات العمالة المرتفعة خيارا بارزا في نوع الاستثمارات المخطط لها.

[1]- إيمان بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص – ص: 216-217.

1 3 -تم تكييف وتحجيم البرنامج وفقا للظروف الاقتصادية السائدة حيث انه تم إعداد البرنامج وفقا للقدرات التمويلية التي تمتلكها الجزائر.

2 – أهداف سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي

الهدف من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو تفعيل الطلب الكلي وترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب شغل وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني، وفق تحولات التي تميز المسار التنموي وبالتالي الربط بين الجانب الاجتماعي،[1] ويرتكز برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على المحاور التالية:[2]

2 1 -الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

2 2 -خلق مناصب عمل والحد من البطالة.

2 3 -دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ووفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي: [3]

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

حسب السلطات العمومية المعنية من شأنها العمل على تحقيق هذه الأهداف الاجتماعية أن يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية للبرنامج والمتمثلة خاصة في إنعاش الطلب (تنشيط الاستهلاك)، ودعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والمنشئة للشغل التي تتحقق عبر ترقية الاستغلال الفلاحي والمؤسسة المنتجة المحلية (الصغيرة والمتوسطة خاصة) ورد الاعتبار للبنى التحتية، لاسيما تلك التي تسمح بإعادة

[1]- سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2009-2010، ص- ص: 67-68.

[2]- بيداري محمود، **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري 1991-2010 مع إشارة خاصة لفرضية فانجر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص 103.

[3]- نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 09، 2013، ص 46.

دفع عجلة الاقتصاد وتلبية الحاجات الأساسية للسكان (في مجال تطوير الموارد البشرية خاصة) وبلوغ معدل نمو بين 5 و6% سنويا على مدى أربع سنوات.[1]

ومما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

رابعا- نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)

تميزت السنوات (2001-2004) إنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع الوطن، وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة وهامة نذكر منها مايلي:[2]

1 استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دج، منها حوالي 30 مليار دولار أي حوالي 2350 مليار دج من الإنفاق العمومي.

2 تراجع معدلات البطالة من 27.3% إلى 17.4%.

3 إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

4 إعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في عام 2003 حيث وصل إلى ما نسبته7%.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)

أولا- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

استكمالا لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) أقرت الدولة برنامج آخر يسمى بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حيث خصصت له مبلغا ضخما يعادل 8 أضعاف البرنامج الأول قدره 4220.7 مليار دج نتيجة لتحسن الوضعية المالية لبلاد الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول، ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين مستوى المعيشة للأفراد من خلال تحسين الجانب الصحي والتعليمي

[1]- محمد مسعي، **سياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001-2010 دراسة تحليلية لأهم آثارها الاقتصادية الكلية** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014، ص- ص: 100-101.

[2]- عبد القادر فار، **الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2010**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2011-2012، ص181.

والأمني، وتحديث وتوسيع الخدمات العامة، تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارها من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو.[1]

والجدول التالي يوضح بالتفصيل التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو:

الجدول رقم (09): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

الوحدة مليار دج

القطـــــــــاع	حجم الاعتمادات (مليار دج)	النسبــة %
برنامج تحسين معيشة السكان	1980.5	45.5
برنامج تطوير البنية التحتية (المنشآت الأساسية)	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج التكنولوجيا الجديدة والاتصالات	50	1.1
المجمـــــــــوع	4220.7	100

المصدر: بيداري محمود، **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري 1991-2010 مع إشارة خاصة لفرضية فانجر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص105.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الحكومة وزعت المخصصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسيين:

- المحور الأول يتعلق بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن (مشروع مليون وحدة سكنية) وتجهيز مدارس إضافية وكذا تأهيل المرافق الصحية والرياضية والثقافية.
- والمحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية 1703.1 مليار دج، وذلك تماشيا مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي والتي تزيد عن قيمة

[1]- قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017-2018، ص 142.

مخطط الإنعاش الاقتصادي بحوالي 8 أضعاف، وقد ساعد في تلك الفترة تراكم الادخار الوطني الناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات آنذاك.[1]

ثانيا- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي: [2]

1 -استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص أو الأجنبي.

2 -مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية والوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.

3 -انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل والترقية التنافسية.

4 -تعزيز مهنة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تدخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية "توطيد النمو" (2010-2014)

أولا- برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)

إجمالي القوامة المالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014) قدرها 20412 مليار دج (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار) بما في ذلك الغلاف المالي للبرنامج السابق (9680 مليار دج)،[3] يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك كما سبق الذكر، وتواصلت الديناميكية هذه ببرامج فترة (2004-2009) الذي تدعم هو الآخر بالبرامج

[1]- سهيلة حسيب وجمال لطرش، **التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحديات** ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، المجلد 02، أفريل2018، ص305.

[2]- طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1997-2012**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص65.

[3]- بوجمعة بلال، **تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 في الجزائر من وجهة النظر الكينزي** ، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، العدد 01، سبتمبر 2014، ص 39.

الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب، وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز، [1] والجدول التالي يوضح اعتمادات البرنامج التنمية الخماسي للفترة(2010-2014).

الجدول رقم (10): توزيع اعتمادات البرنامج الخماسي للتنمية(2010-2014) الوحدة: مليار دج

المجـــــــــالات	القيمة مليار دج	النسبــة%
التنمية البشرية	**10122**	**49.59**
المنشآت الأساسية	**6448**	**31.59**
تحسين الخدمة العمومية	**1666**	**8.16**
التنمية الاقتصادية	**1566**	**7.67**
مكافحة البطالة	**360**	**1.76**
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	**250**	**1.22**
المجمـــــــوع	**20412**	**100**

المصدر: ضيف أحمد، **أثر برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر**، مداخلة ملتقى سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة البويرة، البويرة 11و12 نوفمبر2014، ص11.

من خلال الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج نلاحظ أنه ركز على الأهداف التالية:[2]

1 -**التركيز على التنمية البشرية باعتبارها ركيزة أساسية لهذا البرنامج:** حيث خصص 852 مليار دج لقطاع التربية، و 868 مليار دج لقطاع التعليم العالي، و 178 مليار دج للتكوين والتعليم المهنيين، كما تم تخصيص 3700 مليار دج لقطاع السكن من أجل إنجاز مليوني مسكن، و 619 مليار دج لقطاع الصحة.

[1]-صالحي ناجية ومخناش فتيحة، **واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر 2001-2014 وآفاق النمو الاقتصادي** ، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 03، ديسمبر 2012، ص 174.

[2]- المومن عبد الكريم، **أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) على التشغيل والبطالة بالجزائر** ، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 20، جوان 2016، ص – ص: 192-193.

2 - **التركيز على المنشآت الأساسية وقطاع الأشغال العمومية:** والذي خصصت له نسبة 31.59% من حجم البرنامج الإجمالي، حيث خصص منه 3132 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية و2816 مليار دج لقطاع النقل، و500 مليار دج لقطاع تهيئة الإقليم والبيئة.

3 - **تحسين الخدمة العمومية:** خصصت لهذا البند نسبة 8.16% من حجم البرنامج ووعت كالتالي أكثر من 50 %من هذه المخصصات للجماعات المحلية، و22.75% لقطاع العدالة، و17.71% لقطاع المؤسسات المالية ولقطاع التجارة نسبة 2.34%، أما قطاع إدارة العمل فيستفيد من 3.36%.

4 - **المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية:** مثل نسبة 7.67% من حجم البرنامج الإجمالي، كما تم التركيز على قطاع الفلاحة الذي خصص له أكثر من 63% من مخصصات دعم التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى نسبة 25.54% لأجل تحديث المؤسسات العمومية وكذا نسبة 6.39% لأجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5 - **البرنامج لم يغفل ملف البطالة:** خصصت لهذا البند نسبة 1.76% من البرنامج الإجمالي لأجل مكافحة البطالة، وذلك من خلال إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني وكذا استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.

6 - **برنامج دعم البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال** : حيث خصصت له 250 مليار دج حيث تم تخصيص 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي، و50 مليار دج للتجهيزات و100 مليار دج للحكامة الالكترونية.

ثانيا- أهداف برنامج التنمية الخماسي(2010-2014)

يهدف هذا البرنامج في مجمله إلى:[1]

1 -تعزيز مؤشرات التنمية البشرية من خلال التوسع في مشاريع التعليم الصحة والسكن والطاقة والمياه.

2 -تعزيز المنشآت الأساسية كالطرق والموانئ والمطارات ومنشآت النقل.

[1]- الوليد قسوم ميساوي، **أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الإنتاجي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 02، ص33.

3 -تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

4 -مواصلة التجديد الفلاحي وتعبئة القطاع الصناعي لمرافقته، وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.

5 -تثمين القدرات السياحية والصناعات التقليدية.

6 -تطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.

7 -إنعاش الصناعة الوطنية وتوفير مناصب عمل وتخفيض مستويات البطالة.

ثالثا- برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2015-2019)

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية 2015 وتم فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو (2015-2019) وتتمثل أهداف البرنامج فيما يلي:[1]

1 -الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية وربط بيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.

2 -بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019.

3 -إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.

4 -استحداث مناصب الشغل ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.

5 -إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر والأيدي العاملة المؤهلة.

ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300مليار دج، الذي يعطي صورة على إنخفاض تمويل برنامج الاستثمارات

[1]- زكرياء مسعودي، **تقييم أداء برنامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 03، جوان2017، ص -ص: 221-222.

العمومية خلال هذه الفترة المتبقية(2017-2019)، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولية القصوى، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.

المبحث الثالث: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

إن السياسة المالية في الجزائر تميزت بالتوسع في الإنفاق العام خصوصا خلال الفترة (2000-2018)، تزامنا مع انتعاش إيراداتها المالية خلال تلك السنوات الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، الأمر الذي سمح للجزائر إتباع سياسة إنفاقيه توسعية سعيا منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية حيث شرعت بتطبيق العديد من البرامج التنموية المنتهجة.

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تحليل تطور الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) بالإضافة إلى تحليل تطور النفقات العامة إلى الناتج الإجمالي المحلي في الجزائر خلال نفس الفترة، وفي الأخير تحليل تطور مكونات الانفاق العام ومن ثم توزيع نفقات التسيير والتجهيز حسب كل قطاع.

المطلب الأول: تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة(2000-2018)

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة (2000-2018) بتزايد مستمر للنفقات العامة سواء في نفقات التسيير أو التجهيز، وكانت الجزائر قد عرفت خلال هذه الفترة إطلاق برامج تنموية ضخمة تهدف بالأساس إلى رفع النمو وتحسين المستوى المعيشي للمواطن قصد النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كذلك التطورات الاجتماعية وما صاحبها من زيادة الأجور وتحويلات اجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية وما ساعدها على ذلك هو تزايد إيراداتها من جراء ارتفاع أسعار البترول التي شهدت هي الأخرى ارتفاعا محسوسا ابتداءا من سنة 2000، والجدول التالي يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة(2000-2018).

جدول رقم (11): تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات العامة	نمو النفقات العامة %
2000	856,2	321,9	1178,1	/
2001	798,6	522,4	1321,0	%12,12
2002	975,6	575,0	1550,6	%17,38
2003	1122,8	567,4	1690,2	%9,00
2004	1251,1	640,7	1891,8	%11,92
2005	1291,9	694,0	1985,9	%4,97
2006	1437,9	1015,1	2453,0	%23,52
2007	1673,9	1434,6	3108,5	%26,72
2008	2217,7	1973,3	4191,0	%34,82
2009	2300,0	1946,3	4246,3	%1,31
2010	2683,8	1829,0	4512,8	%6,27
2011	3879,2	1974,4	5853,6	%29,71
2012	4782,6	2275,5	7058,1	%20,57
2013	4131,6	1892,6	6024,1	%-14,64
2014	4494,3	2501,4	6995,7	%16,12
2015	4617,0	3039,3	7656,3	%9,44
2016	4585,6	2711,9	7297,5	%-4,68
2017	5757,8	2631,5	7389,3	%1,25
*2018	4648,2	3078,0	7726,2	%4,55

المصدر: من اعداد الطالبة عن تقارير بنك الجزائر لسنوات (2003-2005-2010-2015-2017)، المديرية العامة للتقدير والسياسات في: http://www.dgpp-mf.gov.dz /، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25.

2018*: المديرية العامة للتقدير والسياسات في: http://www.dgpp-mf.gov.dz /، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25.

الشكل رقم(08): التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

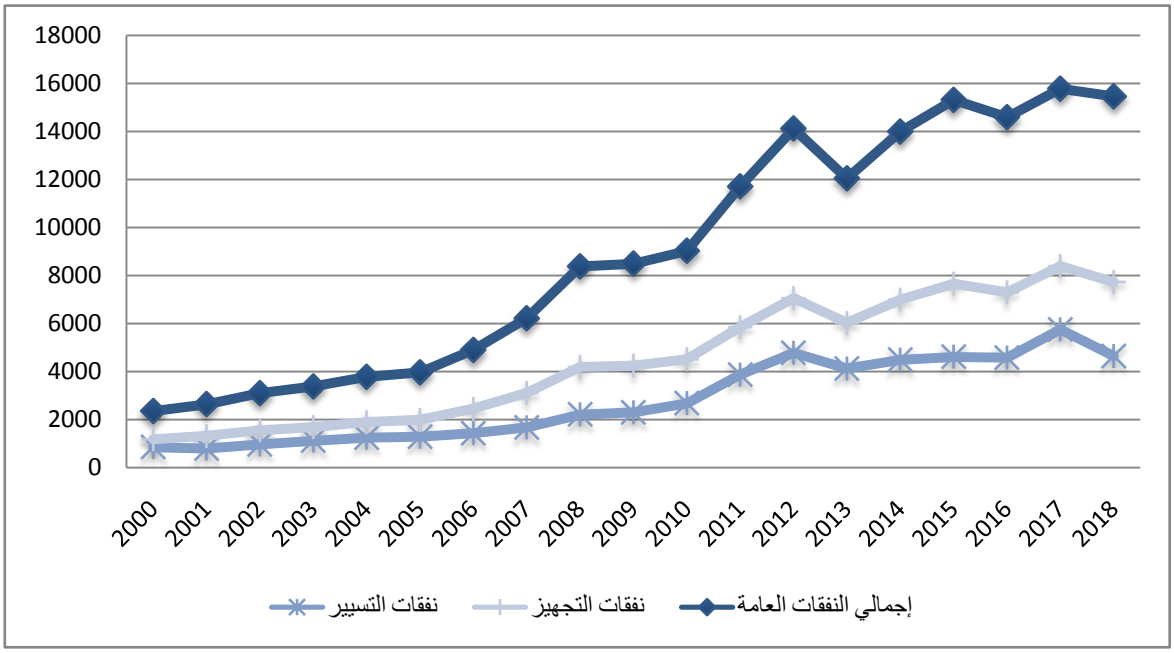

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم(11)

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى أعلاه تزايد وتيرة النفقات العامة في الجزائر من سنة إلى سنة أخرى خلال الفترة (2000-2018) فبعدما كانت سياسة إنفاقيه انكماشية مضبوطة أصبحت سياسة توسعية جراء انتعاش إيرادات الميزانية العامة، ويرجع هذا التزايد في النفقات العامة إلى ما شهدته الجزائر من تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسة ابتداءا من سنة 2000.

في حين شهدت الفترة مابين سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 نموا متسارعا لحجم الانفاق العام تزامنا مع انتعاش إيرادات المالية التي عرفتها البلاد خلال تلك السنوات الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، الأمر الذي سمح للجزائر بتأمين موارد مالية هامة مكنتها من إتباع سياسة إنفاقيه توسعية سعيا منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تطبيق برامج إنعاش الاقتصاد رصدت لغرضها مبالغ مالية ضخمة قصد تحقيق الأهداف المنشودة تمثلت في: برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)، برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

لقد عرفت الجزائر توسعا مستمرا في الانفاق العام ويمكن تقسيم التحليل إلى ثلاث مراحل:

1 -المرحلة الأولى: خلال الفترة (2001-2004)

تميزت هذه الفترة بانطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول فترة البرنامج (2001-2004)، وتبلغ قيمته الإجمالية 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار أمريكي وجاء هذا المخطط (البرنامج) تماشيا مع السياسة المالية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية في شكل التوسع في الانفاق العام، بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة. وإن الشروع في برنامج الإنعاش الاقتصادي أدى إلى ارتفاع وتيرة الانفاق العام اعتبارا من سنة 2000 قدرت قيمته 1178.1 مليار دج إلى غاية سنة 2004 بقيمة 1891.8 دج، وقد سجلت أعلى نسبة للإنفاق العام خلال هذه الفترة سنة 2002 بنسبة قدرت بـ 17.38% ويعود السبب في إدراج مخصصات برامج دعم الإنعاش الاقتصادي في ميزانية الدولة.

2 -المرحلة الثانية: خلال الفترة (2005-2009)

نلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع كبير في قيمة النفقات العامة حيث ارتفعت من 1985.6 سنة 2005 إلى 4246.3 مليار دج سنة 2009، مسجلة أعلى نسبة لها سنة 2008 قدرت بـ 34.82 % ويعود هذا الارتفاع إلى استمرار وتيرة البرامج والمشاريع بعد تحسن الوضعية المالية للبلاد الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول حيث أقرت الدولة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي يمتد من 2005-2009 مقسمة إلى مخصصات مالية موزعة بنسب متفاوتة على طول سنوات البرنامج.

ويهدف هذا البرنامج بالأساس إلى رفع المعدلات النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على معيشة الأفراد، وتحديث وتوسيع الخدمات العامة وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتباره من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو لمواصلة وتيرة الازدهار.

3 -المرحلة الثالثة: خلال الفترة (2010-2014)

خلال هذه الفترة نلاحظ أن النفقات العامة سجلت أرقاما مرتفعة جدا حيث ارتفعت من 4512.8 مليار دج سنة 2010 إلى 7058.1 مليار دج سنة 2012 مع تسجيل انخفاض معتبر سنة 2013

بنسبة 14.64 %، حيث تراجعت قيمة النفقات العامة إلى مبلغ 6024.1 مليار دج سنة 2013 أي أن ارتفاع النفقات العامة خلال هذه الفترة كان كبيرا نتيجة لانطلاق برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) حيث خصصت له الدولة مبلغ 20412 مليار دج موزعة في شكل مخصصات مالية على طول سنوات البرنامج.

أما سنة 2016 فقد انخفضت النفقات العامة بحوالي 4.68% وارتفاع نسبي سنة 2017 قدر بـ 1.25% ، بسبب سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة الجزائرية بعد تراجع إيرادات الجباية البترولية منذ النصف الثاني من سنة 2014، حيث سجل سعر البرميل 112.94 دولار سنة 2011 لينخفض إلى سعر 45 دولار و 54.05 دولار سنتي 2016 و2017 على التوالي، فيما يخص سنة 2018 فقد سجلت إجمالي النفقات مبلغ قدره 7726.2 مليار دج ارتفعت عن سنة 2017 بمعدل 4.55%، موزعة على ميزانيتي التسيير بمبلغ يقارب 4648.2 مليار دج في مقابل ارتفاع ميزانية التجهيز التي سجلت حوالي 3078.0 مليار دج وذلك نتيجة رفع التجميد على الإنجازات الاجتماعية والتربوية المتوقفة بسبب الصعوبات المالية وقيام الدولة بتسديد الديون لصالح المؤسسات المتعاقدة لإنجاز المشاريع.

المطلب الثاني: تحليل تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي

إن السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة داخل الحدود الجغرافية لأي دولة يعرف بالناتج الإجمالي المحلي، ويعتبر الناتج الإجمالي المحلي من بين العوامل الاقتصادية التي تؤثر على حجم النفقات العامة حيث يتزايد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج الإجمالي المحلي ومن خلال الجدول الموالي يمكن توضيح حصة النفقات العامة من الناتج الإجمالي المحلي في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

الجدول رقم (12): حصة النفقات العامة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي في الجزائر(2000-2018) الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي النفقات العامة	الناتج الإجمالي المحلي	النسبة %
2000	1178,1	4098,8	%28,74
2001	1321,0	4235,6	%31,18
2002	1550,6	4455,3	%34,80
2003	1690,2	5124,0	%32,98
2004	1891,8	6150,6	%30,75
2005	1985,9	7563,6	%26,25
2006	2453,0	8520,6	%28,78
2007	3108,5	9306,2	%33,40
2008	4191,0	10993,8	%38,12
2009	4246,3	10135,6	%41,89
2010	4512,8	11991,6	%37,63
2011	5853,6	14588,5	%40,12
2012	7058,1	16208,7	%43,45
2013	6024,1	16647,9	%36,18
2014	6995,7	17228,6	%40,60
2015	7656,3	16702,1	%45,84
2016	7297,5	17406,8	%41,92
2017	7389,3	18906,6	%39,08
2018*	7726,2	20892,3	%36,98

المصدر: من اعداد الطالبة عن تقارير بنك الجزائر لسنوات (2003-2005-2010-2015-2017)، المديرية العامة للتقدير والسياسات في: http://www.dgpp-mf.gov.dz /، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25.

2018*: المديرية العامة للتقدير والسياسات في: http://www.dgpp-mf.gov.dz /، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25.

الشكل رقم(09): حصة النفقات العامة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر(2000-2018)

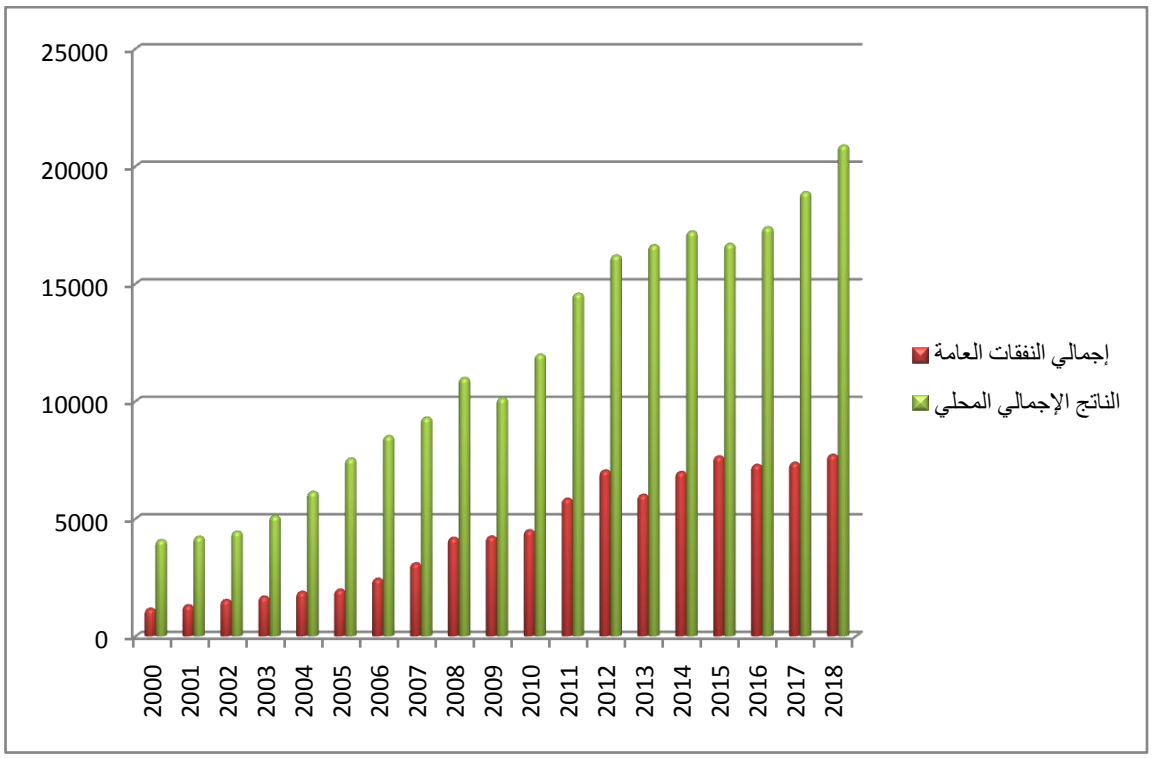

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم(12)

من خلال الجدول والمنحنى الذي يبين لنا تطور نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (2000-2018) حيث نجد أنها عموما شهدت ارتفاعا من سنة لأخرى إذ ارتفع من 4098.8 مليار دج سنة 2000 إلى 4235.6 مليار دج سنة 2001، لتبلغ سنة 2007 مبلغا قدره 9306.2 مليار دج مواصلا نموه المستمر إذ سجل سنة 2018 20892.3 مليار دج وهو أعلى مبلغ سجله الناتج الإجمالي المحلي خلال فترة الدراسة.

إن نسبة الانفاق العام إلى الناتج الإجمالي المحلي تعد نسبيا مرتفعة ويعود السبب في ارتفاع حجم النفقات العامة حيث اتبعت الجزائر سياسة إنفاقيه توسعية قصد القيام بإصلاحات إقتصادية، وتمثلت هذه السياسة في البرامج الإنفاقية الغير مسبوقة التي باشرتها الدولة بسبب تحسن وضعيتها المالية ابتداءا من سنة 2000، حيث عملت على استثمار عائدات البترول بالدرجة الأولى في قطاعات الأشغال العمومية و البناء والفلاحة و الري ومختلف البنى التحتية، وتمثلت هذه البرامج في: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) و برنامج توطيد

النمو الاقتصادي(2010-2014) وزيادة الانفاق بسبب المخصصات المالية الضخمة على طول السنوات السابقة، وإن هدف التوسع في الانفاق هو رغبة الدولة في تنشيط الاقتصاد الوطني وتحريك الطلب الكلي، وذلك من خلال الانفاق الاستثماري الذي يؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل.

إلا أنه سنة 2010 بدأت وتيرة تنامي نفقات الاستثمار تعرف تراجعا سنة بعد سنة إلى أن تصل إلى سنة 2017 حيث لم تتعدى مخصصات الانفاق العام من الناتج الإجمالي المحلي نسبة 39.08% بالرغم من أن مخصصات نفقات التجهيز سنة 2017 تبقى مرتفعة على السنوات السابقة، إلا انه سنة 2018 ارتفعت نسبة الانفاق العام من الناتج الإجمالي حيث بلغت نسبة36.98 %.

إن الناتج الإجمالي المحلي في الجزائر له علاقة وثيقة بتنامي مساهمة قطاع المحروقات فكل انخفاض في حجم الإنتاج أو في أسعاره سيؤثر سلبا على تركيبة الناتج الإجمالي المحلي بطريقة مباشرة وغير مباشرة وتبقى مساهمة باقي القطاعات الأخرى متواضعة نوعا ما.

المطلب الثالث: تحليل تطور مكونات النفقات العام في الجزائر (التسيير والتجهيز) للفترة2000 - 2018

أولا: تحليل تطور نفقات التسيير:

هي تلك النفقات التي تسمح للدولة بتسيير وأداء مهامها بصفة عادية ومستمرة وأن مهمتها تتضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، وتشمل رواتب وأجور الموظفين ونفقات صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب، والتي لا يترتب عنها إنتاج سلع حقيقة أو أي قيمة مضافة أي لا يتولد عنها ازدياد في الناتج الوطني الإجمالي، وفي هذا المطلب سوف نتبع تطور نفقات التسيير خلال فترة الدراسة (2000-2018) وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13): تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2000-2018) الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير	إجمالي النفقات العامة	معدل نمو نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير إلى الانفاق الإجمالي %
2000	856,2	1178,1	/	%72,67
2001	798,6	1321,0	%-6,72	%60,45
2002	975,6	1550,6	%22,16	%62,91
2003	1122,8	1690,2	%15,08	%66,43
2004	1251,1	1891,8	%11,42	%66,13
2005	1291,9	1985,9	%3,26	%65,05
2006	1437,9	2453,0	%11,30	%58,61
2007	1673,9	3108,5	%16,41	%53,84
2008	2217,7	4191,0	%32,48	%52,91
2009	2300,0	4246,3	%3,71	%54,16
2010	2683,8	4512,8	%16,68	%59,47
2011	3879,2	5853,6	%44,54	%66,27
2012	4782,6	7058,1	%23,28	%67,76
2013	4131,6	6024,1	%-13,61	%68,58
2014	4494,3	6995,7	%8,77	%64,24
2015	4617,0	7656,3	%2,73	%60,30
2016	4585,6	7297,5	%-0,68	%62,83
2017	5757,8	7389,3	%3,75	%64,38
*2018	4648,2	7726,2	%4,55	%60,16

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات (2003-2005-2010-2015-2017)، المديرية العامة للتقدير والسياسات في: http://www.dgpp-mf.gov.dz/، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25.

*2018: المديرية العامة للتقدير والسياسات في: http://www.dgpp-mf.gov.dz /، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25.

الشكل رقم(10): تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2000-2018)

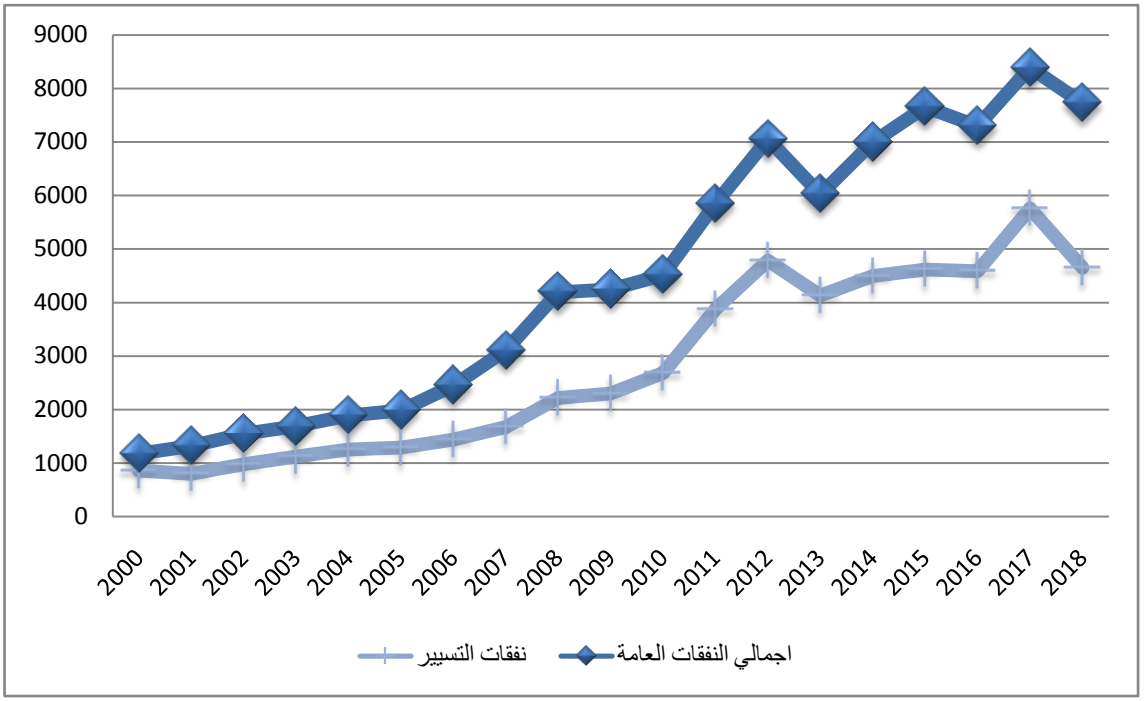

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم(13)

يتضح لنا من خلال الجدول والشكل السابق أن نفقات التسيير أخذت اتجاها عاما نحو الزيادة وهذا خلال فترة الدراسة (2000-2018) إذ سجلت سنة 2000 مبلغ 856.2 مليار دج لترتفع إلى 1251.1 مليار دج سنة 2004 بمعدل نمو قدره 11.42%، ليضاعف هذا المبلغ إلى 2217.7 مليار دج سنة 2008 وكانت أكبر قيمة لنفقات التسيير سنة 2015 بمبلغ 4617.0 مليار دج.

ويعتبر معدل نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة مرتفعا إذ سجل المتوسط بمعدل 62.48% خلال سنوات الدراسة مع تسجيل أقل نسبة لنفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة سنة 2008 بنسبة 52.91%، وأعلى نسبة لنفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة سنة 2000 بنسبة 72.67%.

كما شرعت الدولة من خلال البرامج الإنفاقية الضخمة إلى استحداث مناصب شغل بهدف التقليل من البطالة بالإضافة إلى ارتفاع مستخدمي الوظيفة العمومية، فإن ارتفاع ميزانية التسيير يعود إلى ارتفاع مستوى الأجور والرواتب والمنح وإعانات التسيير بوجه عام خلال الفترة (2005-2009)

حيث ارتفع الأجر القاعدي إلى 12000 دج في جانفي 2007 بعدما كان 10000 دج في جانفي 2004، وارتفع الأجر القاعدي الوطني في جانفي 2012 إلى 18000 دج.

شهدت سنة 2008 مراجعة القوانين الأساسية لعمال الوظيف العمومي ومراجعة الأنظمة التعويضية ودفعها بأثر رجعي ابتداءا من جانفي 2008 وهو السبب الذي ساهم في تضخم نفقات التسيير بشكل كبير وملحوظ وقد ارتفعت سنة 2011 بنسبة 44.45% وسنة 2012 بنسبة 23.28%.

عرفت نفقات التسيير انخفاضا سنة 2016 بنسبة 0.68 % بفعل سياسة التقشف المطبقة من طرف الحكومة بشكل واضح بعد تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية منذ منتصف سنة 2014، كما تم تجميد التوظيف في العديد من القطاعات وكذلك أعمال الصيانة وتجديد المعدات...إلخ.

وقد ارتأت الحكومة في مشروع قانون المالية لسنة 2017 الاعتماد على آلية التسقيف تسري على المدى المتوسط لسنوات(2017-2018-2019) حيث يمنع تجاوز النفقات العامة للدولة سقف 6800 مليار دج أي لا تتجاوز نفقات الدولة الكلية عتبة 62 مليار دولار، وعليه تم تسقيف ميزانية التسيير التي تمثل كتلة الأجور النصيب الأهم فيها سنة 2017 بـ 4500 مليار دج، وقد ارتفعت نفقات التسيير سنة 2017 بنسبة 3.75% وسنة 2018 بنسبة 4.55% حيث عرفت هذه الفترة مراجعة الأجور والتحويلات ومنح المجاهدين مختلف الإعانات.

ثانيا: تحليل تطور نفقات التجهيز

هي تلك النفقات ذات الطابع الاستثماري التي يتولد عنها زيادة في الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، وتوزع على شكل مشاريع اقتصادية على كافة قطاعات الدولة من أجل تجهيزها بالوسائل الضرورية قصد الوصول إلى تحقيق التنمية في جميع المجالات، وفي هذا المطلب سوف نتبع تطور نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة (2000-2018) وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (14): تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2018) الوحدة مليار دج

السنوات	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات العامة	معدل نمو نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز إلى الانفاق الإجمالي %
2000	321,9	1178,1	/	%27,32
2001	522,4	1321,0	%62,28	%39,54
2002	575,0	1550,6	%10,06	%37,08
2003	567,4	1690,2	%-1,32	%33,56
2004	640,7	1891,8	%12,91	%33,86
2005	694,0	1985,9	%8,31	%34,94
2006	1015,1	2453,0	%46,26	%41,38
2007	1434,6	3108,5	%41,32	%46,15
2008	1973,3	4191,0	%37,55	%47,08
2009	1946,3	4246,3	%-1,36	%45,83
2010	1829,0	4512,8	%-6,02	%40,52
2011	1974,4	5853,6	%7,94	%33,72
2012	2275,5	7058,1	%15,25	%32,23
2013	1892,6	6024,1	%-16,82	%31,41
2014	2501,4	6995,7	%32,16	%35,75
2015	3039,3	7656,3	%21,50	%39,69
2016	2711,9	7297,5	%-10,77	%37,16
2017	2631,5	7389,3	%-2,96	%35,61
*2018	3078,0	7726,2	%16,96	%39,83

المصدر: من اعداد الطالبة عن تقارير بنك الجزائر لسنوات (2003-2005-2010-2015-2017)، المديرية العامة للتقدير والسياسات في: http://www.dgpp-mf.gov.dz /، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25.

2018*: المديرية العامة للتقدير والسياسات في: http://www.dgpp-mf.gov.dz /، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25.

الشكل رقم (11): تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2018)

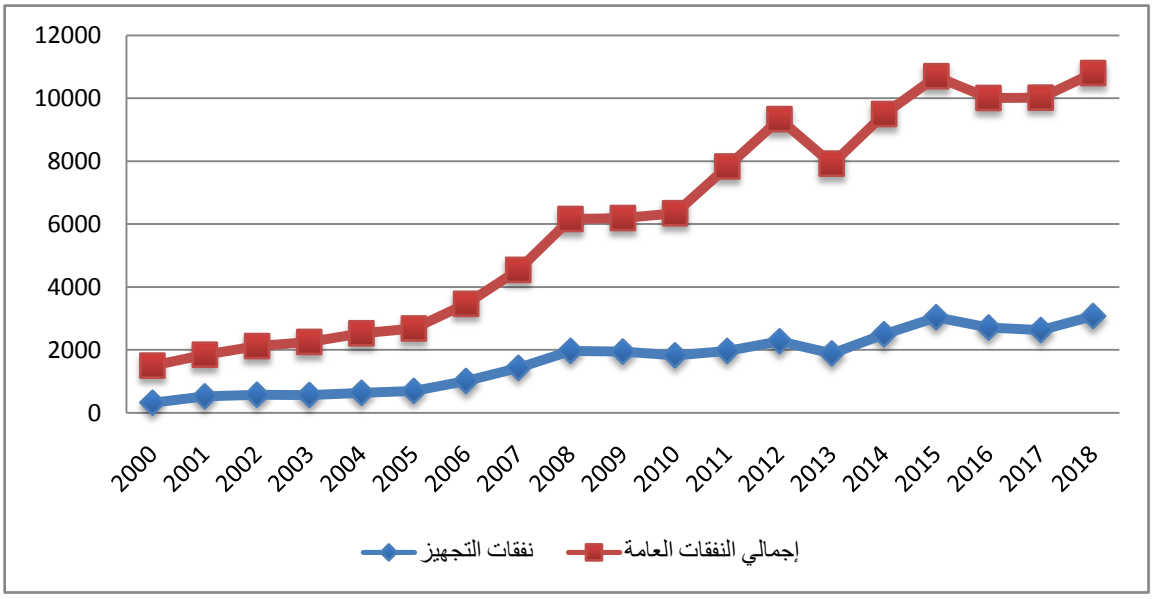

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم(14)

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة (2000-2018) بشكل مستمر إذ ارتفعت من 321.9 مليار دج سنة 2000 إلى 640.7 مليار دج سنة 2004 لتبلغ سنة 2006 مبلغ 1015.1 مليار دج، مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2015 بمبلغ قدره 3039.3 مليار دج ثم بدأت بالانخفاض تدريجيا سنة 2017 قدرت بـ 2631.5 مليار دج.

إذ سجل متوسط نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة بنسبة قدرت بـ 37.50% خلال فترة الدراسة 2000-2018، مع تسجيل أقل نسبة لنفقات التجهيز لإجمالي النفقات العامة سنة 2000 بمعدل 27.32 % وسجلت أعلى نسبة لها سنة 2008 بنسبة قدرت بـ 47.08%.

بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر ابتداءا من سنة 2000 نتيجة لارتفاع أسعار النفط الذي يشكل رفقة الغاز ما نسبته 98% من الصادرات، وتماشيا مع السياسة التي انتهجتها الحكومة الجزائرية التي اعتمدت على التوسع في حجم الانفاق العمومي الموجه خاصة للاستثمار المنتج، وقد تم ترجمة ذلك في برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها على طول فترة (2000-2014) وتمثلت في البرامج الإنفاقية التي شرعت الدولة في تنفيذها بدءا ببرنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) والذي رصد له مبلغ قدر بـ 525 مليار دج، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) و قد

خصص له مبلغ قدره 4202.7 مليار دج و انتهاء ببرنامج التنمية الخماسي أو ما يسمى برنامج توطيد النمو (2010-2014) والذي رصد له مبلغ قدره 20412 مليار دج، حيث خصصت المبالغ لهذه البرامج للإنفاق على الأولويات القطاعية كتنفيذ مشاريع البنية التحتية مثل الطرقات والموانئ والمطارات والنهوض بالقطاعات الأخرى مثل الفلاحة والري و السكن (إنجاز برنامج المليون سكن) والاهتمام بالهياكل الخدمية والتعليمية.

وقد كان للسقوط الحر لأسعار البترول في الأسواق العالمية خلال الثلاثي الأخير من سنة 2014 ومع استمرار هذا الانخفاض سنتي 2015 و2016 فكان سعر البرميل 53.06 دولار للبرميل و45 دولار للبرميل على التوالي، فانعكس ذلك على النفقات العامة ومن ثمة على نفقات التجهيز التي بلغت سنة 2016 حوالي 2711.9 مليار دج أي انخفاض بنسبة 10.77 % عن السنة السابقة وسنة 2017 كانت نفقات التجهيز 2631.5 مليار دج أي انخفاض بنسبة 2.96 % عن سنة 2016 وارتفاع جد محسوس لنفقات التجهيز سنة 2018 قدرت بـ 3078.0 مليار دج ونسبة الزيادة هي 16.96%، إن حدة الأزمة التي تعاني منها البلاد وحتمية التوجه إلى ترشيد النفقات، فاتجهت الحكومة إلى إلغاء أو تجميد بعض المشاريع التي كانت مسطرة وتتطلب تمويلات ضخمة وإعادة تقييم المشاريع الجارية من جراء إنخفاض الإيرادات العامة بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

المطلب الرابع: توزيع نفقات التسيير التجهيز خلال الفترة (2000-2018)

بالرجوع للقانون رقم 84-17 وبالتحديد إلى المادة 20 التي تنص على مايلي:" توضح الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار"[1]

تخصص هذه الاعتمادات وتوزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات التي تتضمن النفقات حسب طبيعتها أو غرض استعمالها وفقا لمدونات تحدد عن طريق التنظيم، وترجع التفرقة بين هذه النفقات إلى طبيعتها والدور التي تقوم به والأثر الذي تحدثه والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، ومن خلال ما سبق نلاحظ أنه يتم تصنيف النفقات العامة في الجزائر إلى صنفين رئيسيين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

[1]-المادة 20 من قانون 84-17، المؤرخ في 07 جويلية المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28 سنة 1984.

أولا: ميزانية التسيير

نفقات التسيير هي كل النفقات الخاصة بتغطية الأعباء العادية والضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة، [1] أو هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وهي تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب كالتالي:

- الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية.
- الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل الإنتاج.
- الباب الرابع: التدخلات العمومية

(وقد تم شرح هذه الأبواب بالتفصيل في الفصل الخاص بالنفقات العامة)

الجدول رقم (15): توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير للسنوات (2000-2018).

الوحدة: دج

مجموع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير	المبالغ دج
الفترة الممتدة من (2000-2005)	**6.349.804.407.000**
الفترة الممتدة من (2006-2010)	**10.308.100.832.000**
الفترة الممتدة من (2011-2015)	**22.064.902.453.000**
الفترة الممتدة من (2016-2018)	**13.983.636.194.000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات من 2000-2018.

[1]- المادة 05 من القانون 21/90 ، المؤرخ في 24 محرم عام 1411ه الموافق لـ 05 أوت 1990 متعلق بالمحاسبة العمومية.

ثانيا: ميزانية التجهيز

تمثل نفقات التجهيز تلك النفقات التي لها طابعا الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي(PNB) و بالتالي ازدياد ثروة البلاد، و يطلق عليها اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية و الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة بإستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية وتخصص للقطاعات الاقتصادية.

1-القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (10 قطاعات) هي: [1]

- المحروقات
- الصناعات المصنعة(التحويلية)
- الطاقة والمناجم
- الفلاحة والري
- الخدمات المنتجة
- المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية
- التربية والتكوين
- المنشآت الأساسية والاجتماعية والثقافية
- المباني ووسائل التجهيز والسكن
- المخططات البلدية للتنمية.

2-الفصول والمواد: تنقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث تصور بطريقة أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع فرعي وفصل ومادة، كأن نقول مثلا العملية 2423 فهي تشمل على:

- القطاع 2 ← الصناعات التحويلية
- القطاع الفرعي 24 ← التجهيزات
- الفصل 242 ← الصلب

1- زاوي أسماء، **دور الميزانية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 1990-2009**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2008-2009، ص 35.

- المادة 2423 ←——————— التحويلات الأولية للمواد

ويمكن توضيح تصنيف نفقات التجهيز في الجدول "ج" حسب قوانين المالية للسنوات (2000-2018)

الجدول رقم (16): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي للسنوات 2000-2018 (جدول ج)

مجموع ميزانيات التجهيز	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الفترة الممتدة من (2000-2005)	**2.373.085.000**	**3.439.048.000**
الفترة الممتدة من (2006-2010)	**14.695.395.400**	**11.322.183.500**
الفترة الممتدة من (2011-2015)	**14.389.490.160**	**15.376.242.381**
الفترة الممتدة من (2016-2018)	**5.551.384.383**	**9.511.537.888**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قوانين المالية للسنوات من 2000-2018.

خلاصة الفصل

سعر الصرف هو عدد الوحدات بالعملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية تأتي أهميته في معالجة مسائل تعدد العملات التي تقتضي وجود أداة لتسويتها حيث لا يتم الدفع بالعملات المحلية حيث يعتبر حلقة وصل بين الاقتصاديات الدولية، ووجود علاقة سببية حيث تؤثر أسعار البترول في سعر صرف الدينار الجزائري فهو المصدر الأول لتقلبات اسعار الصرف بإعتبار الجزائر تعتمد في صادراتها على مورد واحد هو المحروقات.

تزايدت ظاهرة الانفاق العام في الجزائر خلال فترة (2000-2018) حيث اعتمدت الجزائر على سياسة التنويع في الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية بسبب إطلاق برامج تنموية ضخمة تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2014) الهدف منها النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث اتجهت سياسة الانفاق العام إلى التوسع أثناء فترات انتعاش إيرادات الجباية البترولية، فقد سيطرت نفقات التسيير على إجمالي النفقات العامة حيث تشكل في المتوسط نسبة 62.48% من إجمالي النفقات العامة بينما تمثل نفقات التجهيز نسبة لا تتجاوز 37.50% من إجمالي النفقات العامة، باعتبارها نفقات ذات طابع استثماري ومنتجة يتولد عنها الناتج الإجمالي الوطني وبالتالي زيادة ثروة البلاد على الرغم من التأثير و فاعلية هذا النوع من النفقات، إلا أنها لم تحقق أهداف التنمية الاقتصادية المسطرة من طرف الدولة بسبب اعتمادها الكبير على عائدات الجباية البترولية كمصدر رئيسي في تمويل إيراداتها.

الفصل الرابع:

العلاقة بين إيرادات الجباية البترولية والإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

تمهيد

سجلت الجزائر فوائض مالية معتبرة منذ بداية سنة 2000 لم تشهدها من قبل نتيجة الارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث كان على الجزائر التفكير في استغلالها بطريقة تضمن امتصاص هذه الفوائض المالية من جهة ومن جهة أخرى مواجهة تقلبات أسعار البترول و التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 حيث تعتبر من بين الآليات المستحدثة التي تعمل على ضبط الإيرادات العامة الدولة، وبالتالي الحفاظ على الموازنة العامة من الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية بسبب التبعية المطلقة لقطاع المحروقات.

إن انتعاش أسعار البترول مع بداية الألفية الجديدة كان له أثر كبير على الاقتصاد الوطني، فقد شهدت الجباية البترولية تطورا كبيرا في حصيلتها مما انعكس إيجابا على مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة ومورد مهم للميزانية العامة، فقد شهدت هذه الفترة تطبيق مشاريع توسعية تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي الأمر الذي يفسر ارتفاع النفقات العامة وخاصة الاستثمارية، ومع بداية أزمة سنة 2014 انخفضت أسعار البترول في الأسواق العالمية وخلفت آثار كبيرة على الاقتصاد الوطني وعلى الميزانية العامة بسبب إنخفاض إيرادات الجباية البترولية وضعف مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة وتراجع نسبة تغطيتها للنفقات العامة خلال هذه الفترة.

وفي هذا الفصل تناولنا ثلاث مباحث على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** صندوق ضبط الإيرادات الإطار المفاهيمي والتطورات
- **المبحث الثاني:** مساهمة الجباية البترولية في تمويل الانفاق العام في الجزائر
- **المبحث الثالث:** تحليل أثر إيرادات الجباية البترولية على الانفاق العام وتمويل عجز الميزانية في الجزائر

المبحث الأول: دور الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الإيرادات (2000-2018)

لعب صندوق ضبط الإيرادات دورا مهما في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، من خلال تحقيق الأهداف المحددة له والمتمثلة في تمويل عجز الخزينة العامة للدولة الناتج عن ارتفاع المبالغ المخصصة للاستثمار العمومي، وارتفاع الإنفاق العام أو انخفاض حصيلة الإيرادات العامة على المستوى المقدر ضمن قانون المالية، مع الاحتفاظ برصيد أدنى للصندوق لا يقل عن 740 مليار دج.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لصندوق ضبط الإيرادات

تعد الجباية البترولية المصدر الأساسي للإيرادات العامة في معظم الدول، وبغية استغلال وتوظيف هذه الفوائض المالية أنشأت معظم الدول البترولية صناديق ثروة سيادية بهدف استثمار أو استعمال الفوائض المالية في تمويل مختلف برامج وسياسات التنمية ، وتعد الجزائر من بين هذه الدول من خلال إنشائها لصندوق ضبط الإيرادات سنة 2000.[1]

أولا- مفهوم صندوق ضبط الإيرادات

أنشئ صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الموازنة العامة للدولة فائض قدر بـ 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213.2 مليار دينار خلال نفس السنة، ومن أجل الاستفادة من هذه الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة لعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والبعيد، قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة، وقد تم تأسيس هذا الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000، حيث حدد هذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق مع العلم أنه قد أدخلت تعديلات على بعض القواعد المسيرة للصندوق من خلال كل من قانون المالية لسنة 2004، وقانون المالية التكميلي لسنة 2006.[2]

---

[1]- بوفليح نبيل، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية**، أكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 04، 2010، ص 82.

[2]- بوفليح نبيل ولعاطف عبد القادر، **فعالية صندوق ضبط كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر** ، مداخلة ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 2008، جامعة فرحات عباس سطيف، 07-08 أفريل 2008، ص 5

1 - **نوع الصندوق:** هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط حسابات التخصيص الخاص، أهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية "البرلمان"، وقد أنشأت بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000 والذي ينص على مايلي:

يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" ويقيد في هذا الحساب:[1]

- **في باب الإيرادات**

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

- **في باب النفقات**

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية.
- تخفيض الدين العمومي.

إن الوزير المكلف بالمالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الحساب وتحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

من خلال نص المادة أعلاه نستنتج بعض الملاحظات الهامة حول هذا الصندوق: [2]

- إن صندوق ضبط الإيرادات (الموارد) هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخزينة العمومية.
- إن وظائف الصندوق حددت أساسا على مايلي:
- امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية والذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية.
- تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية.

[1]- المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان سنة 2000، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

[2]- بوفليح نبيل، **صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، العدد 01، ص- ص: 241-242.

- تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها ويتم ذلك عن طريق تسديد المديونية العمومية الداخلية والخارجية والتي قد حان سدادها والتسديد المسبق للمديونية العمومية.

ولقد تم تعديل المادة 10 ضمن قانون المالية لسنة 2004 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 حيث أضافت المادة 66 من ذات القانون تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسديد للمديونية الخارجية في باب الإيرادات دون أي تغيير على باب النفقات، كما قام قانون المالية لسنة 2006 بتعديل هذه المادة حيث وضح هذا القانون أن صندوق ضبط الإيرادات يقوم بتمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار [1]، وهو حد أدنى لا يمكن للحكومة التصرف فيه، تم إضافة بند لاستخدامات إيرادات صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الخزينة العمومية بموجب قانون المالية لسنة 2017 يتعلق بإلغاء الحد الأدنى الاحتياطي الذي لا يمكن التصرف فيه [2]، وكخلاصة مما سبق نقدم الشكل الموالي يوضح عمليات صندوق ضبط الإيرادات.

الشكل رقم (12): عمليات صندوق ضبط الإيرادات

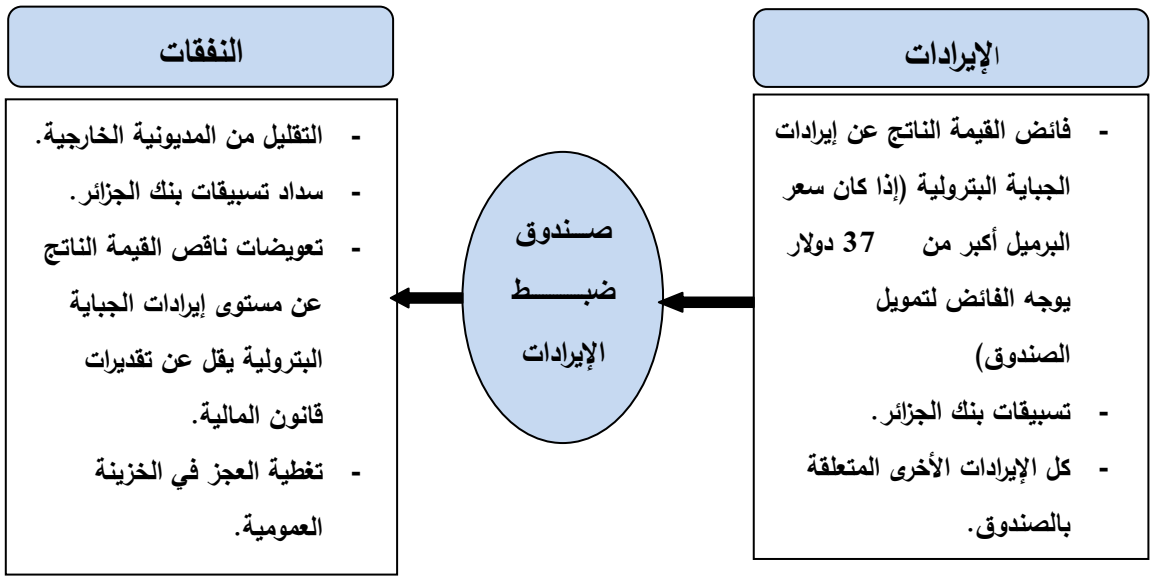

المصدر: فوقه فاطمة بوفليح نبيل، انعكاسات الأزمة النفطية لـ 2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر مع التركيز على صندوق ضبط الموارد، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 11، 2017، ص 149.

[1]- **المادة 66** من قانون رقم 03-22 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 28 ديسمبر 2003 ليتضمن قانون المالية 2004.
[2]- **المادة 121** من القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتعلق بقانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد رقم 77، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016، ص50.

2 - مصادر تمويل الصندوق

ومن أهم مصادر تمويل صندوق ضبط الإيرادات الجباية البترولية حيث تعتبر أهم مصدر يعتمد عليه هذا الصندوق وهناك مصادر أخرى إلا أنها تعتبر أقل أهمية من المصدر الأول، تتمثل في تسبيقات بنك الجزائر لسير المديونية الخارجية بطريقة فعالة وكذلك كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.[1]

ثانيا- دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر

يمكن حصر أهم دوافع إنشاء صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر فيما يلي:[2]

1. **تأثير تبعية الاقتصاد الجزائري إلى قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي:** إن ارتفاع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي والتي فاقت خلال 1996-2000 ما نسبته 29.68% وفي سنة 2000 نسبة 39.4% يؤكد الأهمية النسبية المتزايدة لهذا القطاع، وهو ما يجعل النمو الاقتصادي مرهون بمعدل نمو قطاع المحروقات والتقلبات الحاصلة في أسعاره وحجم استثماراته وإنتاجه.
2. **تأثير المحروقات على الموازنة العامة للدولة:** تعتبر الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات الدولة، فقد فاقت مساهمة الجباية البترولية من إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى غاية سنة 2000 بنسبة 64% وسجلت أعلى نسبة لها في سنة 2000 قدرت بـ 76.86%، وهو ما يؤكد تأثر وارتباط الموازنة العامة للدولة بشكل جد مباشر بالتقلبات الحاصلة في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهو ما يجعل القدرة على الاستمرار في تمويل برامج التنمية الاقتصادية واستقراره مرهونة بهذه التقلبات ارتفاعا وانخفاضا.
3. **تأثر قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات:** باعتبار أن الصادرات من المحروقات تشكل أكثر من 94% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهي المصدر الأساسي لتشكيل العملة الصعبة في الجزائر فإن أي تغيير في أداء قطاع المحروقات في الجزائر وأسعارها يؤثر على توازن الميزان التجاري ومنه ميزان المدفوعات.

[1]- بساس سارة، **دور الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة " دراسة حالة الجزائر للفترة 1980-2013"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2014-2015، ص 133.

[2]- لطرش ذهبية وكتاف شافية، **فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000-2017**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 03، العدد 05، جوان 2018، ص 29.

4 **تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية وعدم استقرارها:** تتسم أسعار المنتجات الطاقوية بالتذبذب وعدم الاستقرار على مستوى الأسواق الدولية نظرا لارتباطها بمجموعة من عوامل العرض والطلب والعوامل الجيوسياسية، وهو ما يجعل الدولة الريعية على غرار الجزائر متلقية لمختلف الصدمات الناتجة خاصة عن تراجع أسعارها، وأمام هذا الوضع وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى البحث عن آلية كفيلة بامتصاص الفوائض المالية النفطية المتراكمة في حالة ارتفاع أسعار المحروقات والاحتفاظ بها في شكل احتياطات توجه لتغطية الصدمات السلبية الناتجة عن انخفاض الأسعار.

5 **رواج وانتشار ظاهرة إنشاء الصناديق السيادية في معظم الدول النفطية:** لجأت الجزائر إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات كرد فعل على ظاهرة إنشاء صناديق الثروة السيادية في معظم الدول النفطية لا سيما دول الخليج العربي كالإمارات العربية المتحدة وقطر والسعودية والكويت، ونجاح الكثير منها في ضمان استدامة تمويل عملية التنمية الاقتصادية وتوفير مورد تمويلي مستدام يكفل حقوق الأجيال القادمة[1].

ثالثا- أهداف صندوق ضبط الإيرادات

يهدف إنشاء صندوق ضبط الإيرادات للأغراض التالية:[2]

1 معالجة المشكلات الناشئة مثل تقلب إيراد النفط ومن ثمة تجنب الصدمات، وبالتالي فهي تمثل صناديق تثبيت أو ضبط.

2 ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وبالتالي فهي تمثل صناديق ادخار.

3 تمويل عجز الميزانية العامة للدولة في حالة وجوده وبالتالي فهي تمثل صناديق تمويل.

4 تسديد المديونية العمومية للدولة سواء الداخلية أو الخارجية منها.

إلا أن الغرض الرئيسي الذي أنشأ من أجله الصندوق هو امتصاص فائض الإيرادات وتعويض النقص الخاص في إيرادات الميزانية، وبالتالي فهو موجه لضبط الميزانية العامة للدولة وتخفيض قيمة الدين العمومي، مع إبقاء عجز الميزانية للدولة في المستوى المقرر في قانون المالية وتمويل هذا العجز.

[1]-لطرش ذهبية وكتاف شافية، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2]- غزازي عماد، **الصناديق السيادية ودورها في علاج العجز المالي صندوق ضبط الموارد أنموذجا**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، 2015، المجلد 04، العدد 02، ص 209.

ومن المعروف أن إيرادات الميزانية العامة في الجزائر تأتي غالبيتها من الجباية البترولية، فهذا الارتفاع في الأسعار أدى إلى ارتفاع في الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية وعلى هذا الأساس فإن الحكومة قد اتخذت إجراءات ومعايير صارمة أثناء إعدادها لقانون المالية 2000 من خلال اعتمادها على سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات قدره 19 دولار تقدر من خلال إيرادات الميزانية العامة هذا السعر يتم تحديده بناءا على المعطيات المتوفرة على تقلبات الأسعار في الأسواق الدولية.

الشكل رقم(13):أهداف والتعديلات التي عرفها صندوق ضبط الإيرادات

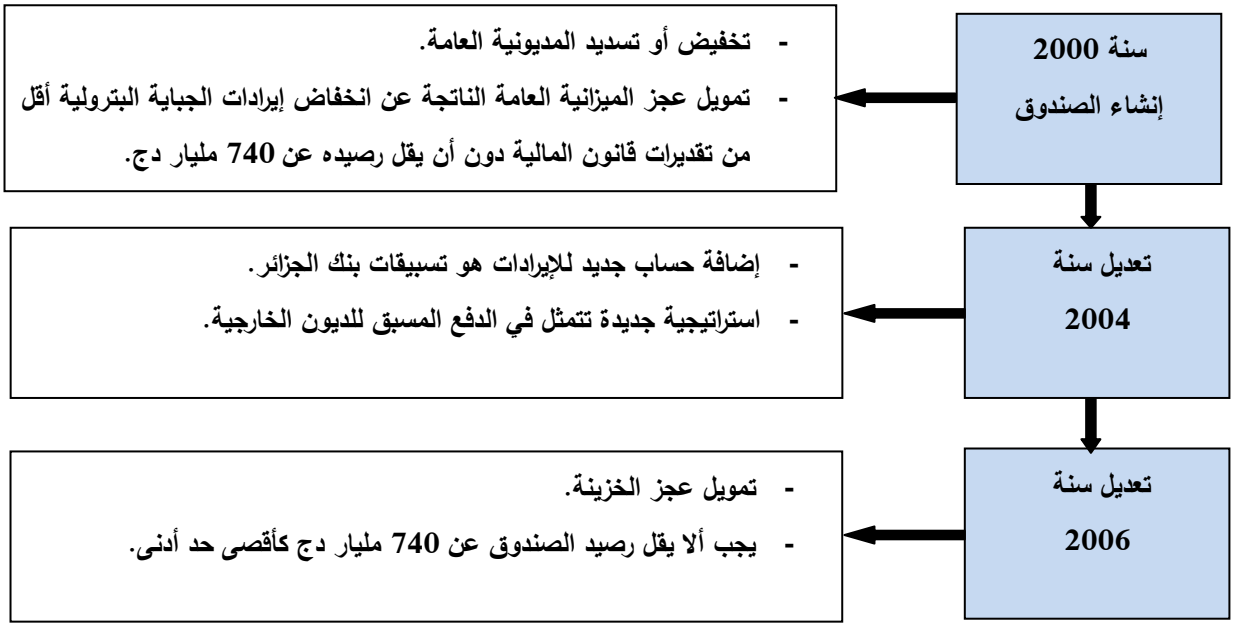

المصدر: بن عبد الفتاح دحمان و حدادي عبد الغني ، **فعالية صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض النفطية في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، العدد06، سبتمبر 2016، ص69.(بتصرف)

المطلب الثاني: فعالية الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الإيرادات

من أهم مصادر تمويل صندوق ضبط الإيرادات هو فائض الجباية البترولية الناتجة عن تجاوزها تقديرات قانون المالية، وقد أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر لتسيير المديونية إلا أنه يعتبر أقل أهمية من المصدر الأول والجدول التالي يوضح مدى مساهمة الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2018)

الجدول رقم(17): مساهمة الجباية البترولية في تمويل صندوق ضبط الإيرادات الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي إيرادات الجباية البترولية المحققة (1)	الجباية البترولية حسب قانون المالية(2)	فائض الجباية البترولية ** (3)=(2)-(1)	تسبيقات بنك الجزائر	متوسط سعر البرميل من النفط دولار/ للبرميل	السعر المرجعي للبرميل في موازنة الدولة
2000	1173.237	720.000	435.237	-	28.80	19
2001	964.464	840.600	123.864	-	23.12	19
2002	942.904	916.400	26.504	-	24.80	22
2003	1284.974	836.060	448.914	-	28.1	19
2004	1485.699	862.200	623.499	-	38.66	19
2005	2267.836	899.000	1368.836	-	54.64	19
2006	2714.000	916.000	1798.000	-	65.85	19
2007	2711.848	973.000	1738.848	607.956	74.95	19
2008	4003.559	1715.400	2288.159	-	99.97	19
2009	2327.675	1927.000	400.675	-	62.25	37
2010	2820.010	1501.700	1318.310	-	80.15	37
2011	3829.720	1529.400	2300.320	-	112.94	37
2012	4054.349	1519.040	2535.309	-	111.04	37
2013	3678.131	1615.900	2062.231	-	108.97	37
2014	3388.050	1577.730	1810.320	-	100.23	37
2015	2275.132	1722.940	552.192	-	53.06	37
2016	1781.100	1682.550	98.550	-	45.00	37
2017	2126.987	2126.987	0	-	54.05	37
2018*	2787.106	2349.694	437.412	-	71.77	37

المصدر: من إعداد الطالبة عن تقارير بنك الجزائر لسنوات (2003-2005-2010-2015-2017)، المديرية العامة للتقدير والسياسات في:http://www.dgpp-mf.gov.dz/، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25.

2018*: المديرية العامة للتقدير والسياسات في: http://www.dgpp-mf.gov.dz /، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25.

** (3) فائض قيمة الجباية البترولية= قيمة الجباية البترولية المحصلة الفعلية – الجباية البترولية وفقا لقانون المالية

من خلال الجدول نلاحظ أن الجباية البترولية هي الوحيدة التي ساهمت في تمويل صندوق ضبط الإيرادات، فقد عرفت انتعاشا كبيرا خلال الفترة(2000-2001) حيث تمول هذا الصندوق منذ إنشائه سنة 2000 إلى غاية 2017 بمبلغ قدره 19929.768 مليار دج، ونلاحظ أن أول فائض لقيمة الجباية البترولية سنة إنشائه بلغ 435.237 مليار دج ثم انخفض الفائض إلى 123.864 مليار دج، 26.504 مليار دج سنتي 2001 و2002 بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية سنة 2001 من جراء تراجع أسعار النفط في السوق الدولية واعتماد سعر مرجعي قدر بـ 22 دولار للبرميل سنة 2002 بعدما كان 19 دولار للبرميل سنة 2001.

لكن فترة (2003-2008) عرفت تزايد الموارد الموجهة للصندوق من خلال ارتفاع إيرادات الجباية البترولية حيث بلغت سنة 2003 مبلغ 448.914 مليار دج وفي سنة 2008 مبلغ 2288.159 مليار دج وهو أكبر مبلغ تساهم به الجباية البترولية منذ إنشاء هذا الصندوق، رغم أن السعر المرجعي لإعداد الميزانية ارتفع إلى 37 دولار للبرميل.

سنة 2009 انخفضت أسعار النفط في الأسواق العالمية وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية التي مست الاقتصاد العالمي وخاصة الدول ذات الاستهلاك الكبير للنفط، فكان له تأثير كبير على فائض الجباية البترولية حيث بلغت قيمتها سنة 2009 مبلغ 400.675 مليار دج، بعد ذلك عاود الارتفاع سنتي 2011 و 2012 حيث بلغت هذه المساهمة على التوالي مبلغي 2300.320 مليار دج و2535.309 مليار دج ثم بدأت هذه الفوائض بالانخفاض تدريجيا إلى أن تصل إلى أدنى قيمة لها سنة 2016 حيث بلغت هذه الفوائض 98.550. مليار دج، وكان لقانون المالية 2017 قد ألغى العتبة المرتبطة بالرصيد الأدنى الأقصى الإجباري الخاص بهذا الصندوق والذي حدد بـ 740 مليار دج من أجل امتصاص الجزئي لعجز الخزينة 2017 نتيجة لتراجع فوائض الجباية البترولية، وعرف الصندوق للمرة لأولى في تاريخه رصيدا منعدما بعدما تم استنفاذ رصيده بالكامل في تغطية العجز الموازني، و استعانت الجزائر بالمديونية الداخلية لتمويل عجز الموازنة، أما سنة 2018 فقد عرف صندوق ضبط الإيرادات تحسنا بسبب تحسن أسعار البترول حيث بلغ رصيده 305.500 مليار دج.

خصصت الدولة حصصا متزايدة من عائدات البترول لصندوق ضبط الإيرادات بدلا من استخدامها لتطوير القطاع مما يخلق قيمة مضافة تسمح على المدى المتوسط والطويل وتحسين قدرة الاقتصاد على استيعاب عائدات البترول وتحسن النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل[1].

المطلب الثالث: صندوق ضبط الإيرادات وتقلبات أسعار البترول(2000-2018)

إن الوضعية المالية لصندوق ضبط الإيرادات هي رهينة متغيرين أساسيين:أولهما تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية على اعتبار أن فائض الجباية البترولية هو المصدر الرئيسي لتغذية الصندوق، والثاني تطور الوضعية المالية للخزينة فكلما زادت معدلات العجز زادت سرعة استنزاف موارد صندوق ضبط الإيرادات، وفيما يلي الجدول التالي يوضح تطور الأرصدة المالية لصندوق ضبط الإيرادات وعلاقتها بأسعار البترول خلال الفترة (2000- 2018)

[1]-Haoua Kahina، **L'impect des fluctuations du prix de pétrole sur les indicateurs économiques en Algérie,** Diplôme de magister, faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion, Université mouloud Mammeri Tizi-Ouzou, Algérie,2012,p 207.

الجدول رقم (18): تطور أسعار البترول ورصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: (ص ض إ) مليون دينار أسعار البترول: دولار/ البرميل

السنوات	متوسط أسعار البترول	نسبة تطور متوسط أسعار البترول	رصيد الصندوق	نسبة تطور رصيد الصندوق
2000	28,8	/	232137	/
2001	23,12	-19,72	171534	-26,11
2002	24,8	7,27	27298	-84,09
2003	28,1	13,31	320892	1075,51
2004	38,66	37,58	721688	124,90
2005	54,64	41,33	1842686	155,33
2006	65,85	20,52	2931045	59,06
2007	74,95	13,82	3215530	9,71
2008	99,97	33,38	4280073	33,11
2009	62,25	-37,73	4316465	0,85
2010	80,15	28,76	4842837	12,19
2011	112,94	40,91	5381702	11,13
2012	111,04	-1,68	5633751	4,68
2013	108,97	-1,86	5563511	-1,25
2014	100,23	-8,02	4408159	-20,77
2015	53,06	-47,06	2073846	-52,95
2016	45	-15,19	784458	-62,17
2017	54,05	20,11	0	-100,00
2018*	71,77	32,78	305500	/

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات (2003-2005-2010-2015-2017)، المديرية العامة للتقدير والسياسات في: http://www.dgpp-mf.gov.dz/، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25. 2018*: المديرية العامة للتقدير والسياسات في: http://www.dgpp-mf.gov.dz /، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25.

الشكل رقم (14): التطور النسبي لأسعار البترول ورصيد صندوق ضبط الإيرادات (2000-2018)

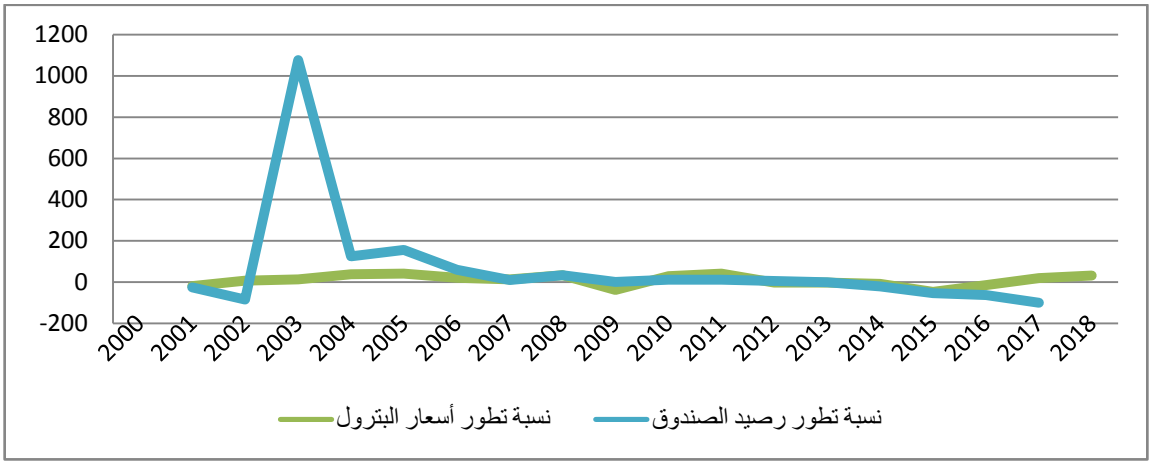

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم(18)

من خلال معطيات الجدول السابق والمنحنى البياني نلاحظ أن موارد الجباية البترولية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار البترول في السوق الدولية الذي يعتبر المتغير الخارجي، فأي تغير في أسعار البترول بالضرورة يؤدي إلى حدوث تغير في موارد صندوق ضبط الإيرادات.

شهدت الفترة الممتدة بين سنة 2000 و2002 تراجع هام في رصيد صندوق ضبط الإيرادات بانتقاله من 232137 مليون دج إلى 27978 مليون دج وهذا راجع إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، بانتقاله من سعر 28.80 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 24.80 دولار للبرميل سنة 2002، وقد تم تعديل قواعد العمل المنظمة لنشاط صندوق ضبط الإيرادات سنة 2004 اتسمت بإدخال مورد جديد للصندوق تمثل في تسبيقات بنك الجزائر من أجل دعم عمليات الصندوق الخاصة بالسداد المسبق للمديونية الخارجية وعدلت أهداف الصندوق لتمويل عجز المديونية العمومية .

شهد رصيد الصندوق ارتفاعا خلال الفترة 2004 إلى 2013 الناتجة عن استمرار ارتفاع أسعار البترول من سعر 38.66 دولار للبرميل سنة 2004 إلى 108.97 دولار للبرميل سنة 2013، وابتداء من سنة 2014 عرفت الجباية البترولية انخفاضا مقارنة بالفترة السابقة وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول، حيث انخفضت لمقدار النصف في الربع الأخير من عام 2014 بعد أن كانت في سنة 2013 ب 108.97 دولار للبرميل الذي جعل صندوق ضبط الإيرادات ينخفض رصيده إلى

4408159 مليون دج، غير أن موارد الصندوق عرفت تقلبات كبيرة في الآونة الأخيرة متأثرة هي الأخرى بتراجع أسعار البترول وقد تآكلت موارد الصندوق سنتي 2015 و 2016 بسبب ارتفاع قيمة العجز الحاصل في الموازنة العمومية ولجوء الحكومة لاقتطاع جزء من موارده لتغطية ذلك العجز.

وتتكون هذه الموارد من 740 مليار دج هو المبلغ الذي تم تجميده في هذا الصندوق نظرا لكونه الرصيد الأدنى الإجباري منذ جوان 2016 الناتجة من فوائض الجباية البترولية مع اعتماد سعر مرجعي للميزانية بـ 37 دولار، قد ألغى العتبة المرتبطة بالرصيد الأدنى الأقصى والإجباري الخاص بهذا الصندوق الذي حدد بـ 740 مليار دج من أجل الامتصاص الجزئي لعجز الخزينة سنة 2017 نتيجة تراجع فائض الجباية البترولية منذ السداسي الثاني لسنة 2014، أما سنة 2018 فقد عرف رصيد الصندوق تحسنا حيث بلغ قيمته 305500 مليون دج بسبب ارتفاع أسعار البترول 71.77 دولار/ البرميل.

وعليه يمكن القول أن أسعار النفط له تأثير مباشر على رصيد صندوق ضبط الإيرادات ويمكن حصر أسباب هذا الانخفاض في عدة عوامل:[1]

1 -ففي جانب العرض حدثت زيادة في الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري وقد تزامنت هذه الزيادة مع صدور تشريع أمريكي يرفع الحظر عن صادرات النفط الأمريكية للخارج، وفي جانب الطلب تراجع الطلب العالمي عما كان متوقعا بسبب بطء النمو الاقتصادي العالمي خاصة بعد أن تأثر بتراجع معدلات النمو المحققة في الاقتصاد الصيني.
2 -تحول في سياسة منظمة الأوبك من استهداف يعر معين للحفاظ على حصتها من السوق، خاصة بعد رفع العقوبات على إيران وعودتها إلى السوق.
3 -الرؤية العالمية الجديدة الداعية إلى التحول الطاقوي وتنويع مصادر الطاقة المتجددة في سياق الحديث عن المجتمعات الصديقة للبيئة وتقدم تكنولوجيا الطاقات النظيفة في ظل تخطيط القارة الأوربية للتوقف عن استيراد النفط والغاز بحلول عام 2050، والتحول نهائيا إلى الطاقات المتجددة.
4 -المتغيرات الجيوسياسية واستعمال أسعار النفط كأداة للضغط على بعض الدول المصدرة لترويضها في مجال سياساتها الخارجية، خاصة بالنسبة للدول التي لا تسير في الفلك الأمريكي.

[1]- نبيل بوفليح، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 85.

ومن المتوقع أن تكون لهبوط أسعار النفط آثار وتداعيات سلبية خطيرة على موازين المالية العامة والمعاملات التجارية للبلدان المنتجة للنفط، لا سيما تلك التي تعتمد اعتمادا كبيرا على عائدات النفط في الجزائر.

المطلب الرابع: موارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2018)

تتمثل موارد صندوق ضبط الإيرادات في إيرادات الجباية البترولية فقط، فأصبح الهدف الرئيسي لإنشاء هذا الصندوق هو تمويل عجز الخزينة العمومية الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية عن السعر المرجعي إضافة إلى تخفيض الدين العمومي، ومن خلال هذه النقطة سنقوم بتقييم وتحليل استخدامات صندوق ضبط الإيرادات لأداء الوظائف المحددة له.

الجدول رقم (19): موارد واستخدامات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليار دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	00	232.137	171.534	27.978	320.892	721.688	1842.686	2931.045
الجباية البترولية حسب قانون المالية	720.000	840.600	916.400	836.060	862.200	899.000	916.000	973.000
الجباية البترولية الفعلية	1173.237	964.464	942.904	1284.974	1485.699	2267.836	2714.000	2711.848
فائض قيمة الجباية البترولية	435.237	123.864	26.504	448.914	623.499	1368.836	1798.000	1738.848
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الموارد	435.237	365.001	198.038	476.892	944.391	2090.524	3640.686	4669.893
سداد أصل الدين العمومي	221.100	1984.467	170.060	156.000	222.703	247.838	618.111	314.455
سداد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	607.956
تمويل عجز الخزينة العمومية	0	0	0	0	0	0	91.530	531.952
مجموع الاستخدامات	221.100	184.467	170.060	156.000	222.703	247.838	709.641	1454.363
رصيد الصندوق في نهاية السنة	232.137	171.534	27.978	320.892	721.688	1842.686	2931.045	3215.530
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	3215.531	4280.072	4316.465	4842.837	5381.702	5633.751	5563.511	4408.159
الجباية البترولية حسب قانون المالية	1715.400	1927.000	1501.700	1529.400	1519.040	1615.900	1577.730	1722.940
الجباية البترولية الفعلية	4003.599	2327.675	2820.010	3829.720	4054.349	3678.131	3388.050	2275.132
فائض قيمة الجباية البترولية	2288.159	400.675	1318.310	2300.320	2535.309	2062.231	1810.320	552.192
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0
مجموع الموارد	5503.690	4680.747	5634.775	7143.153	7917.011	7695.982	7373.831	4960.351
سداد أصل الدين العمومي	465.437	0	0	0	0	0	0	0
سداد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0	0	0	0	0	0
تمويل عجز الخزينة العمومية	758.180	364.282	791.938	1761.455	2283.260	2132.471	2965.672	2886.505
مجموع الاستخدامات	1223.617	364.282	791.938	1761.455	2283.260	2132.471	2965.672	2886.505
رصيد الصندوق في نهاية السنة	4280.073	4316.465	4842.837	5381.702	5633.751	5563.511	4408.159	2073.846
السنة	2016	2017	2018					
رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	2073.846	748.458	0					
الجباية البترولية حسب قانون المالية	1682.550	2126.987	2349.694					
الجباية البترولية الفعلية	1781.100	2126.987	2787.106					
فائض قيمة الجباية البترولية	98.550	0	437.412					
تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0					
مجموع الموارد	2172.396	784.458	437.412					
سداد أصل الدين العمومي	0	0	0					
سداد تسبيقات بنك الجزائر	0	0	0					
تمويل عجز الخزينة العمومية	1387.938	748.458	131.212					
مجموع الاستخدامات	1387.938	748.458	131.912					

المصدر: المديرية العامة للتقدير والسياسات في: http://www.dgpp-mf.gov.dz/، تاريخ الاطلاع:2020/03/25.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن موارد صندوق ضبط الإيرادات متأتية من فوائض الجباية البترولية، أما الإيرادات المتأتية من طرف بنك الجزائر كتسبيقات تكاد تكون معدومة وقد تم استخدام موارد صندوق ضبط الإيرادات لتسديد الدين العمومي وتمويل عجز الخزينة العمومية (حسب تعديلات سنة2006) وسوف نقوم بتحليل وتقييم استخدامات صندوق ضبط الإيرادات من خلال مايلي:

1 - مهام صندوق ضبط الإيرادات في تخفيض الدين العمومي

إن من مهام التي يقوم بها صندوق ضبط الإيرادات هي تخفيض الدين العمومي سواء الداخلي والخارجي، وهو ما تم فعلا خلال الفترة (2000-2008)، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن استخدامات صندوق ضبط الإيرادات لتخفيض الدين العمومي ويتبين لنا أن إجمالي اقتطاعات الصندوق خلال الفترة (2000-2005) كانت توجه لسداد الدين العمومي بنسبة 100%، حيث يمكن تفسيره لعدم لجوء الدولة لاستخدام متاحات الصندوق لتمويل عجز الميزانية وذلك بسبب الارتفاع في أسعار البترول الذي تجاوز طول هذه الفترة السعر المرجعي، في هذه الفترة نلاحظ أن نسبة الاقتطاعات من الصندوق لتسديد الدين العمومي سنة 2000 كانت 221.100 مليار دج لترتفع نسبة الاقتطاعات سنة 2005 بـ 247.838 مليار دج، وبلغت أكبر قيمة اقتطاع سنة 2006 حيث بلغت قيمتها 618.111 مليار دج.

أما خلال الفترة (2006-2008) نلاحظ انخفاض نسبة الاستخدامات الموجهة لتخفيض الدين العمومي ويرجع السبب للتعديلات الحاصلة على أهداف الصندوق سنة 2006(تمويل عجز الميزانية ويجب أن لا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج)، حيث توسعت أهداف الصندوق لتشمل تمويل الخزينة بحيث أصبحت الحكومة تمول عجز الميزانية عن حساب الدين العمومي.

يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2008 نجح بنسبة كبيرة بتخفيض الدين العمومي والداخلي والخارجي، حيث بلغت جميع اقتطاعاته مبلغ 2600.171 مليار دج خلال فترة الدراسة (2000-2018).

2 - تخصيص صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الخزينة العمومية

عرف صندوق ضبط الإيرادات تدخلات سنوية لتمويل عجز الميزانية خاصة بعد التعديلات التي أدخلت على موارد الصندوق سنة 2006 والجدول الموالي يبين مدى تدخل الصندوق في تمويل عجز الميزانية للفترة (2006-2018)

الجدول رقم (20): اقتطاعات صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الخزينة العمومية خلال الفترة (206-2018) **الوحدة: مليار دج**

السنوات	اقتطاعات صندوق ضبط الإيرادات	نسبة تطور اقتطاعات صندوق	رصيد الخزينة العمومية	نسبة تطور رصيد الخزينة	نسبة تمويل العجز %
2006	91,53	/	-647,31	/	14,14%
2007	531,952	481,18	-1281,954	98,04	41,49%
2008	758,18	42,53	-1381,158	7,74	54,89%
2009	364,282	-51,95	-1113,701	-19,36	32,70%
2010	791,938	117,40	-1496,476	34,37	52,92%
2011	1761,455	122,42	-2468,847	64,98	71,34%
2012	2283,26	29,62	-3246,197	31,49	70,33%
2013	2132,471	-6,60	-2205,954	-32,04	96,66%
2014	2965,672	39,07	-3185,994	44,43	93,05%
2015	2886,505	-2,67	-3172,34	-0,43	90,98%
2016	1387,938	-51,92	-2343,735	-26,12	59,21%
2017	748,458	-46,07	1590,283	-167,85	49,32%
2018	131,912	-82,38	-1952,532	-222,78	6,75%

المصدر: من اعداد الطالبة عن المديرية العامة للتقدير والسياسات في: http://www.dgpp-mf.gov.dz/، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25

الشكل رقم(15): نسبة تطور كل من اقتطاعات صندوق ضبط الإيرادات و عجز الخزينة العمومية(2000-2018)

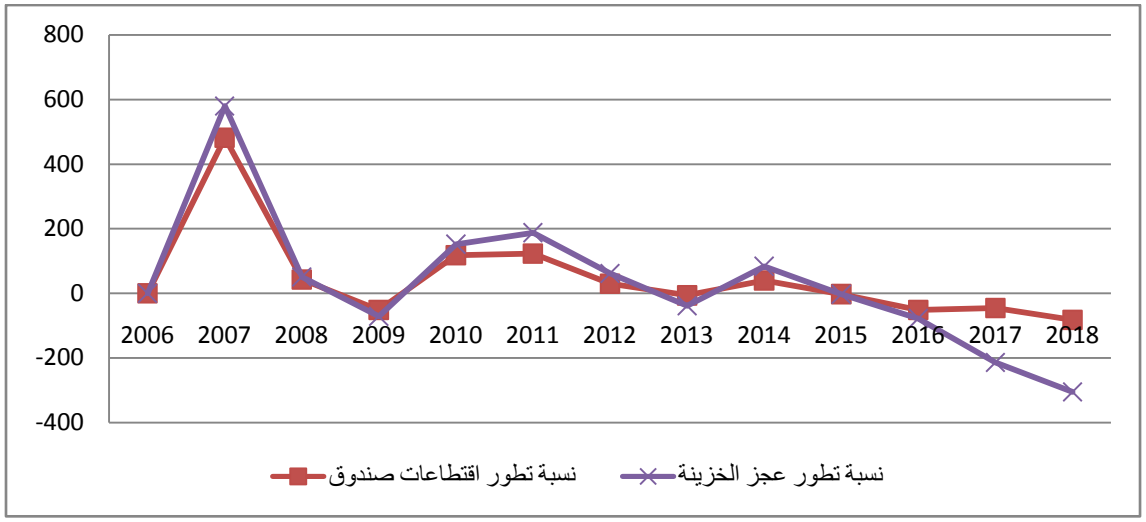

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم(20)

من خلال الجدول والشكل السابق نلاحظ أنه اقتطع من الصندوق مبلغ 91.530 مليار دج لتمويل عجز الميزانية سنة 2006 و المقدرة بـ: 647.310 مليار دج ونسبة تغطية بلغت 14.14%، أما سنة 2007 بلغت قيمة الاقتطاعات من الصندوق 1454.363 مليار دج، فقد عرف الصندوق خلال سنة 2007 ثلاث تحويلات إلى ثلاث جهات أولا تمثل في تخفيض الدين العمومي بقيمة 314.455 مليار دج وثانيا تسديد تسبيقات بنك الجزائر والتي قدرت بـ 607.956 مليار دج وثالثا لتمويل عجز الخزينة العمومية والتي قدرت بـ 531.952 مليار دج.

ثم ابتداءا من 2009 أصبحت موارد صندوق ضبط الإيرادات توجه لتمويل الخزينة العمومية بنسبة 100% وهذا راجع لعدة أسباب منها:[1]

1 – التخلص النسبي للمديونية وتراجع الحكومة في اعتمادها على المديونية لتمويل عجز الميزانية.

2 – التزايد المستمر لعجز الميزانية بسبب تطبيق برامج الانتعاش الاقتصادي لتحفيز الطلب الداخلي وعدم كفاية السعر المرجعي لتغطية التزايد المستمر للإنفاق العام.

3 – تواصل ارتفاع أسعار النفط مما قلل من مخاوف الحكومة بشأن حدوث صدمات نفطية في المدى المتوسط، الأمر الذي شجعها على استعمال موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الموازني

[1]- عيساني العارم، **دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2000-2015**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي الونشريسي تسمسيلت، الجزائر، العدد 03، مارس 2018، ص 129.

الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي مع المحافظة دائما زيادة التضخم عن طريق تمويل نسبة معينة من العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق.

نظرا للعجز الكبير الذي عرفته الخزينة العمومية والمقدر بـ 3185.944 مليار دج بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 2014 مسجلة 100.23 دولار للبرميل واستمرت هذه الأسعار في الانخفاض سنة 2015 حيث هوت إلى 53.06 دولار للبرميل، ويرجع ذلك إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب بطء نمو الاقتصاد العالمي وإلى الزيادات في كتلة الأجور خاصة وأنها بأثر رجعي منذ سنة 2008، وفي سنة 2016 انخفضت الاقتطاعات إلى 1387.938 مليار دج نتيجة لانخفاض العجز من 3172.340 مليار دج سنة 2015 إلى 2343.735 مليار دج سنة 2016 ويرجع السبب إلى إنخفاض موارد الصندوق بسبب إنخفاض اسعار البترول هذا من جهة ومن جهة أخرى ترشيد الانفاق العام بسبب سياسة التقشف التي اتبعتها الدولة، و بالرغم من جميع هذه الاقتطاعات بقي الصندوق يحتوي على أصول مالية قدرها 784.458 مليار دج كرصيد أدنى سنة 2016.

نظرا لشح موارد الدولة جاء قانون المالية بالجديد لصندوق ضبط الإيرادات بحيث تم إلغاء سقف الرصيد الأدنى للسحوبات حيث نصت المادة 10 في الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة في 29 ديسمبر 2016 في باب النفقات على:

- تمويل عجز الميزانية.
- تخفيض المديونية العمومية.[1]
- وبناءا على ذلك فقد تم إلغاء سقف الحد الأدنى الواجب الاحتفاظ به والمقدر بـ 740 مليار دج من أجل الاستمرار في مواصلة استيعاب عجز الميزانية جزئيا.

أما سنة 2017 انخفضت الاقتطاعات إلى 784.458 مليار دج نتيجة لانخفاض العجز إلى 1590.283 مليار دج سنة 2017 وبلغت نسبة تغطية العجز 49.32%، ويرجع السبب إلى نفاذ موارد الصندوق حيث بلغ رصيده 0 مليار دج سنة 2017 بسبب إلغاء سقف الحد الأدنى الواجب الاحتفاظ به، أما سنة 2018 عرف صندوق ضبط الإيرادات انتعاشا بسب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث بلغ رصيده مبلغ 305.500 مليار دج ، وبلغت الاقتطاعات 131.912 مليار

[1]- **المادة 10**، الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016 م المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1438 ه.

دج لتغطية عجز الخزينة المقدر بـ 1952.532 مليار دج بنسبة 6.75%،حيث بلغت جميع اقتطاعاته مبلغ 16871.643 مليار دج خلال فترة الدراسة(2000-2018).

من خلال الجدول نلاحظ مدى مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الخزينة العمومية حيث ارتفعت النسبة من 14.14% إلى أعلى نسبة لها سنة 2013 قدرت بـ 96.66% وخلال هذه الفترة عرفت الجزائر توسعا كبير في الانفاق العام وانتعاش اسعار البترول، وبدأت نسبة التمويل بالانخفاض تدريجيا إلى أن بلغت أدنى نسبة لها قدرت بـ 6.75% سنة 2018، ويعمل صندوق ضبط الإيرادات كآلية ادخار من خلال امتصاص الفوائض المتأتية من الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار البترول، ومساهمته الفعالة في تحقيق وتعديل التوازنات المالية للخزينة العمومية للدولة، فضلا عن تخفيف المديونية الخارجية إلى أدنى مستويات لها.

المبحث الثاني: مساهمة الجباية البترولية في تمويل الانفاق العام في الجزائر (2000-2018)

نتيجة للانتعاش المالي للاقتصاد الوطني ونتيجة لارتفاع الإيرادات العامة وخاصة إيرادات الجباية البترولية بفضل ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية ، باشرت الجزائر في انتهاج سياسة توسعية ترتكز بالأساس على الإنفاق العام تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي، كما أن كل من الإيرادات و النفقات العامة في الجزائر ترتبط ارتباط شديد بتقلبات حصيلة الجباية البترولية كمصدر أساسي للإيرادات العامة والتي ترتبط بشكل مباشر بتقلبات أسعار البترول، ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تطور إيرادات الجباية البترولية ومدى مساهمتها في نفقات التسيير و التجهيز وكذا التطور النسبي لإيرادات الجباية البترولية والعادية في إجمالي الإيرادات الكلية وأخيرا تأثير تقلبات أسعار البترول على الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2018).

المطلب الأول: التطور النسبي لإيرادات الجباية البترولية والجباية العادية في إجمالي الجباية الكلية خلال الفترة (2000-2018)

تعتمد الدولة في تغطية نفقاتها والقيام بجميع وظائفها على مصدرين هما إيرادات الجباية البترولية بصفة أساسية والجباية العادية، ونظرا للأهمية الكبيرة للجباية البترولية التي عرفت تطورا كبير بسبب انتعاش أسعار البترول الذي انعكس إيجابا على مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة، سوف

نتطرق في هذا المطلب إلى تطور نسب إيرادات الجباية البترولية والجباية العادية في إجمالي الجباية الكلية خلال الفترة (2000-2018) في الجزائر.

الجدول رقم(21): نسبة إيرادات الجباية البترولية والجباية العادية في إجمالي الجباية الكلية خلال الفترة (2000-2018) **الوحدة: مليار دج**

السنوات	إيرادات الجباية البترولية (1)	إيرادات الجباية العادية (2)	إيرادات الجباية الكلية (3)	نسبة إيرادات الجباية البترولية على الجباية الكلية (1) / (3)	نسبة إيرادات الجباية العادية على الجباية الكلية (2) / (3)
2000	1173,2	364,9	1578,1	%76,87	%23,12
2001	964,4	488,5	1505,5	%66,51	%32,44
2002	942,9	595,1	1603,2	%62,86	%37,11
2003	1284,9	624,9	1974,4	%68,37	%31,65
2004	1485,6	652,5	2229,7	%70,44	%29,26
2005	2267,8	723,4	3081,7	%76,34	%23,47
2006	2714,0	840,5	3639,8	%76,89	%23,09
2007	2711,8	883,1	3687,8	%75,83	%23,94
2008	4003,5	1101,6	5190,5	%78,77	%21,22
2009	2327,6	1262,4	3676,0	%65,63	%34,34
2010	2820,0	1470,2	4379,6	%66,33	%33,56
2011	3829,7	1810,4	5790,1	%68,73	%31,26
2012	4054,3	2155,0	6339,3	%66,00	%33,99
2013	3678,1	2279,4	5957,5	%61,73	%38,26
2014	3388,0	2349,9	5738,4	%59,04	%40,95
2015	2275,1	2729,6	5103,1	%46,51	%53,48
2016	1781,1	3329,0	5110,1	%34,97	%65,14
2017	2126,9	3810,3	6182,8	%38,37	%61,62
*2018	2787,1	3964,2	6313,9	%44,14	%62,78

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات (2003-2005-2010-2015-2017)، المديرية العامة للتقدير والسياسات في:http://www.dgpp-mf.gov.dz/، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25.

2018*: المديرية العامة للتقدير والسياسات في: http://www.dgpp-mf.gov.dz /، تاريخ الاطلاع: 2020/03/25.

الشكل رقم (16): نسبة إيرادات الجباية البترولية والجباية العادية في إ جمالي الجباية الكلية (2000-2018)

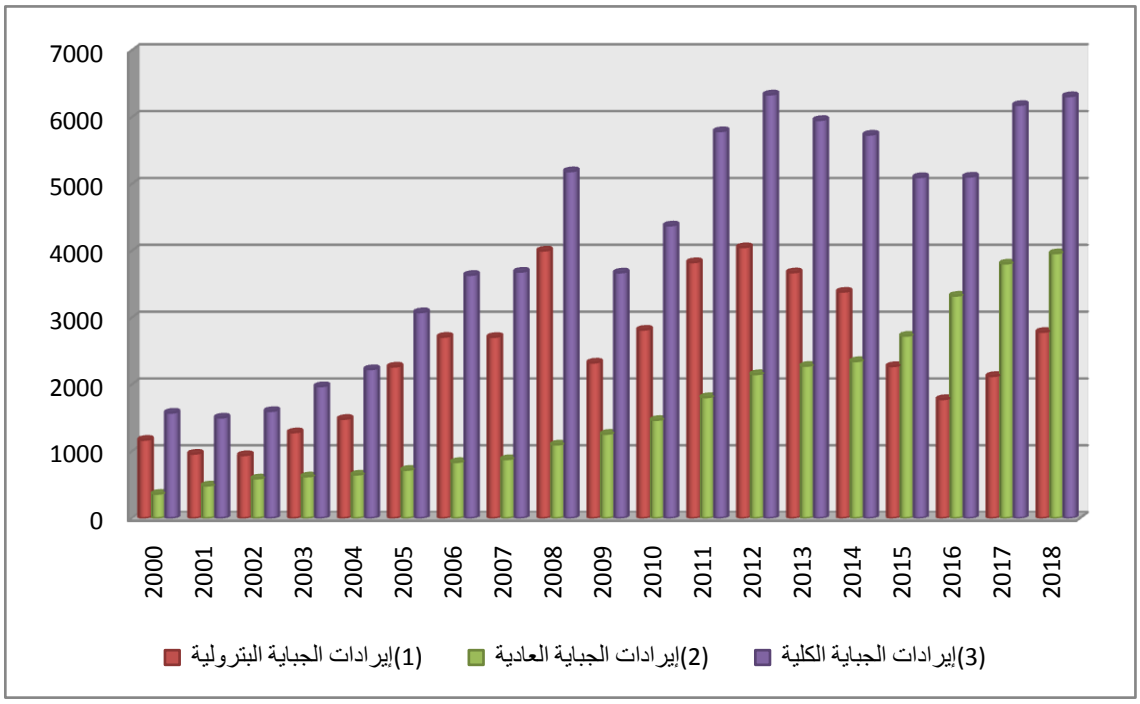

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم(21)

من خلال الجدول والمنحنى نلاحظ أن الجباية البترولية تساهم بنسب عالية جدا في إجمالي الإيرادات الجباية الكلية خاصة في السنوات التي شهدت فيها أسعار البترول ارتفاعا محسوسا إذ تراوحت النسب مابين34.97% و78.77% خلال فترة الدراسة (2000-2018)، أما الجباية العادية لا تتعدي نسبة 65.14% .

1 مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الجباية الكلية

عرفت الجباية البترولية ارتفاعا ابتداء من سنة 2000 نتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث بلغت نسبة الجباية البترولية في إيرادات الجباية الكلية نسبة78.77% أي أكثر من ثلثي الحصيلة الإجمالية للإيرادات الكلية، كما انخفضت سنتي 2001 و2002 إلى 66.51% و62.86% على التوالي بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية خلال هذه الفترة.

شهدت الفترة الممتدة من 2003 إلى 2008 انتعاشا كبيرا في مداخيل الجباية البترولية إذ بلغت إيراداتها سنة 2008 ما قيمته 4088.6 مليار دج محققة بذلك أعلى نسبة مساهمة خلال فترة الدراسة (2000-2018) قدرت بـ 78.77%، ويعود هذا الارتفاع في إيرادات الجباية البترولية للتطور الذي طرأ على أسعار البترول أين وصل المعدل السنوي لسعر البرميل 99.97 دولار للبرميل.

أما خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2016 فقد تراوحت نسب مساهمة الجباية البترولية ضمن إيرادات الجباية الكلية مابين 34.37% و 68.73% ، وهذا التراجع المحسوس لهذه النسب تحت التأثير السلبي لانخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة البترولية سنتي 2014 و 2015 حيث تراجعت خلال سنة 2016 إلى 34.97%، هذا من جهة ومن جهة أخرى التطور الحاصل في إيرادات الجباية العادية وسعي الدولة إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لمواجهة الانعكاسات السلبية للانخفاض المستمر في أسعار البترول ولتفادي العجز الموازني المسجل في السنوات الأخيرة إبتداءا من سنة 2009 إلى غاية سنة 2018.

العلاقة الموجودة بين كل من إيرادات الجباية البترولية وإيرادات الجباية الكلية هي علاقة طردية فكلما ارتفعت إيرادات الجباية البترولية نلاحظ الارتفاع المباشر لإيرادات الجباية الكلية والعكس صحيح، وهذا الارتباط بين هذين المؤشرين نفسره بالاهتمام الكبير الذي توليه الجزائر لنظام المحروقات واعتماد ميزانيتها على إيرادات هذا القطاع، ولهذا عمدت إلى عدة إصلاحات فيما يخص التشريعات و النصوص القانونية لقطاع المحروقات منذ سنة 1986 بإصدار قانون 14/86 الذي هدف إلى فتح سوق للشراكة الأجنبية مع احتفاظ الجزائر بأكبر حصة من أجل جلب رؤوس أموال خارجية، وكذا إصدار القانون 21/91 المعدل الذي هدف إلى توسيع رقعة التدخل للمؤسسة الأجنبية في قطاع المحروقات هذا ما انعكس إيجابا على نسبة الإيرادات النفطية للجزائر ولا ننسى أهم متغير هو سعر البترول الذي ينعكس بشكل مباشر على هذه الإيرادات [1] .

ما يمكن استخلاصه أن للجباية البترولية أهمية كبيرة في هيكل الميزانية إلا أنها تبقى موردا غير مستقرا يخضع لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وأن مساهمة الجباية البترولية إلى إجمالي الجباية الكلية في الجزائر هي نسبة جد مرتفعة تعكس اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات في تمويل

[1]- هندي كريم، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 147-148.

الميزانية، هذا من جهة ومن جهة أخرى تعكس تدني حصيلة عائدات الجباية العادية إلى إجمالي الجباية الكلية.

2- مساهمة الجباية العادية في إيرادات الجباية الكلية

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى أعلاه تطور حصيلة الجباية العادية خلال فترة الدراسة (2000-2018)، ونلاحظ نمو مستمر حيث سجلت أدنى مساهمة لها بـ 21.22% سنة 2008 و أعلى نسبة بـ 65.14% سنة 2008، سجلت إيرادات الجباية العادية سنة 2000 نسبة 23.12% لترتفع سنتي 2001 و 2002 إلى 32.44% و 37.11% على التوالي وتنخفض مرة أخرى إلى 21.22% سنة 2008، إن نسبة الإيرادات العادية إلى إجمالي الإيرادات العامة غير مستقرة بسبب عدم استقرار النظام الضريبي و الذي يتمثل في الأساس القاعدة الأساسية للجباية العادية.

ارتفعت إيرادات الجباية العادية من جديد بقيمة 1262.4 مليار دج سنة 2009 بنسبة 34.34 % إلى قيمة 3329.0 مليار دج سنة 2016 نسبة 65.14% .أما سنتي 2017 و 2018 نلاحظ إنخفاض طفيف في مساهمة إيرادات الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات الجبائية الكلية بنسبة 61.62% و62.78% على التوالي.

يمكن القول أن متوسط مساهمة إيرادات الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات الجباية الكلية تقدر بنسبة، خلال فترة الدراسة (2000-2018) يدل على ضعف حصة هذه الإيرادات في إجمالي الإيرادات الجباية الكلية بالمقارنة مع إيرادات الجباية البترولية.

المطلب الثاني: تحليل تطور إيرادات الجباية البترولية ومساهمتها في تغطية نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (2000-2018)

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، بتزايد معدل الإنفاق الذي يرتبط بالتطورات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر وقد سطرت برامج للتنمية قصد النهوض بالاقتصاد الوطني، وارتبطت هذه النفقات بإيرادات الجباية البترولية والجدول الموالي يوضح علاقة تطور إيرادات الجباية البترولية ومدى مساهمتها في تغطية ميزانيتي التسيير والتجهيز خلال الفترة (2000-2018)

الجدول رقم(22): تطور إيرادات الجباية البترولية ومساهمتها في تغطية نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليار دج

السنوات	إيرادات الجباية البترولية (1)	إيرادات الجباية العادية (2)	إجمالي النفقات العامة (3)	نفقات التسيير (4)	نفقات التجهيز (5)	نسبة تغطية (3)/(1)	نسبة تغطية (4)/(1)	نسبة تغطية (5)/(1)	نسبة تغطية (4)/(2)
2000	1173,2	364,9	1178,1	856,2	321,9	%99,58	%137,02	%364,46	%42,61
2001	964,4	488,5	1321,0	798,6	522,4	%73,00	%120,76	%184,60	%61,16
2002	942,9	595,1	1550,6	975,6	575,0	%60,80	%96,64	%163,98	%60,99
2003	1284,9	624,9	1690,2	1122,8	567,4	%76,02	%114,43	%226,46	%55,65
2004	1485,6	652,5	1891,8	1251,1	640,7	%78,52	%118,66	%231,87	%52,15
2005	2267,8	723,4	1985,9	1291,9	694,0	%114,19	%175,53	%326,77	%56,69
2006	2714,0	840,5	2453,0	1437,9	1015,1	%110,64	%188,74	%267,36	%58,45
2007	2711,8	883,1	3108,5	1673,9	1434,6	%87,32	%162,00	%189,02	%52,75
2008	4003,5	1101,6	4191,0	2217,7	1973,3	%95,52	%180,52	%202,88	%49,67
2009	2327,6	1262,4	4246,3	2300,0	1946,3	%54,81	%101,20	%119,59	%54,88
2010	2820,0	1470,2	4512,8	2683,8	1829,0	%62,84	%105,07	%154,18	%54,78
2011	3829,7	1810,4	5853,6	3879,2	1974,4	%65,42	%98,72	%193,96	%46,66
2012	4054,3	2155,0	7058,1	4782,6	2275,5	%57,44	%84,77	%178,17	%45,05
2013	3678,1	2279,4	6024,1	4131,6	1892,6	%61,05	%89,02	%194,34	%55,16
2014	3388,0	2349,9	6995,7	4494,3	2501,4	%48,42	%75,38	%135,44	%52,28
2015	2275,1	2729,6	7656,3	4617,0	3039,3	%29,71	%49,27	%74,85	%59,12
2016	1781,1	3329,0	7297,5	4585,6	2711,9	%24,40	%38,97	%65,67	%72,59
2017	2126,9	3810,3	7389,3	5757,8	2631,5	%28,78	%36,93	%80,82	%66,17
2018*	2787,1	3964,2	7726,2	4648,2	3078,0	%36,07	%59,96	%90,54	%85,28

المصدر: من اعداد الطالبة عن تقارير بنك الجزائر لسنوات (2003-2005-2010-2015-2017)، المديرية العامة للتقدير والسياسات في: http://www.dgpp-mf.gov.dz/، تاريخ الاطلاع: 2020/04/25.

2018*: المديرية العامة للتقدير والسياسات في: http://www.dgpp-mf.gov.dz /، تاريخ الاطلاع: 2020/04/25.

الشكل رقم (17): تطور كل من الجباية البترولية والجباية العادية مع نفقات العامة(2000-2018)

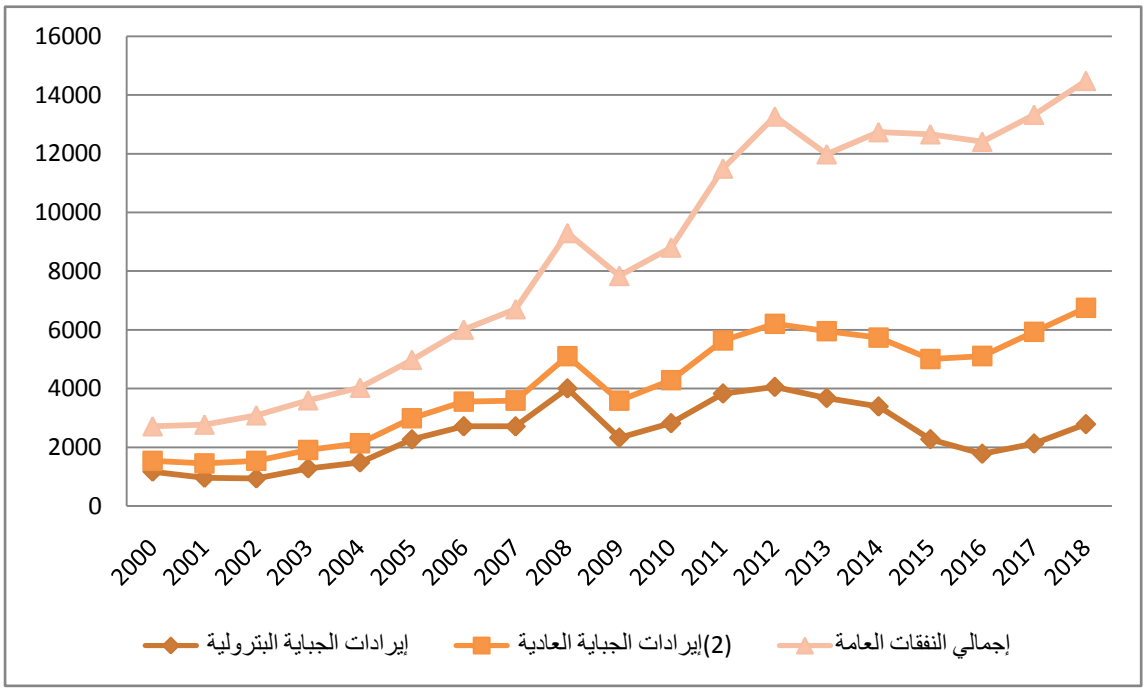

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم(22)

الشكل رقم (18): تطور إيرادات الجباية البترولية مع نفقات التسيير والتجهيز (2000-2018)

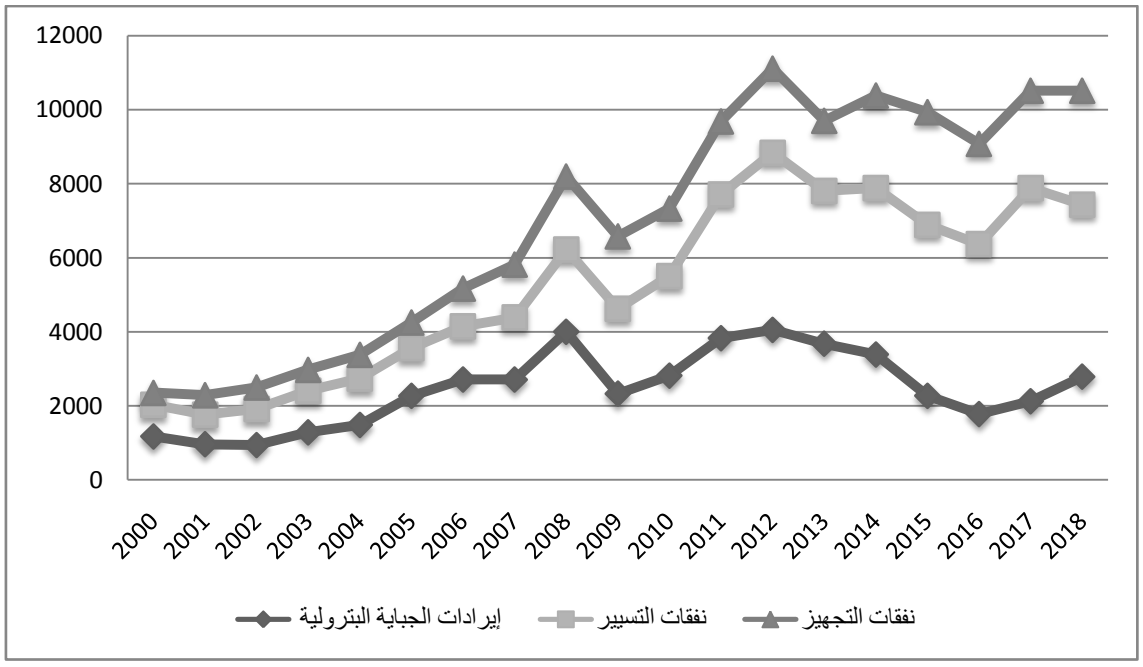

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم(22)

1 -مساهمة الجباية البترولية في تغطية إجمالي النفقات العامة

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي النفقات العامة لسنتي 2005 و 2006 بلغت النسب 114.19% و 110.64% على التوالي وتغطية كاملة تفوق 100% خلال هاتين السنتين فقط، أما باقي السنوات فقد كانت تتراوح نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي النفقات العامة نسبة 99.58 % سنة 2000 كأقصى حد و نسبة 24.40% سنة 2016 كأدنى حد وتلجأ الدولة إلى مصادر تمويل أخرى لتغطية النفقات العامة التي لم تتم تغطيتها من إيرادات الجباية البترولية، ويرجع سبب انخفاض هذه النسب إلى الأزمات التي مست السوق البترولية العالمية سنة 2008 وسنة 2014 و الانخفاض في أسعار البترول الذي كان له تأثير واضح على إيرادات الجباية البترولية.

وقد عرفت النفقات العامة خلال الفترة (2000-2018) تزايد مستمر وواضح في النفقات العامة بسبب انتهاج الدولة سياسة توسعية في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو خلال الفترة (2001-2014)، عكس الجباية البترولية التي عرفت عدة تقلبات خاصة سنة 2009 بقيمة 2327.6 مليار دج بعدما كانت سنة 2008 بقيمة 4003.5 مليار دج، وسنتي 2015 و 2016 قدرت قيمة الجباية البترولية 2275.1 مليار دج و 1781.1 مليار دج على التوالي، وهذا لتراجع بسبب عوامل خارجية تمثلت في تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية ، وارتفعت تدريجيا بسبب ارتفاع طفيف في أسعار البترول لتبلغ سنة 2018 مبلغ قدره 2787.1 مليار دج،

2 -مساهمة الجباية البترولية في تغطية نفقات التسيير:

انتهجت الجزائر مع بداية الألفية الجديدة سياسة إنفاقيه توسعية بفضل البحبوحة المالية الناتجة من ارتفاع أسعار البترول، والهدف منها تحسين الوضع الاجتماعي و المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وتستند مهمة تمويل نفقات التسيير إلى إيرادات الجباية العادية كونها أكثر استقرارا من إيرادات الجباية البترولية التي تتأثر بتغيرات أسعار البترول و أحوال السوق البترولية .

نلاحظ زيادة نفقات التسيير من سنة لأخرى حيث بلغت سنة 2000 مبلغ 865.2 مليار دج و سنة 2006 مبلغ 1437.9 مليار دج بزيادة تقدر بـ 67.93%. وواصلت نفقات التسيير في الارتفاع حيث بلغت سنة 2011 مبلغ 3879.2 مليار دج إلى أن بلغت مبلغ 5757.8 مليار دج سنة 2017 بزيادة

قدرها 48.42%وسجلت سنة 2018 مبلغ 4648.2 مليار دج، ويعود الارتفاع المتزايد لنفقات التسيير لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية والمركزية منها و المحلية والتعليم والصحة ...إلخ.[1]

نلاحظ خلال الفترة الممتدة من (2000-2014) حيث شهدت سنة 2014 تراجعا كبيرا في إيرادات الجباية البترولية ساهمت في تغطية نفقات التسيير التي لم تتمكن الجباية العادية من تغطيتها بمتوسط قدره 133.31%، وذلك بعد تغطية الجباية البترولية لجميع نفقات التجهيز بنسبة 100% خلال نفس الفترة، وبلغت نسبة التغطية 137.02% و 120.76% سنتي 2000 و 2001 على الترتيب وانخفضت إلى 96.64% سنة 2002 بسبب تراجع عوائد الجباية البترولية ، أما خلال الفترة (2003-2008) عاودت هذه النسبة بالارتفاع إلى أن بلغت 175.53% و 188.74% سنتي 2005 و2006 على التوالي ويرجع السبب لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الخارجية وبالمقابل انتعاش إيرادات الجباية البترولية خلال هذه الفترة ، أما في سنة 2008 ارتفعت إيرادات الجباية البترولية ارتفاعا قياسيا لم تصل إلى هذا المستوى من قبل والسبب هو الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول حيث بلع سعر البترول 99.97 دولار/البرميل وكذلك تواصل انخفاض المخزونات الأمريكية وتداعيات الأزمة العالمية.

شهدت سنة 2009 توسعا للأزمة المالية العالمية التي مست القطاع المالي وأدت إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي، فقد تراجعت نسبة تغطية الجباية البترولية لنفقات التسيير بسبب تراجع إيرادات الجباية البترولية، إلا أن هذه النسبة بدأت في الارتفاع تدريجيا بسبب الانتعاش الطفيف في إيرادات الجباية البترولية و بلغت نسبتي 81.65% و 89.68% سنتي 2010 و 2011 على التوالي ، وانخفضت سنة 2012 حيث بلغت 67.69%.

شهدت سنة 2014 تراجع كبير في إيرادات الجباية البترولية بسبب الأزمة المالية التي مست أسواق البترول العالمية وظهرت بوادرها سنة 2015 و2016 حيث بلغت الجباية البترولية 2275.1 مليار دج و 1781.1 مليار دج على التوالي ونسبة تغطيتها لنفقات التسيير بلغت 49.27% و 38.97%، إلا أن الارتفاع الطفيف في إيرادات الجباية البترولية سنة 2018 المقدرة بـ 2787.1 مليار دج انعكس إيجابا على نسبة تغطيتها على نفقات التسيير بنسبة 59.93%.

[1]- نوي طه حسين و غربي سي لاخضر، **أثر الإنفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة قياسية تحليلة باستعمال أهم المؤشرات الدولية لتقييم بيئة الأعمال و اختبار التكامل المشترك و السببية خلال الفترة 1995-2015-**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 18، 2017، ص 29.

3 - مساهمة الجباية البترولية في تغطية نفقات التجهيز:

يقصد بنفقات التجهيز تلك النفقات التي تخصصها الدولة للاستثمارات المنتجة كالمصانع والاستثمارات الأخرى ومنذ تأميم المحروقات كل الإيرادات البترولية تمول ميزانية التجهيز، وتتميز إيرادات الجباية البترولية بالتقلبات الدورية الناتجة عن متغيرات خارجية يصعب التحكم فيها.

نلاحظ أن نفقات التجهيز بلغت سنة 2000 مبلغ 321.9 مليار دج ثم ارتفعت إلى مبلغ 640.7 مليار دج سنة 2004 بزيادة قدرها 99.03% ، وترجع هذه الزيادة إلى تطبيق الدولة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) و الذي خصصت له أزيد من 525 مليار دج، ثم ارتفعت نفقات التجهيز من سنة 2005 بقيمة قدرت بـ 694.0 مليار دج إلى 1946.3 مليار دج سنة 2009 بزيادة قدرها 180.44% حيث قامت الدولة بتطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) خصص له مبلغ قدره 4202.7 مليار دج نتيجة لتحسن الوضعية المالية للبلاد الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول بهدف تحسين المستوى المعيشي، ومع بداية سنة 2010 بلغت قيمة نفقات التجهيز مبلغ 1829.0 مليار دج وارتفعت قيمتها إلى 2501.4 مليار دج حيث بلغت نسبة الزيادة 36.76% نتيجة ضخ أموال ضخمة لتطبيق البرنامج التنمية الخماسي(2010-2014) حيث خصص له مبلغ 20412 مليار دج.

إن ارتفاع إيرادات الجباية البترولية من جهة ومن جهة أخرى يقابله تطور نسبي في نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2014) ، حيث قامت الجباية البترولية بتغطية جميع نفقات التجهيز بنسبة فاقت 300% خلال هذه الفترة وتبين لنا محاولة الدولة توسيع قدراتها الإنتاجية من خلال مخططاتها التنموية وخوصصة المؤسسات العمومية، لتمكينها من تنفيذ الإصلاحات التي مست القطاعات الحساسة كالقطاع الجبائي والمصرفي والاهتمام بالقطاعات خارج المحروقات مثل الصناعة والزراعة والسياحة ...إلخ.

بلغت نفقات التجهيز أعلى قيمة لها سنة 2015 قدرت بـ 3039.3 مليار دج ثم بدأت بالانخفاض تدريجيا بلغت قيمتها 2711.9 مليار دج و 2631.5 مليار دج سنتي 2016 و2017 على التوالي، و بلغت سنة 2018 مبلغ 3078.0 مليار دج ، فقد انخفضت نسبة تغطية الجباية البترولية لنفقات التجهيز سنتي 2015 و 2016 قدرت بـ 74.85% و 65.67% على التوالي، ويرجع السبب إلى

الإجراءات التي قامت بها الدولة الجزائرية نتيجة إنخفاض إيرادات الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول خلال الأزمة البترولية التي ظهرت بوادرها منذ شهر جوان 2014، ومن خلال إعادة تقييم المشاريع الكبرى التي استهلكت مبالغ مالية ضخمة، وتجميد بعض المشاريع التي لم تنجز بعد ، ثم بدأت نسبة التغطية بالارتفاع تدريجيا سنتي 2017 و2018 ، وقد بلغت نسبة التغطية 80.82% و % 90.54 على الترتيب ويرجع هذا الارتفاع بسبب ارتفاع طفيف في أسعار البترول في الأسواق العالمية، ونلاحظ أن خلال الفترة نسبة تغطية الجباية البترولية لنفقات التجهيز خلال الفترة (2015-2018) لم تتعدى نسبة 100%.

رغم التطور الجزئي في نفقات التجهيز إلا أنها مازالت تغطى كليا بإيرادات الجباية البترولية، وأي إنخفاض في هذه الإيرادات من شأنه أن يؤثر سلبا على نفقات التجهيز والذي يتبعه كذلك إنخفاض في معدلات الاستثمارات، هذا من جهة ومن جهة أخرى التلاعب بالمشاريع الاقتصادية الكبرى يؤدي إلى سوء التحكم في التوزيع الأمثل لإيرادات الجباية البترولية .

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار البترول على إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2018)

إن اقتصاد الجزائر يعتمد على الجباية البترولية كمورد هام في تمويل الميزانية العامة للدولة وتغطية نفقاتها، إلا أن حصيلة هذا المورد يعرف تقلبات من حين لآخر سواء بالارتفاع أو الانخفاض نتيجة ارتباطه بعوامل خارجية لا سيما تحركات أسعار النفط في الأسواق العالمية، والجدول التالي يبرز تأثير تقلبات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية خلال الفترة (2000-2018).

الجدول رقم(23): أثر تقلبات أسعار البترول على إيرادات الجباية البترولية خلال الفترة(2000-2018)

الوحدة: مليار دج أسعار البترول: دولار/ البرميل

السنوات	أسعار البترول	التطور النسبي لأسعار البترول	التغير في سعر البترول	الجباية البترولية	التغير في الجباية البترولية
2000	28,8	/	/	1173,2	/
2001	23,12	-19,72	19,72-	964,4	-17,80
2002	24,8	7,27	7,26	942,9	-2,23
2003	28,1	13,31	13,3	1284,9	36,27
2004	38,66	37,58	37,58	1485,6	15,62
2005	54,64	41,33	41,33	2267,8	52,65
2006	65,85	20,52	20,51	2714	19,68
2007	74,95	13,82	13,81	2711,8	-0,08
2008	99,97	33,38	33,38	4003,5	47,63
2009	62,25	-37,73	37,73-	2327,6	-41,86
2010	80,15	28,76	28,75	2820	21,15
2011	112,94	40,91	40,91	3829,7	35,80
2012	111,04	-1,68	1,68-	4054,3	5,86
2013	108,97	-1,86	1,86-	3678,1	-9,28
2014	100,23	-8,02	8,02-	3388	-7,89
2015	53,06	-47,06	47,06-	2275,1	-32,85
2016	45	-15,19	1,86	1781,1	-21,71
2017	54,07	20,16	0,03	2126,9	19,41
2018*	71,77	32,74	31,44	2787,1	31,04

المصدر: من اعداد الطالبة عن تقارير بنك الجزائر لسنوات (2003-2005-2010-2015-2017)، المديرية العامة للتقدير والسياسات في:http://www.dgpp-mf.gov.dz/، تاريخ الاطلاع: 2020/04/25.

2018*: المديرية العامة للتقدير والسياسات في: http://www.dgpp-mf.gov.dz /، تاريخ الاطلاع: 2020/04/25.

الشكل رقم(19): تطور اسعار البترول والجباية البترولية خلال الفترة (2000-2018)

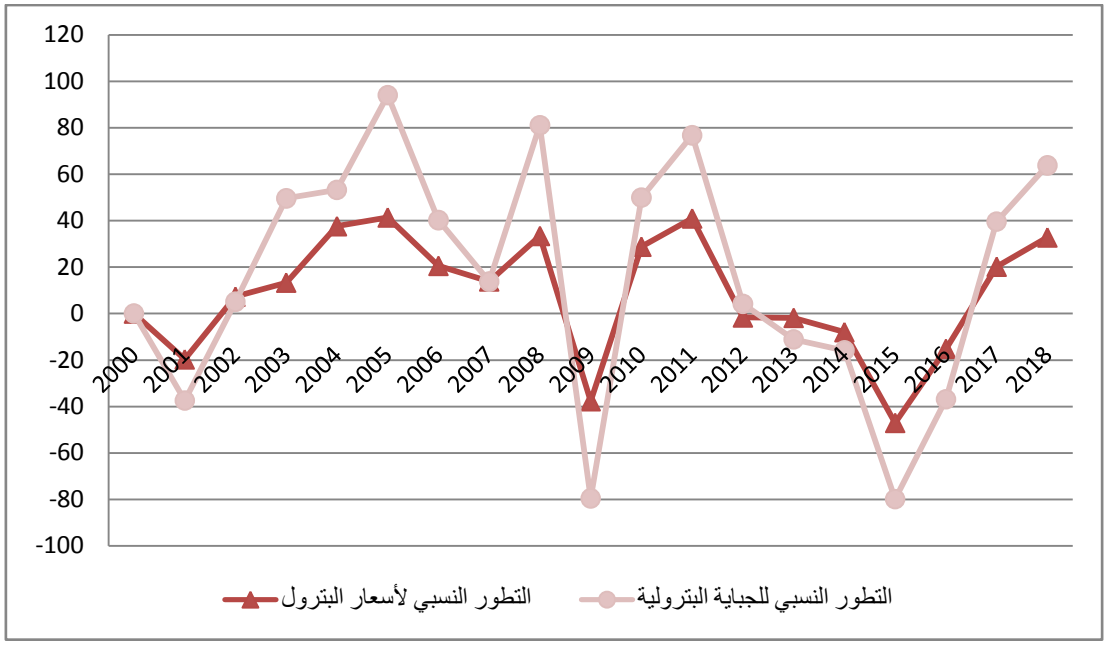

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم(23)

من خلال الجدول والمنحنى نلاحظ أن الجزائر خلال بداية الألفية الثالثة عرفت انتعاشا كبيرا لحصيلة الجباية البترولية تزامنا مع المستويات المرتفعة التي بلغتها أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث انخفضت أسعار النفط سنة 2000 من 28.8 دولار/ البرميل إلى 23.12 دولار/البرميل سنة 2001 بمعدل 19.72% مخلفة بذلك انخفاض إيرادات الجباية البترولية من 1173.2 مليار دج سنة 2000 إلى 964.4 مليار دج، وقد سجلت أسعار البترول منذ سنة 2004 مستويات قياسية بلغت سقف 99.97 دولار/البرميل سنة 2008 قابله معدلات نمو ايجابية للجباية البترولية حيث بلغت سنة 2004 مبلغ 1485.6 مليار دج وبلغت سنة 2008 مبلغ 4003.5 مليار دج.

لكن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 كان لها الأثر الواضح على السوق البترولي لينخفض سعر البترول الجزائري إلى 62.25 دولار/البرميل سنة 2009 بمعدل 37.73%، وعودة تعافي السوق البترولية خلال الفترة (2010-2012) لينتقل سعر البرميل من 62.25 دولار/البرميل سنة 2009 إلى 80.15 دولار /البرميل بمعدل نمو 28.75%، أما سنتي 2012 و 2013 انخفضت أسعار النفط بنسب 1.68% و 1.86% على التوالي قابله تراجع في حصيلة الجباية البترولية حيث انخفضت من 4054.3 مليار دج سنة 2012 إلى 3678.1 مليار دج سنة 2013.

شهدت سنة 2015 انخفاض ملحوظ في أسعار البترول نتيجة الأزمة المالية التي ظهرت بوادرها أواخر سنة 2014، وانعكس ذلك على حصيلة الجباية البترولية و إجمالي الإيرادات الكلية ومن ثم على الموازنة العامة للدولة، حيث انخفضت أسعار البترول لأدنى مستوياتها منذ سنة 2005 بـ 53.06 دولار/البرميل سنة 2015 مشكلة بذلك انخفاض في حدود 47.06% بالمقارنة مع الأسعار المسجلة خلال سنة 2014، وقابله تراجع حصيلة الجباية البترولية من مبلغ 3388.0 مليار دج سنة 2014 إلى 2275.1 مليار دج، ومن أبرز العوامل التي أدت إلى تهاوي أسعار النفط خلال سنة 2015 ما يلي: [1]

1 - وفرة الإمدادات العالمية خاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية ، مما أدى إلى زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي وتحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك بلغت 2.6 مليون برميل/ اليوم خلال عامي 2014 و2015.

2 - ظهور بوادر التباطؤ في معدلات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام والطلب الصيني بشكل خاص، حيث اتخذت حكومة الصين خلال السنوات الأخيرة توجها جديدا نحو تعزيز انتقال الصين إلى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلا من قطاع التصدير، وهو ما ألقى بظلاله على الآفاق المستقبلية للطلب على النقط.

3 - توجه كبرى الدول المصدرة للنفط إلى سياسة الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من خفض الإنتاج الذي قد يؤدي إلى دفع الأسعار نحو الارتفاع.

4 - ارتفاع مؤشر سعر الصرف بالنسبة للعملات الرئيسية تدريجيا منذ بداية عام 2014 الأمر الذي أدى إلى خفض أسعار النفط نتيجة للعلاقة العكسية التي تربط بين المتغيرين.

كان للمضاربات دورا كبيرا وخاصة منذ النصف الثاني من عام 2014، في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة خلال العام.

انخفضت أسعار النفط خلال سنة 2016 حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تتراوح مابين 26.5 و 50.7 دولار/البرميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط

[1]-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2016، ص 155.

السنوي للسلة 40.7 دولار/البرميل مشكلا بذلك انخفاض بحدود 8.8 دولار/البرميل أي ما يعادل نسبة انخفاض 17.8 % بالمقارنة مع سنة2015 .[1]

ارتفعت أسعار البترول سنة 2017 حيث بلغت 54.07 دولار/البرميل بالمقارنة مع سنتي 2015 و2016، ومن بين أسباب هذا الارتفاع هو اتفاق خفض الانتاج بين دول منظمة أوبك وعدد من منتجي النفط من خارجها، والذي دخل حيز التنفيذ في شهر يناير 2017، مع ارتفاع نسبة الالتزام بهذا الاتفاق وقرار تمديد العمل حتى نهاية 2018، بما يعد من أبرز الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط وخاصة مع توجه دول منظمة أوبك نحو تحقيق التوازن في سوق النفط العالمية، وهو ما أدى إلى تراجع الإمدادات النفطية لدول المجموعة الذي يمثل إنتاجها نحو 40% من إجمالي الإمدادات عام 2017.[2] فيما يخص النفط في الجزائر فقد أثرت الأزمة النفطية في نهاية 2014 للتهاوى الأسعار إلى ما دون 50 دولار للبرميل لتعود للانتعاش سنة 2018 إلى أكثر من 71.07 دولار/ البرميل.

إن سبب ارتباط إيرادات الجباية البترولية بأسعار البترول هو كونها مؤسسة على القاعدة الجبائية ، فكلما اتسعت هذه القاعدة ارتفعت إيرادات الجباية البترولية والعكس صحيح، فهي تعتمد في حساباتها على المعدلات المطبقة والمستخرجة و المنتجة من النفط وسعر البترول وهذا حسب نوعية الضريبة المفروضة على غرار الإتاوة و الضريبة على النتائج[3].

ونستنتج مما سبق أن انخفاض أسعار البترول تحت عتبة السعر المرجعي للميزانية (37 دولار/البرميل) سيكون له أثر سلبي على إيرادات الجباية البترولية و إيرادات الميزانية العامة، ما لم يتم التصرف بعقلانية وسرعة لإيجاد الحلول بسبب الاعتماد المفرط على عوائد الريع البترولي، بالإضافة إلى الاستنزاف السريع لمدخرات صندوق ضبط الإيرادات بسبب تدخلاته في تخفيض الدين العمومي وتسديد تسبيقات بنك الجزائر بالإضافة إلى تمويل عجز الميزانية، سينعكس هذا الأمر سلبا على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد في ظل عدم وجود إستراتيجية طويلة المدى لتجنب الصدمات النفطية نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات.

[1]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، 2017، ص 94.
[2]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، 2018، ص 99.
[3]- هندي كريم، مرجع سبق ذكره، ص177.

المبحث الثالث: تحليل أثر إيرادات الجباية البترولية على الانفاق العام وتمويل عجز الميزانية في الجزائر (2000-2018)

تشكل الجباية البترولية في الجزائر كغيرها من الدول المنتجة للبترول المصدر الرئيسي في تمويل و تغطية النفقات العامة و التحكم في عجز الميزانية العامة، مما جعل سلوك هذه الأخيرة يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور مداخيل الجباية البترولية وتمتاز بعدم استقرارها نظرا للتقلبات التي عرفتها أسعار البترول في السنوات الأخيرة، ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أثر حصيلة الجباية البترولية على الإنفاق العام وكذا أثر الجباية البترولية على تمويل عجز الميزانية وفي الأخير آفاق الجباية البترولية في الجزائر.

المطلب الأول: أثر تقلبات إيرادات الجباية البترولية على الإنفاق العام خلال الفترة (2000-2018)

شرعت الجزائر منذ 2001 في انتهاج سياسة ميزانياتية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط)، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها الممتدة على طول الفترة (2001-2014)[1]، وعرفت نفقات التجهيز خلال هذه الفترة توسعا كبيرا ارتفعت من 321.9 مليار دج سنة 2000 إلى 3039.3 مليار دج سنة 2015 كأكبر قيمة لها ، ثم انخفضت تدريجيا إلى أن بلغت 3078.0 مليار دج سنة 2018 ، وتتوقف تغطية وتمويل هذه النفقات على إيرادات الجباية البترولية كونها تمثل نسبة معتبرة في إجمالي الإيرادات العامة.

تتجسد أهمية حصيلة الجباية البترولية في الدور الذي تلعبه في تمويل الإنفاق العام باعتباره أداة فعالة في تنشيط الاقتصاد الوطني، و تطرح إشكالية التمويل عند التوسع في الإنفاق العام خاصة في ظل التقلبات التي تشهدها حصيلة الجباية البترولية بالزيادة أو النقصان، إلا أن استمرار سياسة الإنفاق العام وجب البحث عن مصادر إيرادات أخرى لتمويل هذه النفقات العامة.

[1]- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو** ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد 10، 2012، ص 147.

الشكل رقم(20): تطور الاستثمارات العمومية خلال الفترة (2001-2014)

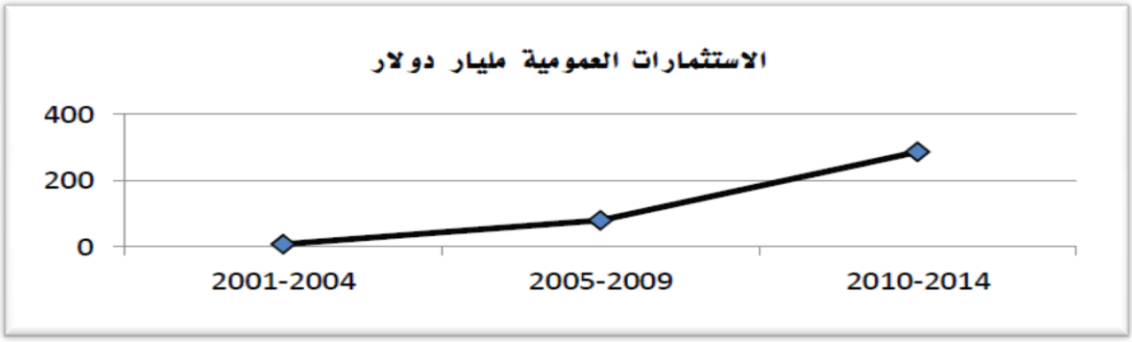

المصدر: بيرش أحمد، **أثر الإيرادات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2012**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2014-2015، ص 96.

من خلال الشكل السابق نلاحظ ارتفاعا في حجم الاستثمارات العمومية التطور ابتداءا من سنة 2001 تزامنا مع إطلاق مشاريع ، وتضاعفت هذه المشاريع إبتداءا من سنة 2005 تاريخ انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو واستمرار وتيرة النمو إلى غاية سنة 2014، فقد أتاحت عائدات الجباية البترولية فرصة زيادة الإنفاق العام وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية.

إن ارتفاع أسعار البترول سنة 2000 وانتعاش حصيلة الإيرادات البترولية أدى إلى تحسن رصيد الموازنة و إنشاء صندوق ضبط الإيرادات، وباشرت الجزائر بتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) مستخدمة حصيلة الجباية البترولية وبأهداف معلنة تمحورت حول إنعاش الاقتصاد الوطني وتنمية البنى التحتية والهياكل القاعدية ورفع النمو الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام الاستثماري، وقد تم إطلاق ثلاث برامج للاستثمار المالي العمومي تمثلت فيما يلي:

1 -**برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي(2001-2004)**: بغلاف مالي تجاوز 7 مليار دولار أي ما يعادل 525 مليار دج، ويهدف هذا البرنامج إلى تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجال النقل، الهياكل القاعدية، الري، التنمية المحلية، تحسين معيشة السكان وتطوير الموارد البشرية.

2 -**البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009)**: تجاوزت المخصصات المالية مبلغ 4220.7 مليار دج، ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين مستوى المعيشة للأفراد من خلال تحسين الجانب الصحي والتعليمي والأمني، وتحديث وتوسيع الخدمات العامة، تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

3 **برنامج التنمية الخماسي(2010-2014):** في ظل استمرار نمو المتاحات المالية نتيجة لتحسن الوضعية المالية للبلاد الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، أطلقت الدولة برنامج التنمية الخماسي بغلاف مالي قدر 20412 مليار دج، يهدف إلى تعزيز مؤشرات التنمية البشرية و المنشآت الأساسية وتخفيض مستويات البطالة إلى أدنى مستوياتها.

الجدول رقم (24): تطور عدد المشاريع المبرمجة والمصرح بها خلال الفترة (2001-2017)

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	4 105	99,5%	1 530 299	91,3%	133 666	93,3%
الاستثمار الأجنبي	20	0,5%	145 850	8,7%	9 654	6,7%
المجموع	4 125	100%	1 676 149	100%	143 320	100%

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI تاريخ الإطلاع: 2020/06/23 الموقع:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

الشكل رقم(21): تطور عدد المشاريع المبرمجة والمصرح بها خلال الفترة (2001-2017)

المصدر:الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI تاريخ الإطلاع: 2020/06/23 الموقع:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

نلاحظ من الجدول ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية المحلية و الأجنبية فقد بلغت عدد المشاريع المحلية 4105 مشروع بقيمة قدرت بـ 1530229 مليون دج بنسبة بـ 99.5%من إجمالي المشاريع، وعدد المشاريع الأجنبية 20 مشروع بقيمة قدرت بـ 145850 مليون دج بنسبة 0.5% من إجمالي

المشاريع، والملاحظ هو ازدياد عدد المشاريع الاستثمارية و توزعت على العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية المساهمة في خلق الثروة مما يعني حجما استثماريا عموميا مرتفع، وأن تغطية هذه المشاريع الاستثمارية تعتمد على حصيلة الجباية البترولية المرتفعة خلال هذه الفترة، وإن توجهات الجديدة للتوسع في الإنفاق العام الهدف منها تحقيق الأهداف الاجتماعية وتحسين الظروف المعيشية.

خلال الفترة (2001-2014) قامت الجباية البترولية بتغطية جميع النفقات العامة نظرا لتزايد حصيلة الجباية البترولية الراجع لارتفاع اسعار البترول الذي سمح بتضاعف الاستثمارات العمومية وتجسيد برامج الإنعاش الاقتصادي، والاهتمام بالقطاعات خارج المحروقات مثل الصناعة والزراعة والسياحة بهدف التخلص من تبعية قطاع المحروقات، أما خلال الفترة (2015-2018) نظرا لانخفاض أسعار البترول بسبب الأزمة سنة 2014 و إنخفاض حصيلة الجباية البترولية بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العام ة كتجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولية القصوى، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.

إن عدم مرونة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد أساسا على حصيلة الجباية البترولية له تأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع و أكثر تأثيرا على الانفاق العام ودعم و إنعاش الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: أثر إيرادات الجباية البترولية على تمويل عجز الميزانية خلال الفترة (2000-2018)

تعد الميزانية من أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، ويعتبر رصيد الميزانية العامة للدولة هو أحسن مؤشر لدراسة التوازن المالي من خلال التحكم في الإنفاق العام والإيرادات العامة، وإن انتهاج السياسة الإنفاقية التوسعية ترجمت بصياغة عدة استثمارات طويلة المدى رصد لها مبالغ ضخمة أدت إلى ارتفاع في الإنفاق العام الذي يقابله تذبذب في الإيرادات العامة من سنة لأخرى ، خاصة للدول التي تعتمد في مواردها على الجباية البترولية والتي تتأثر بدورها بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وسنقوم بتحليل أثر إيرادات الجباية البترولية في تمويل عجز الميزانية خلال فترة الدراسة (2000-2018).

الجدول رقم (25):أثر إيرادات الجباية البترولية في تمويل عجز الميزانية خلال فترة الدراسة (2000-2018).

الوحدة : مليار دج

السنوات	إيرادات الجباية البترولية	نسبة التطور	نسبة نمو الجباية البترولية	رصيد الميزانية	نسبة التطور
2000	1173,2		/	400	/
2001	964,4	-17,80	-17,79%	184,5	-53,88
2002	942,9	-2,23	-2,22%	52,6	-71,49
2003	1284,9	36,27	36,27%	284,2	440,30
2004	1485,6	15,62	15,61%	337,9	18,90
2005	2267,8	52,65	52,65%	1095,8	224,30
2006	2714	19,68	19,67%	1186,8	8,30
2007	2711,8	-0,08	-0,08%	579,3	-51,19
2008	4003,5	47,63	47,63%	999,5	72,54
2009	2327,6	-41,86	-41,86%	-570,3	-157,06
2010	2820	21,15	21,16%	-133,2	-76,64
2011	3829,7	35,80	35,38%	-63,5	-52,33
2012	4054,3	5,86	5,86%	-718,8	1031,97
2013	3678,1	-9,28	-9,27%	-66,6	-90,73
2014	3388	-7,89	-7,88%	-1257,3	1787,84
2015	2275,1	-32,85	-32,84%	-2553,2	103,07
2016	1781,1	-21,71	-21,71%	-2187,4	-14,33
2017	2126,9	19,41	19,41%	-1206,5	-44,84
2018*	2787,1	31,04	31,04%	-1412,3	17,06

المصدر: تقارير بنك الجزائر لسنوات (2003-2005-2010-2015-2017)، المديرية العامة للتقدير والسياسات في:http://www.dgpp-mf.gov.dz/، تاريخ الاطلاع: 2020/04/25.

2018*: المديرية العامة للتقدير والسياسات في: http://www.dgpp-mf.gov.dz /، تاريخ الاطلاع: 2020/04/25.

الشكل رقم (22): نسبة نمو الجباية البترولية وعجز الميزانية خلال الفترة (2000-2018)

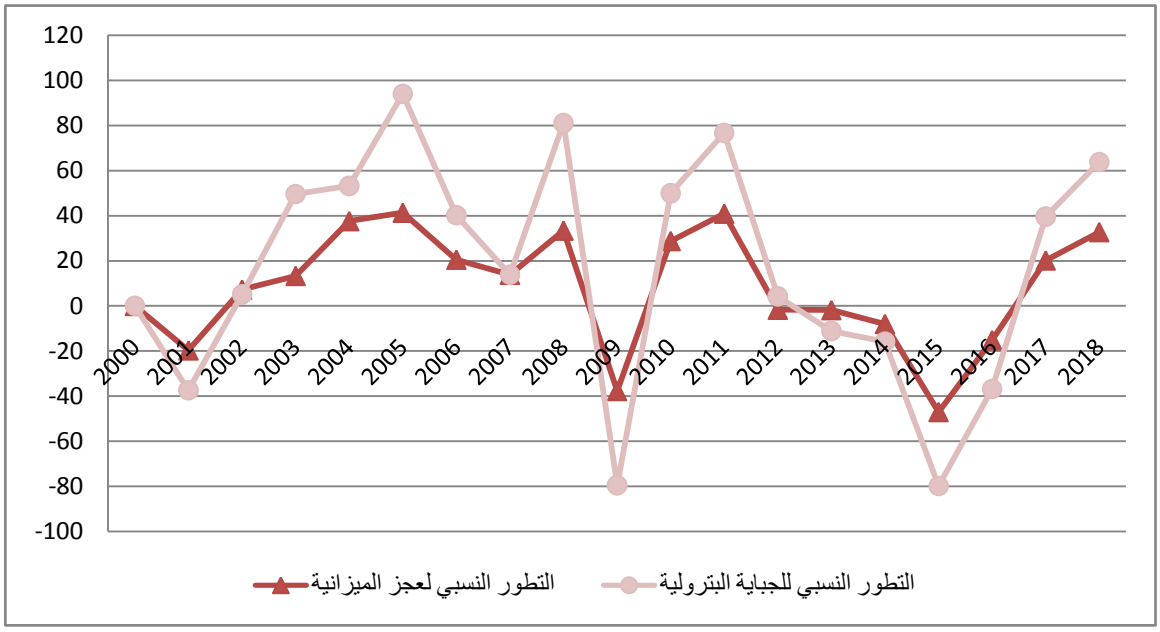

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم(25)

عرف السوق البترولي الانتعاش منذ سنة 2000 وبسبب الارتفاع في أسعار البترول ساهم في تكوين احتياطي كبير من العملة الصعبة وبالتالي الزيادة في الإيرادات العامة للدولة لمستويات قياسية، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 لامتصاص فوائض الجباية البترولية فوق عتبة السعر المرجعي (37 دولار/البرميل).

إن اعتماد الجزائر على إيرادات الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة و كمصدر أساسي في تمويل النفقات ، وعجز الميزانية "ما هو إلا رصيد موازني سالب تكون فيه نفقات الدولة أعلى من إيراداتها"[1]، فقد عرفت أرصدة الميزانية تحسنا كبيرا إبتداءا من سنة 2000 واستمرت هذه القيم الايجابية لرصيد الميزانية حتى سنة 2008، حيث بلغ أعلى فائض للميزانية سنة 2006 بملغ 1186.8 مليار دج و أدنى فائض سنة 2002 بملغ 52 مليار دج، وترجع هذه الفوائض إلى ارتفاع أسعار البترول التي بلغت 65.85 دولار/البرميل سنة 2006 لتستمر في الارتفاع وصولا إلى 99.97 دولار/ البرميل سنة 2008 وقابله ارتفاع في مداخيل الجباية البترولية التي قدرت بـ 4003.5 مليار دج.

[1]-Jean-Yves Capul, Olivier Garnier, **Dictionnaire D'Economie Et De Sciences Sociales**, Hatier édition, paris, 2002, p26

ونلاحظ أن الرصيد قد تراجع سنة 2008 إذا ما قورنت سنة 2006 بسبب السياسة التي طبقتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة من خلال انتهاج سياسة توسعية في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) وتهدف من وراء هذه البرامج إلى رفع معدلات النمو و إشراك القطاعات الاقتصادية من غير قطاع النفط في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني.

أما سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية التي عرفتها السوق النفطية أدت إلى تراجع أسعار البترول 37.79% بالمقارنة مع سنة 2008 كان لها الأثر المباشر على إيرادات الجباية البترولية ورصيد الميزانية، حيث تراجعت الجباية البترولية بنسب ة 41.86% سنة 2009 وتم تسجيل عجز الميزانية بقيمة 570.3 مليار دج، وشهدت الجباية البترولية ارتفاعا طفيفا خلال الفترة (2010-2013) بسبب تحسن أسعار البترول من 80.15 دولار/البرميل سنة 2010 لترتفع إلى 112.94 دولار/البرميل سنة 2013 ليسجل العجز تراجعا من 133.3 مليار دج إلى 66.6 مليار دج.

عرفت إيرادات الجباية البترولية تراجع بسبب الأزمة النفطية التي ظهرت بوادرها من شهر جوان 2014 حيث وصلت قيمة عجز الميزانية إلى 1257.3 مليار دج بسبب ارتفاع النفقات وخاصة نفقات التسيير مقارنة بسنة 2013، وقد تم تسجيل أكبر عجز موازني سنة 2015 بقيمة 2553.2 مليار دج نتيجة لانخفاض الإيرادات العامة وارتفاع النفقات العامة بسبب بالصدمة النفطية.

نلاحظ تراجع عجز الميزانية سنتي 2016 و2017 نتيجة لتحسن الإيرادات العامة و الاستقرار في النفقات العامة قدر بـ 2187.4 مليار دج و 1206.5 مليار دج، أما سنة 2018 عرفت أسعار البترول انتعاشا بلغ .71.07 دولار/البرميل فارتفعت إيرادات الجباية البترولية من 2126.9 مليار دج سنة 2017 إلى 2787.1 مليار دج سنة 2018 وقيمة العجز إلى 1412.3 مليار دج ، ويرجع التحسن في إيرادات الجباية البترولية إلى التحسن في اسعار البترول، بالإضافة إلى الطريقة التي اعتمدتها الجزائر في تمويل عجز ميزانيتها هو التمويل غير التقليدي حيث تم ضخ كميات هامة من النقود داخل الاقتصاد الوطني، عندما تكون مداخيل الجباية البترولية وبما فيها صندوق ضبط الإيرادات غير قادر على تغطية عجز الميزانية، لكن مع استنزاف رصيد صندوق ضبط الإيرادات وعدم استقرار أسعار البترول مما أثر سلبا على إيرادات الجباية البترولية تم اللجوء إلى هذه الطريقة في التمويل تستهدف تمويل العجز ، ومن خلال إعادة تقييم المشاريع الكبرى التي استهلكت مبالغ مالية ضخمة وتجميد بعض المشاريع التي لم تنجز بعد.

إن ارتباط الإيرادات العامة للدولة بمداخيل الجباية البترولية وتأثر هذه الأخيرة بتقلبات أسعار البترول التي تميزت بالتذبذب وعدم الاستقرار على مستوى الأسواق الدولية، ونظرا لارتباطها بمجموعة من العوامل تمثلت في العرض والطلب والعوامل الجيوسياسية، هو ما جعل الدولة الريعية تتلقى مختلف الصدمات الناتجة خاصة عن تراجع أسعارها ويجعل أرصدة الميزانية العامة في حالة تذبذب، وأمام هذا الوضع وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى البحث عن استراتيجيات طويلة المدى لتجنب الصدمات البترولية.

المطلب الثالث: آفاق الجباية البترولية في الجزائر

أولا- إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية

إن الاعتماد على الجباية البترولية بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة جعلها تتأثر بتقلبات أسعار البترول التي تحكمها السوق العالمية و بانخفاض اسعار البترول بداية من سنة 1986 انخفضت نسبة إيرادات الجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الدولة، ولم يستطع النظام الضريبي السابق تعويض هذا النقص في إيرادات الدولة من خلال إيرادات الجباية العادية وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة مشاكل اقتصادية و اجتماعية كان أثرها عميقا على المجتمع الجزائري، مما دعى إلى البحث عن نظام ضريبي جديد يكون مرنا ويستطيع توفير إيرادات جبائية لتدعيم الميزانية والتحرر من الارتباط بأسعار البترول التي قد لا تعرف الاستقرار[1].

1 -ترشيد الإنفاق العام

يعد ترشيد الانفاق العام ضرورة حتمية تفرضها تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية و كان لها تأثير مباشر على الدول الريعية خاصة الجزائر، لاعتمادها على الجباية البترولية كمورد أساسي لتمويل الميزانية بصفة عامة ولتمويل النفقات بصفة خاصة، وشرعت الجزائر في وضع استراتيجية توسعية مع بداية الألفية الثالثة نظرا للانتعاش الكبير لإيرادات الجباية البترولية في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، بغية إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين أدائه.

ويشير" ترشيد الانفاق العام إلى العمل على زيادة فعالية الانفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد إلى

[1]- حامد نور الدين، **أثر الإصلاح النظام الجبائي**، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 27.

أدنى حد ممكن، لذا فترشيد الانفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإسراف والإنفاق"[1].

توجد عدة ضوابط ينبغي التقيد بها لترشيد الإنفاق العام تتمثل فيما يلي[2]:

1 1 -**محاربة أشكال و آليات الفساد:** لترشيد الإنفاق العام لابد من القضاء على ظواهر هدر المال العام والرشوة و الوساطة والمحسوبية التي تفشت في الكثير من المؤسسات والهيئات العمومية من خلال تطبيق التشريعات الصادرة في هذا الخصوص، إذ تعتبر هذه الظواهر من العوامل التي كانت سببا أو عاملا في ارتفاع تكاليف معظم المشاريع التنموية التي تم تنفيذها في السابق، وستظل سببا رئيسيا في زيادة النفقات العامة ما لم يتم القضاء عليها.

1 2 -القضاء على ظواهر هدر المال العام: وفي هذا الإطار ينبغي مراعاة مايلي:

- تحديد أولويات الإنفاق العام بحسب الأهمية النسبية للخدمات المراد تقديمها.
- ترشيد الإنفاق الجاري والاستثماري بالدولة، بحيث يستبعد تماما وجود الإنفاق الترفي وتضييق بنود مهمات السفر والضيافة و المآدب ...الخ.
- ضرورة توزيع النفقات العامة توزيعا عادلا بين مختلف مناطق الدولة، حتى تتحقق التنمية المتكاملة التي يستفيد منها جميع السكان وليس فئة خاصة أو منطقة محدودة، وفرض رقابة فعالة على كل عمليات الإنفاق لتفادي كل إسراف أو اختلاس يطال المال العام.
- ينبغي إعادة النظر في أنظمة المناقصات والشراء والصرف باتجاه التخفيف من المعوقات البيروقراطية، وإتمام العمليات في مواقيتها دون المساس بالشروط الموضوعية الناظمة لهذه المسائل.

1 3 -**مكافحة تبيض الأموال:** إن محاربة تبييض الأموال يعتبر ضروريا وفقا للمادة 02 من القانون رقم 01/05 و هذه الظاهرة يمكن تتمثل في إحدى الصور التالية:[3]

[1]- حداب محي الدين، **ترشيد الانفاق العام كدعامة لتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ،جامعة زيان عاشور الجلفة ، العدد 06، ص179.

[2]- بيرش أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص- ص: 100-101.

[3]- **المادة 22** من القانون رقم 01/05، المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425ه الموافق لـ 06 فيفري 20015، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.

- تحويل الممتلكات أو نقلها مع علم الفاعل بأنها عائدات إجرامية بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص متورط في إرتكاب الجريمة الأصلية التي تحصلت منها هذه الممتلكات على الإفلات من الآثار القانونية لأفعاله.
- إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقة للممتلكات أو مصدرها أو مكانتها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع علم الفاعل أنها عائدات إجرامية.
- اكتساب الممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع علم الشخص القائم بذلك وقت تلقيها أنها عائدات إجرامية.
- المشاركة في إرتكاب أي من الجرائم المقررة وفق هذه المادة أو التواطؤ أو التآمر على ارتكابها أو محاولة ارتكابها و المساعدة على التحريض على ذلك و تسهيله و إسداء المشورة بشأنه.

ويتوقف نجاح عملية ترشيد النفقات العامة على العديد من العوامل نوردها في الآتي[1]:

- **تحديد الأهداف بدقة:** بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل.
- **تحديد الأولويات :** في ظل محدودية الموارد يتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم الأوليات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.
- **القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام :** بمعنى تقييم مدى كفاءة وفعالية أداة الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج و المشاريع الموكلة إليها.
- **عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف:** ينبغي على الدولة أن تسعى لتحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع و الخدمات الناتجة عن النفقات العامة، والعدالة لا تعني التساوي في توزيع المنافع بين فئات المجتمع.
- **تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة :** من أجل التأكد من بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقا للخطط التي تم وضعها.

1 4 -دعم الطاقة الضريبية:

1 4 1 - **التقليل من التهرب الضريبي :** تعاني الجزائر كغيرها من الدول ظاهرة التهرب الضريبي وتعتبر وسيلة من وسائل التخلص من الأعباء الضريبية الواقعة على المكلفين سواء كان

[1]- بوطيب ناصر وعزازي عمر ، **أثر الجباية البترولية العامة في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1999-2018 باستخدام نموذج ARDL-**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة ، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص- ص: 55-56.

شخصا طبيعيا أو معنويا، وتعد هذه الظاهرة إحدى قنوات التسرب التي من خلالها تضيع موارد مالية هائلة على الدولة، ولكي تنمو الطاقة الضريبية لابد من مكافحة التهرب الضريبي القانوني وغير القانوني ويجب اتخاذ إجراءات عملية في هذا الصدد من أهمها[1]:

- من خلال إجراءات وقائية تتصل بشمولية ووضوح ودقة التشريعات الضريبية وتعليماتها التنفيذية، وعقلانية وواقعية المعدلات والتعريفات، وتقييد الصلاحيات التقديرية في لجان الفرض وغيرها تقييداً موضوعياً للحيلولة دون تعسف الإدارة الضريبية أو تواطئها مع المخلين بالتزاماتهم الضريبية، كما يحقق ذلك حماية وتحصين للإدارة الضريبية من الوقوع بالخطأ أو التعرض للضغوط التي قد تمارس عليهم للإخلال بواجباتها.
- إعمال النص الجزائي في ملاحقة ومعاقبة التهرب الضريبي، كما هو الحال في كافة بلدان العالم المعاصر، شريطة أن ينال الدرجة الأولى كبار المتهربين ومن يساعدهم من محاسبين أو موظفين وصولاً إلى صغارهم لاحقاً وذلك من خلال وضع تشريعات ومعايير متدرجة في مؤيداتها الجزائية وفقاً لمستويات التهرب الضريبي وطبيعته.
- تبسيط الإجراءات في علاقة المكلف بالإدارة الضريبية والاستعاضة عن التعقيد بالإجراءات الناجمة أو تعديل التشريع إذا لزم الأمر.

1 4 2 - **عقلنة الامتيازات الجبائية:** وذلك من خلال مايلي:[2]

- اقتصار الاعفاءات على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية و تحقق زيادة في القيمة المضافة و تؤمن المزيد من فرص العمل، وعلى المشاريع التي تستعمل المواد الأولية المحلية.
- منح الاعفاءات للمؤسسات المستقرة التي ستشكل مطارح ضريبية مستقبلية .
- استخدام معياري الكفاءة والفعالية في تقييم فعالية سياسة الحوافز الجبائية، فمن خلال معيار الكفاءة يجب مقارنة المنافع الناجمة عن الحوافز الضريبية والتضحيات التي تتحملها الخزينة العامة مقابل منح هذه الحوافز، ومن خلال معيار الفعالية يجب التأكد من مدى تحقيق

[1]- إلياس نجمة، السياسة المالية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، أنظر http://www.mafhoum.com/syr/articles_03/EliasNajmeh.htm، التحميل يوم : 2020/05/20

[2]- ميلكاوي مولود، **متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر** ، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس المدية، العدد 07، جانفي 2010، ص30.

سياسة الحوافز الضريبية لأهدافها في تحقيق التراكم الرأسمالي وزيادة المشاريع الاستثمارية وزيادة حجمها والقيمة المضافة لهذه المشاريع يعزز عمليات التنمية الاقتصادية.

1 4 3 - **رفع كفاءة الإدارة الضريبية وجهاز التحصيل الضريبي:** لدعم الطاقة الضريبية لابد من رفع كفاءة الإدارة الضريبية وبالأخص جهاز التحصيل الضريبي عن طريق الإجراءات الآتية:[1]

- تبسيط الإجراءات في علاقة المكلف بالإدارة الضريبية والإستعاظة عن التعقيد و تعديل التشريع إذا لزم الأمر ، إحداث محاكم داخل وضمن النظام القضائي مختصة بالقضايا الضريبية لحل المنازعات الضريبية بين المواطنين والدولة.
- الانتقال الضريبي الحالي الذي يتميز بنوع من التعقيد وعدم الاستقرار إلى نظام ضريبي عصري وحديث يتصف بالفعالية والعدالة بحيث يتساوى أمام موجباته كافة المواطنين وفقا لمقدرتهم التكليفية.

ثانيا- الطاقات المتجددة كبديل للمحروقات

إن التوجه للطاقات المتجددة كنوع من مصادر الطاقة هو ضرورة حتمية نتيجة لتقلبات إيرادات الجباية البترولية وارتباط هذه الأخيرة بعدم استقرار أسعار البترول في الأسواق الدولية بالإضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في العرض والطلب و عوامل جيوسياسية، مما انعكس على اقتصاديات الدول الريعية وإن الحل للقضاء على هذه التبعية هو تطوير مصادر الطاقة البديلة والمتجددة بكونها دائمة لا تتضب عكس مصادر الطاقة غير المتجددة، وان استعمال هذه الطاقات لن يقلل من فرص الأجيال القادمة بل العكس يجعلها أكثر أمانا.

وتتشكل الطاقات المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح التي تتجدد بوتيرة أكبر من استهلاكها [2]، تمتلك الجزائر بعض المقومات الأساسية و الطبيعية يجعلها تستغل هذه المادة الطاقوية ويمكن حصرها فيما يلي:

1 -**الطاقة الشمسية:** الصحراء الجزائرية هي واحدة من أكبر حقول الطاقة الشمسية في العالم مع سماء صافية تقريبا دون غيوم، والصحراء هو مجال الشمس وقت التعرض للشمس حوالي 3500

[1]- كمال رزيق وسمير عمور، **تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 05، ص336.

[2]- زواويد لزهاري وبونقاب المختار، **عرض التجربة الإماراتية في مجال تطوير الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة** ، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، المجلد 03، العدد 01، 2019، ص 210.

ساعة /السنة هو الأكبر في العالم هو دائما أكبر من 8 ساعات/ اليوم ، ما عدا في أقصى الجنوب وهي وصولا إلى 6 ساعات/ اليوم خلال فصل الصيف ويمكن أن تصل إلى أكثر من 12 ساعة/اليوم وسط الصحراء، وتتوفر الجزائر من خلال موقعها الجغرافي على أغلى الحقول والمناجم في العالم فمدة التشمس في كامل التراب الوطني تقريبا تفوق 2000 ساعة في السنة ويمكن أن تصل إلى 3900 ساعة (الهضاب العليا، الصحراء) والطاقة المتوفرة يوميا على مساحة عرضية قدرها 1م^2 تصل إلى 5 كيلوواط في الساعة على معظم أجزاء التراب الوطني أي نحو 1700 كيلوواط في السنة شمال البلاد و 2263 كيلوواط م^2 في السنة جنوب البلاد، وهو ما يتيح إشعاعا سنويا تجاوز 3000 كيلوواط في الساعة للمتر المربع الواحد على مساحة تقدر بـ 2381745 كلم^2، هذه الإمكانات الهائلة تسمح بتغطية 60 مرة احتياجات أوربا الغربية و 4 مرات الاستهلاك العالمي كما تسمح بتغطية 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء.[1]

2 **طاقة الرياح :** يتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان إلى آخر نتيجة الطوبوغرافيا و تنوع المناخ، حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين كبيرتين:

- الشمال الذي يحده البحر المتوسط و يتميز بساحل يمتد على 1200 كلم و بتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي وبينهما توجد السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري، ومعدل الرياح في الشمال غير مرتفع جدا.
- منطقة الجنوب التي تتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4م/ ثا في منطقة أدرار وعليه يمكن القول أن سرعة الرياح في بلادنا معتدلة وتتراوح مابين 2 إلى 6 م/ ثا، وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة.[2]

3 –**الطاقة المائية :** إن الجزائر بالنظر لمساحتها الكبيرة تتميز بندرة المياه السطحية التي تنحصر أساسا في جزء من المنحدر الشمالي للسلسلة الجبلية الأطلسية وتقدر الإمكانات المائية للجزائر بأقل من 20 مليار م^3 ،75% منها فقط قابل للتجديد و تشمل الموارد المائية السطحية في الجزائر بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل، وهي تصب في البحر المتوسط وتمتاز بأن منسوبها غير منتظم

[1]- هارون العشي، **مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر و تحديات استغلال دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في ولاية أدرار- الجزائر-**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 41، سبتمبر 2015، ص- ص: 419-420.

[2]- فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر-**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 11، 2012، ص 153.

وتقدر طاقتها بنحو 14.4 مليار م^3، وبالنسبة لتوليد الطاقة الكهربائية من الطاقة المائية فهي لا تتجاوز 3% فقط أما النسبة الباقية فيتم توليدها من الغاز الطبيعي خاصة ويرجع ضعف استغلال هذه الطاقة كون عدد محطات إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة المائية هو عدد غير كافي بالإضافة إلى عدم الاستغلال الجيد للمحطات الموجودة[1] ، ويغطي الخزان مساحة 800.000 كلم^2 وتقدر الاحتياطات بنحو 10106 م^3 يختلف عمقها من الشرق إلى الغرب، وهي بضع عشرات الأمتار في أدرار و بضع مئات الأمتار في غرداية و ورقلة و أكثر من 1700م في تقرت[2].

4 **طاقة الكتلة الحية (العضوية):** إن آفاق تطوير هذه الطاقة قائمة في الجزائر ولا سيما في مزارع تربية المواشي وتحويل مخلفات التمور في الجنوب ومخلفات صناعة زيت الزيتون، ما يوحي إلى قيام مشاريع توليد الطاقة الكهربائية تعمل بالبقايا الجافة من بذور الزيتون التي تخلفها تلك الصناعة، وسيتم حساب قوة المحطة الكهربائية تبعا لما يتوفر من وقود الكتلة الحيوية وفي حالة بقايا صناعة زيت الزيتون فإن متوسط الكمية من البذور أو النوى المطروحة سنويا يقدر بـ 70000ألف طن في الجزائر ولحد الآن تستخدم البقايا الجافة من صناعة زيت الزيتون كوقود منزلي، وتعد إمكانيات الجزائر من الكتلة الحية قليلة مقارنة بالأنواع الأخرى نظرا لمحدودية المساحة الغابية التي لا تمثل سوى 10% من المساحة الإجمالية للوطن، فقد بلغ الإنتاج الوطني من الخشب سنة 2010 حوالي 114000 طن من الفحم أما فيما يخص الاحتياطي الطاقوي من نفايات المنازل والنفايات الزراعية فتقدر القيمة الطاقوية الإجمالية بحوالي 8.64 مليون طن/السنة، منها 2.26 بالنسبة لنفايات المنازل و 6.38 بالنسبة للنفايات الزراعية و الكميات التي يمكن استرجاعها حسب الكميات المتوفرة وفق طرق تجميع النفايات الحالية التي تقدر بـ 133 مليون طن، وفي هذا الإطار تم بعث مشروع لتوليد الطاقة الكهربائية انطلاقا من النفايات بواد السمارة بقدرة 06 ميغاواط و سيتم تعميم العملية بمقالب أخرى و بجميع المفارغ حسب أخر برنامج لوزارتي الطاقة و البيئة.[3]

---

[1]- عمورة جمال وبن عمر أمينة، **الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول استراتيجيات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول – يومي 23و 24 أفريل 2018، جامعة البليدة 2، 2018، ص 11.

[2]-Bouderies-Khellaf et A. Khellaf, **Estimation de la Production de l'Hydrogène Solaire au Sud Algérien,** revue des énergies renouvelables, CDER, Alger, 2003, p 74.

[3]- دين مختارية و زرواط فاطمة الزهراء، **الاستثمار في الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة حالة مشروع المحطة النموذجية بالطاقة الشمسية بحقل بئر ربع الشمال ورقلة-**، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 07، 2018، ص – ص: 79-80.

5 -**الطاقة الجوفية:** هي الحرارة المخزونة في الأرض ناتجة عن تحلل العناصر المشعة والانتقال الحراري الطبيعي وتستخدم في العمليات الصناعية لتوليد الكهرباء أو كمنتجات علاجية وسياحية وتعرف التقنيات المستخدمة للاستفادة منها تطورا، وهو ما يظهر في القدرات المركبة عالميا منها والتي بلغت قرابة 12913 ميغاواط في سنة 2017 بعدما كانت تقدر بـ 9132 ميغاواط في سنة 2007، بالإضافة إلى استهلاك الطاقة الكهربائية المستمدة منها والتي ارتفعت من 62662 جيغاواط/ الساعة في سنة 2007إلى غاية 82654 جيغاواط/الساعة في سنة 2017 وهذا حسب الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وبالنسبة للجزائر فإن كل س الجوراسي في الشمال يشكل احتياطي هام لحرارة الأرض الجوفية[1]، ويوجد أكثر من 200 منبع للمياه المعدنية الحارة وهذا العدد في تزايد بانتظام ودرجات الحرارة تختلف من 19° في بن هارون إلى درجة حرارة تقارب 98° أكثر في حمام المسخوطين[2].

إن الثروة البترولية ثروة ناضبة مع مرور الوقت معرضة للتقلص والزوال لذا وجب الحفاظ على حق الأجيال القادمة من الثروات البترولية والغازية والاستفادة من هذه الثروة لفترة طويلة وبالقدر الكافي، ونظرا لتزايد الطلب على الطاقة الكهربائية دفع الجزائر إلى التوجه والتفكير في تطوير مصادر الطاقة المتجددة خاصة أنها تحوز على أكبر صحراء في المنطقة وسلاسل جبلية يمكن أن تكون بديل للطاقات التقليدية ومن أهمها الطاقة الشمسية.

ثالثا- مشروع رقمنة النظام الجبائي لزيادة الإيرادات العادية

تحضر المديرية العامة للضرائب لمشروع جديد لتتبع المتهربين من دفع الضرائب وتعقب الأنشطة غير المهيكلة من خلال استحداث نظام معلومات جديد يعمل على عصرنة الإدارة الضريبية وتحسين الهيئات التابعة لها وذلك عبر التراب الوطني، من خلال رقمنة إدارات المالية بهدف ضمان الاتصال الفعال بين مختلف أنظمة المعلومات الخاصة بهذا القطاع وذلك في مسعى لمجابهة التهرب الجبائي وزيادة إيرادات الميزانية وذلك لرفع تحدي النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

[1]- حميدة أوكيل و فتيحة خوميجة، **الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق سياحة بيئية،** مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول استغلال الطاقات المتجددة لخدمة السياحة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة يوم 24 أفريل 2019، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، 2019، ص 08.

2- S. Ouali**, les sources thermales en Algérie**, bulletin des énergies renouvelables, CDER, N13, Alger

وتحضر المديرية العامة للضرائب لمشروع جديد يتمثل في استحداث نظام معلومات جغرافي جديد المعروف بـ "SIG"، وهو النظام الذي يرتكز على خرائط رقمية لتعقب جميع الأنشطة الاقتصادية عبر التراب الوطني، وهي بصدد وضع الروتوشات الأخيرة على مشروع جديد لتتبع مسار جميع رجال أعمال وأصحاب الشركات ذات الطابع الاقتصادي و التجاري، المتهربين من دفع الضرائب وكل اللذين ينشطون بطريقة غير شرعية، ويقوم هذا النظام الجغرافي الجديد بتحديد أماكن ومواقع جميع الأنشطة الاقتصادية والتجارية بواسطة خرائط رقمية وقواعد معلومات محينة باستمرار وقابلة للمقارنة مع المعطيات التي توفرها المؤسسات المعنية، إذ بإمكان محققي ومراقبي المالية التحقق والتدقيق في جميع المعلومات المتوفرة والكشف عن جميع الخروقات والتجاوزات سواء المتعلقة بالتهرب الضريبي أو نشاط غير شرعي.

النظام المعروف بـ" SIG" الذي تحضر له المديرية العامة للضرائب عبارة عن نظام معلوماتي يقوم بمعالجة ودراسة المعلومات الجغرافية، ويعتمد على التعرف على الخرائط والصور، واستخدام الجداول والعمل على معالجتها والتأكد من أنها صحيحة بشكل كامل واستخدامها عند الحاجة لها وهو النظام الذي تعتمد عليها معظم الدول[1].

[1]DGI -https://www.mfdgi.gov.dz/archive-nov-2019/index.php/ar/medias-et-presse-2/articles-de-presse/1583-2019. تاريخ الإطلاع 2020 /07/04

خلاصة الفصل

يعتبر صندوق ضبط الإيرادات من أهم الصناديق السيادية التي لها تأثير وأهمية كبيرة لتحقيق التوازن المالي وتخفيف من حدة الأزمات المالية نتيجة إنخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، وتحقيق الأهداف المتمثلة في دفع المديونية الخارجية وتمويل عجز الخزينة العمومية وأن صندوق ضبط الموارد يمول عن طريق الفرق بين أسعار البترول في الأسواق العالمية والسعر المرجعي المقدر في قوانين المالية وهي غير مستقرة مرهونة بتقلبات اسعار البترول.

إن الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر ترتبط ارتباط شديد بتقلبات حصيلة الجباية البترولية وتأثر هذه الأخيرة بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية التي تميزت بالتذبذب وعدم الاستقرار نتيجة الأزمات البترولية، حيث أن إيرادات الجباية البترولية قامت بتغطية كلية لنفقات التسيير التي لم تتمكن الجباية العادية من تغطيتها بمتوسط قدره 133.31% بعد تغطيتها لجميع نفقات التجهيز بنسبة 100%، أما بعد أزمة سنة 2014 أصبحت الجباية البترولية غير قادرة على التغطية الكلية لنفقات التجهيز بسبب نقص حصيلتها جراء إنخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، وقد ساهمت الجباية البترولية بنسب عالية جدا في إجمالي الإيرادات الكلية حيث بلغت نسبة المساهمة 78.77% بالمقارنة مع إيرادات الجباية العادية، وهو ما جعل الجزائر دولة ريعية تتلقى مختلف الصدمات الناتجة عن تراجع أسعار البترول ويجعل أرصدة الميزانية في حالة تذبذب.

الخاتمـــة

الخاتمة:

تهدف دراستنا لهذا الموضوع هو إبراز أثر تقلبات حصيلة الجباية البترولية على تمويل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2018) ، فقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على إيرادات الجباية البترولية كونها الممول الرئيسي للميزانية العامة وذلك لسيطرتها على جل الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهداف السياسة المالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاعتماد عليها بشكل أساسي في تغطية النفقات العامة للميزانية، ومدى تأثرها هي الأخرى بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، فالسياسة الإنفاقية ترتبط بحجم حصيلة الجباية البترولية فكلما ارتفعت هذه الأخيرة زاد معها الانفاق العام في الجزائر.

تطرقنا إلى المفاهيم النظرية المتعلقة بكل من الإنفاق العام والجباية البترولية والتنقل بعد ذلك إلى الجانب التطبيقي من الدراسة معتمدين على استخدام الطرق الإحصائية والتحليلية وذلك بتحليل العلاقة بين تطور الإنفاق العام و وتطور إيرادات الجباية البترولية في نفس الفترة والربط بين كل منها وتحليل العلاقة بينهما، فالسياسة الإنفاقية واستقرار الميزانية العامة في الجزائر مرهونا بحصيلة الجباية البترولية.

وبالاعتماد على ما تم تناوله من مفاهيم متعددة في الإطار النظري إضافة إلى ما تم تحليله من بيانات الدراسة، خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

أ -اختبار الفرضيات:

تمت هذه الدراسة على أساس جملة من الفرضيات، وقد توصلنا من خلال معالجة دراستنا إلى مايلي:

- بالنسبة **للفرضية الأولى** " سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) هي سياسة توسعية مؤقتة بسبب ارتفاع عائدات الجباية البترولية نتيجة تحسن أسعار البترول في الأسواق البترولية العالمية"، تبين من خلال الدراسة أن الجزائر قد حققت إيرادات مالية معتبرة مع الألفية الثالثة بسبب التحسن الذي عرفته أسعار البترول في الأسواق العالمية وانعكس إيجابا على حصيلة الجباية البترولية حيث تشكل أكثر من ثلثي إيرادات الميزانية العامة والممول الرئيسي للإنفاق العام في الجزائر، حيث انتهجت الجزائر سياسة توسعية تمثلت في إطلاق برامج تنموية ضخمة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) قصد النهوض

بالاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين أدائه، وقد طبقت الجزائر برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2015-2019) وهو برنامج مكمل للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية 2015 وتم فتح حساب رقم 143-302 والذي عنوانه صندوق تسيير الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو (2015-2019).

ومع حلول سنة 2014انخفضت أسعار البترول بسبب الأزمة المالية ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016، الذي يعطي صورة على إنخفاض تمويل برنامج الاستثمارات العمومية وتجميد كل العمليات التي لم تنطلق والالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولية القصوى تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة وعليه نؤكد صحة الفرضية .

- بالنسبة **للفرضية الثانية** " تعد تقلبات أسعار البترول وسعر الصرف من أهم محددات عدم استقرار حصيلة الجباية البترولية"، فقد تبين من خلال الدراسة التحليلية إلى أن أسعار البترول تعد من أهم محددات الجباية البترولية ووجود علاقة طردية بينهما بسبب ارتباط إيرادات الجباية البترولية بأسعار البترول في الأسواق العالمية، وإن عدم استقرار الأسعار يعد عامل حاسم في رسم معالم السياسة الإنفاقية حيث تتبع الدولة سياسة توسعية في حالة انتعاش حصيلة الجباية البترولية بفضل انتعاش اسعار البترول، وسياسة إنفاقيه تقشفية في حالة إنخفاض حصيلة الجباية البترولية نتيجة انخفاض اسعار البترول تمثلت في تخفيض حجم الإنفاق لمعالجة الوضع، وإن إنخفاض قيمة الدينار أمام الدولار الأمريكي يعمل على تضخيم حصيلة الجباية البترولية المقومة بالدينار الجزائري أكثر من قيمتها خاصة في حالات العجز المستمر الميزانية التي تعاني القصور في طاقتها التمويلية وعليه **نؤكد صحة الفرضية**
- بالنسبة **للفرضية الثالثة** "أنشئ صندوق ضبط الإيرادات كصندوق ثروة سيادي لحماية الاقتصاد الوطني من خطر الصدمات البترولية "، سجلت الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن ارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية فقررت الجزائر إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 للاستغلال الأمثل لمداخيل الثروة البترولية واستعمالها للحفاظ على استقرار الميزانية العامة للدولة واستخدامها لخدمة الاقتصاد الوطني، يعمل هذا الصندوق على امتصاص فوائض الجباية البترولية من الفرق بين أسعار البترول في الأسواق العالمية و السعر المرجعي المقدر في قوانين

المالية لمواجهة تقلبات أسعار البترول و التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني جراء الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول.

يعمل صندوق ضبط الإيرادات كآلية ادخار من خلال امتصاص الفوائض المالية المتأتية من عائدات الجباية البترولية نتيجة الارتفاع في أسعار البترول، ومساهمته الفعالة في تخفيض الدين العمومي خلال الفترة (2000-2008) وتحقيق وتعديل التوازنات المالية للخزينة العمومية للدولة وعليه نؤكد صحة الفرضية.

- بالنسبة **للفرضية الرابعة**" اختلفت تغطية حصيلة الجباية البترولية للنفقات العامة في الجزائر مابين الفترة (2000-2014)، وبعد أزمة سنة 2014 بسبب الانخفاض المستمر لإيرادات الجباية البترولية نتيجة الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول في الأسواق العالمية"، من خلال الدراسة نلاحظ أن الجباية البترولية قد غطت نفقات التسيير التي لم تتمكن الجباية البترولية من تغطيتها بمتوسط قدره 133.31% وذلك بعد تغطية الجباية البترولية لنفقات التجهيز بنسبة 100% خلال الفترة (2000-2014) ويرجع السبب إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق البترولية العالمية وبالمقابل انتعاش حصيلة الجباية البترولية خلال هذه الفترة ويبين لنا محاولة الدولة الجزائرية توسيع قدراتها الإنتاجية من خلال مخططاتها التنموية.

إن انخفاض حصيلة الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول خلال الأزمة البترولية التي ظهرت بوادرها منذ شهر جوان 2014، لم تعد تغطي إيرادات الجباية البترولية نفقات التجهيز 100%، فقد عرفت حصيلة الجباية البترولية انخفاضا مقارنة بالفترة السابقة وذلك راجع لانخفاض أسعار البترول الذي جعل صندوق ضبط الإيرادات ينخفض رصيده بسبب اقتطاع جزء من موارده لتغطية العجز الحاصل في الميزانية العامة وعدم تغطيتها للنفقات العامة خلال الفترة (2015-2018)، إلا أنه ولأول مرة منذ نشأت صندوق ضبط الإيرادات نفذت موارده حيث بلغ رصيده 0 مليار دج بسبب تواصل إنخفاض أسعار البترول وإلغاء سقف الحد الأدنى الواجب الاحتفاظ به سنة 2016، ويعمل الصندوق على التخفيف من حدة الصدمات جراء الانخفاضات المفاجئة في أسعار البترول وعليه نؤكد صحة الفرضية.

- بالنسبة **للفرضية الخامسة**" للجباية البترولية أهمية كبيرة في الهيكل التمويلي الميزانية العامة في الجزائر وإن مساهمة الجباية البترولية إلى إجمالي الجباية الكلية في الجزائر هي نسبة جد مرتفعة تعكس اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات " ، إن اعتماد الجزائر على تغطية نفقاتها وجميع وظائفها على مصدرين هما الجباية العادية والجباية البترولية، ومن خلال الدراسة لاحظنا أن الجباية البترولية تساهم بنسب عالية في إجمالي الجباية الكلية حيث بلغت أعلى نسبة 78.77% أي أكثر من ثلثي الحصيلة الإجمالية للإيرادات الكلية وضعف مردودية بالجباية العادية ويعود السبب إلى عدم استقرار النظام الضريبي والذي يتمثل في الأساس القاعدة الأساسية للجباية العادية.

وعليه فالعلاقة الموجودة بين كل من إيرادات الجباية البترولية والجباية الكلية هي علاقة طردية ولها أهمية كبيرة في الهيكل التمويلي للميزانية العامة في الجزائر وهذا ما يفسر الاهتمام الكبير الذي توليه الجزائر لقطاع المحروقات وعليه نؤكد صحة الفرضية.

ب النتائج:

من خلال معالجتنا للموضوع تم الوصول إلى جملة من النتائج التي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

الجانب النظري:

- يعتبر البترول من أهم مصادر الطاقة لما يتميز به خصائص عن باقي المصادر الطاقوية، كما يمثل مصدر دخل رئيسي بالنسبة للاقتصاد الجزائري خاصة بعد قرار تأميم المحروقات سنة 1971 حيث ازدادت أهميته و أصبح يتحكم بشكل كبير في مسار التنمية في جميع المجالات .
- يعتمد الاقتصاد الجزائري في مجمل صادراته وإيراداته العامة على قطاع البترول بسبب ضعف مستوى التنويع الاقتصادي والاعتماد على مورد واحد هو الجباية البترولية، حيث أن الفوائض المالية أوجدت جوا من اللامبالاة والإسراف في الإنفاق العام أدت إلى زيادة حدة الفساد بسبب المبالغ الموجهة أغلبها للمشاريع البنية التحتية مما يسهم في هدر المال العام.
- تعتمد الجزائر على إيرادات الجباية البترولية في تمويل الإيرادات العامة و بشكل أساسي في تغطية نفقاتها العامة، وهو ما يجعل مسار هذه النفقات عرضة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وأي صدمة معاكسة قد تأثر بشكل مباشر على حصيلة الجباية البترولية ومن ثم على رصيد الميزانية العامة الذي يتحدد بصفة شبه كلية بتغيرات إيرادات الجباية البترولية.

- يعتبر النمو الاقتصادي وازدياد السكان والعوامل الجيوسياسية والتغيرات المناخية من أهم العوامل المؤثرة على العرض و الطلب على البترول في الأسواق العالمية، فهما المحددان اللذان يؤثران بطريقة مباشرة على حصيلة الجباية البترولية
- انتهجت الجزائر سياسة انفاقية توسعية سنة 2000 نتيجة انتعاش اسعار البترول وارتفاع العوائد المتأتية من قطاع البترول من خلال تجسيد برامج دعم النمو الاقتصادي، الأمر الذي ساعد الدولة من تنفيذ وظائفها الاجتماعية وتحقيق توازن اجتماعي وتحسين الرفاهية الاجتماعية بين أفراد المجتمع، مما يعني تبعية برامج الإنفاق العام لتغيرات أسعار البترول وتذبذباتها.
- ضعف مساهمة الجباية العادية ضمن إجمالي الإيرادات العامة في تكوين الناتج الإجمالي المحلي بسبب ضعف الإدارة الضريبية والنظام الضريبي في التحصيل هذا من جهة ومن جهة أخرى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي وضعف العدالة الضريبية.
- توجد علاقة طردية بين الجباية البترولية والنفقات العامة بصفة عامة ونفقات التجهيز بصفة خاصة، حيث تعتمد الدولة بشكل كبير على إيرادات الجباية البترولية في تمويل مشاريعها التنموية لإنجاح السياسة العامة .
- يعاني جانب النفقات العامة في الجزائر العديد من نقاط الضعف أهمها الإسراف وعدم التحكم في حجم النفقات، وعدم الكفاءة في تخصيصها حيث يتغلب الجانب الاستهلاكي عن الجانب الاستثماري.
- عملت الحكومة على الاستفادة من الفوائض المالية المحققة من الجباية البترولية في ظل التحسن الملحوظ لأسعار البترول من خلال آلية تعمل على ضبط الإيرادات تمثلت في صندوق ضبط الإيرادات الذي أنشئ خصيصا سنة 2000 لغرض ادخار فوائض الجباية البترولية وتوجيهها في تمويل عجز الميزانية العامة وتخفيض حجم المديونية إلى أدنى المستويات.
- إن انخفاض حصيلة الجباية البترولية بعد أزمة 2014 ترك أثار سلبية على الميزانية العامة للدولة بالرغم من توسع الإنفاق العام الأمر الذي تطلب إيجاد مصادر أخرى بدل الجباية البترولية لتغطية حجم النفقات المتزايدة كل سنة.

الجانب التطبيقي :

- اتجهت سياسة الانفاق العام إلى التوسع أثناء فترات انتعاش إيرادات الجباية البترولية فقد سيطرت نفقات التسيير على إجمالي النفقات العامة حيث سجل في المتوسط نسبة قدرت بـ 62.48% خلال فترة الدراسة (2000–2018) مع تسجيل أقل نسبة لها سنة 2008 بـ 52.91% وأعلى نسبة لها سنة 2000 قدرت بـ 72.67%.
- سجل متوسط نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة نسبة قدرت بـ 37.50% خلال فترة الدراسة (2000–2018) مع تسجيل أقل نسبة سنة 2000 بمعدل 27.32% وسجل أعلى نسبة لها سنة 2008 قدرت بـ 47.08%، وقد ترجمت في سياسة التوسع في الإنفاق العام الموجه للاستثمار وفي برامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2014).
- ألغى قانون المالية لسنة 2017 العتبة المرتبطة بالرصيد الأدنى الأقصى الإجباري الخاص بهذا الصندوق والذي حدد بـ 740 مليار دج من أجل الامتصاص الجزئي لعجز الخزينة 2017 نتيجة لتراجع فوائض الجباية البترولية، وعرف الصندوق للمرة لأولى في تاريخه رصيدا منعدما بعدما تم استنفاذ رصيده بالكامل في تغطية العجز الموازني.
- نجح صندوق ضبط الإيرادات بنسبة كبيرة بتخفيض الدين العمومي الداخلي والخارجي خلال الفترة(2000–2008) حيث بلغت جميع اقتطاعاته 2600.171 مليار دج.
- مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الخزينة العمومية خلال الفترة (2006–2018) حيث بلغت جميع اقتطاعاته 16871.0643 مليار دج موجهة لتعديل التوازنات المالية للخزينة العمومية للدولة.
- تساهم الجباية البترولية بنسب عالية في إجمالي إيرادات الجباية الكلية خاصة في السنوات التي شهدت فيها ارتفاع في أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث تراوحت نسبة المساهمة مابين 34.97% و 78.97% ، أما الجباية العادية تكاد تكون ضعيفة مقارنة بالجباية البترولية لا تتعدى نسبة 65.14%.
- قامت الجباية البترولية خلال الفترة (2000–2014) بتغطية نفقات التسيير التي لم تتمكن الجباية العادية من تغطيتها بمتوسط قدره 133.31% وذلك بعد تغطية نفقات التجهيز بنسبة 100%.

- إن إنخفاض أسعار البترول تحت عتبة السعر المرجعي للميزانية (37 دولار/ البرميل) يكون له أثر سلبي على إيرادات الجباية البترولية وإيرادات الميزانية العامة خاصة بعد الأزمة النفطية التي ظهرت بوادرها في جوان2014 .

ج التوصيات والاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة فإنه يقتضي بنا تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ضرورة إحكام الرقابة الصارمة على إيرادات الجباية البترولية عن طريق تفعيل كل الهيئات الرقابية بمختلف أشكالها لمكافحة الفساد والحد من الاختلاسات ومعاقبة كل المتسببين في هدر المال العام بعقوبات صارمة.
- إعطاء الجباية العادية دورا أساسيا في تغطية النفقات من خلال توسيع حصيلة الإيرادات الضريبية وهذا يتطلب رفع كفاءة وفعالية النظام الضريبي الجزائري.
- تسهيل عمليات التحصيل لتجنب التهرب الضريبي والغش الجبائي والتقليل من الإعفاءات والامتيازات الجبائية الممنوحة كل سنة يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية ويقلل من الاعتماد على الجباية البترولية وعدم الوقوع في عجز الميزانية.
- البحث عن موارد وإيرادات أخرى لتمويل الاقتصاد الوطني بتطوير القطاعات خارج المحروقات للتخفيف أو التخلص من الاعتماد على البترول، عبر تشجيع الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص والتوجه نحو قطاعات أخرى كالسياحة والفلاحة لخلق موارد ثابتة صار أمر حتمي لابد منه وضرورة لا يمكن تأجيلها.
- ترشيد النفقات العامة ورفع كفاءتها لتحقيق الأهداف المرجوة منها، ومحاربة كل أشكال الاستخدام غير الصحيح واللاعقلاني للأموال النفطية خاصة عند ارتفاع أسعار البترول من خلال الابتعاد عند تنفيذ المشاريع الضخمة وذات المردود الاقتصادي الضعيف والتوجه نحو المشاريع التي تخدم المصلحة العامة وبتكاليف منخفضة، ومحاربة الرشوة ومكافحة تبيض الأموال وتفعيل دور أجهزة الرقابة.
- إدخال إصلاحات تشمل الإطار القانوني و مجال عمل صندوق ضبط الإيرادات بالتسيير الشفاف واستغلال موارده في قطاعات ذات مردودية وفك ارتباطه بالموازنة العامة من خلال وضع

استراتيجية واضحة بتحويله من صندوق ادخار إلى صندوق استثمار وفق معايير صحيحة لجعله وسيلة لبناء اقتصاد متماسك.

- تشجيع الاستثمار الخاص وخلق الثروة كطريقة من طرق إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لزيادة المداخيل الجباية العادية.
- تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمارات واتخاذ كل الإجراءات المناسبة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية نظرا لأهميته البالغة في دعم الميزانية العامة، عن طريق ازدياد قيمة الضرائب والرسوم على أرباح الشركات.
- ضرورة الاستثمار في العنصر البشري لامتلاك الجزائر طاقات هائلة من خلال زيادة المخصصات المالية الموجهة لتطوير التعليم وتنمية البحث العلمي للنهوض بالاقتصاد الوطني.
- إعطاء الفرصة أمام القطاع الخاص وعدم الاعتماد على القطاع العام في جميع القطاعات الاقتصادية

د -آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع وتحليل مختلف عناصره و أجزاءه ارتأينا اقتراح المواضيع التالية ليتم دراستها مستقبلا:

- دراسة شاملة لمصادر الطاقة البديلة في الجزائر و إمكانية إحلالها للجباية البترولية.
- استراتيجية تنويع هيكل إيرادات الميزانية العامة في ظل تقلبات أسعار البترول.
- إشكالية الموازنة العامة وترشيد الإنفاق العام و فك الارتباط بالجباية البترولية.
- أهمية ترشيد الإنفاق العام في ظل الانخفاضات المفاجئة لأسعار البترول في الجزائر.

تم بحمد الله انجاز العمل وفي الأخير نسأل الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في اختيار ومعالجة موضوع" **أثر تقلبات حصيلة الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام دراسة حالة الجزائر**" وأن يكون بداية لبحوث أخرى وتزويد المكتبة بدراسة علمية في مجال الجباية البترولية يمكن أن تكون مرجع يحتاجها أي باحث ولا ندعي الكمال فالكمال لله وحده.

قائمـــة

المراجـــــع

قائمة المراجع

أ -المراجع باللغة العربية:

1 -الكتب:

- أحمد زهير شامية وخالد الخطيب، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1997.
- أعاد محمود القيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة التاسعة، 2015.
- أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة- النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة-** ، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر،2010.
- بخزار يعدل فريدة، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.
- برهان الدين جمال، **المالية العامة – دراسة مقارنة-** ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى،1992 .
- بلال صالح الأنصاري، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى،2017.
- بن قدور على ويبرير محمد، **السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ،2018.
- جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
- حامد عبد المجيد دراز وسعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة**، الدار الجامعية طبع- نشر- توزيع، الإسكندرية، بدون سنة نشر.
- حامد نور الدين، **أثر الإصلاح النظام الجبائي** ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
- حسين محمد سمحان وآخرون، **المالية العامة – من منظور إسلامي-** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
- خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2018.
- رشيد العصار وعليان الشريف، **المالية الدولية** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
- زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.

- سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة– مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- سلام عبد الكريم مهدي سميسم، ا **لسياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي** ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
- ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004**، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005.
- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
- الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 06، 2007.
- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية للطباعة النشر، بيروت، 1992.
- عاطف وليم أندراوس، **السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق** ، مؤسسة الشباب الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2005، .
- عبد الجليل هويد، **مبادئ المالية العامة في الشريعة الإسلامية– دراسة مقارنة–** ، دار الصفا للطباعة، القاهرة، بدون سنة نشر.
- عبد الرحمان يسري أحمد وإيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2014.
- عبد الكريم صادق بركات، **الاقتصاد المالي**، جامعة دمشق سوريا، 1992–1993.
- عبد المالك اسماعيل حجر، **محاسبة النفط المبادئ والإجراءات** ، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، الطبعة الرابعة، 2014.
- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، جامعة الزقازيق،2005.
- عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة نشر.
- على خليل، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- على زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- على كنعان، **اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية**، منشورات الحسنين، دمشق، الطبعة الأولى،1997.
- علي محمد خليل وسليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، بدون سنة نشر.
- فهد مغيمش حزيران الشمري وآخرون، **السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة– قياس وتحليل–** ، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2019.
- قدي عبد المجيد، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.
- كردودي صبرينة، **تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي– دراسة تحليلية مقارنة–** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007.

- لحسن دردوري ولقليطي لخضر، **أساسيات المالية العامة** ، دار حميثرا للنشر، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2018.
- لحلو موسى بخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية** ، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.
- مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام– المالية العامة–**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2004.
- محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2015.
- محمد إبراهيم عبد اللاوي، **المالية العامة**، دار حامد للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017.
- محمد إبراهيم عبد اللاوي، **المالية العامة**، دار حامد للنشر والتوزيع، الجزائر،2016.
- محمد الصغير بعلي ويسرى أو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- محمد حلمي الطوابي، **أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة – دراسة مقارنة–**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2007.
- محمد خيتاوي، **الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها على العلاقات الدولية**، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ، سوريا، 2010.
- محمد ساحل، **المالية العامة**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2017.
- محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
- محمد طاقة وهدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2010.
- محمد عبد الله دياب وآخرون، **التنمية السياحية والسياسات المالية والنقدية** ، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2015.
- محمود حسين الوادي وزكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2000.
- محمود حسين الوادي وزكرياء أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2007.
- محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2015.
- محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2010.
- مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

- مصطفى يوسف الكافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.
- نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية- الإطار العام- وأثرها في السوق الحالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015.
- نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة** ، دار المناهج، عمان،2006.
- هيفاء غدير غدير، **السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري** ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، الطبعة الأولى، 2010.
- وليد خالد الشايجي، **المدخل الحديث إلى المالية العامة الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2005.
- يونس أحمد البطريق وآخرون، **المالية العامة – الضرائب والنفقات العامة-**، الدار الجامعية، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

2 أطروحات الدكتوراه:

- إسحاق خديجة، **سياسة المالية العامة المضادة للدورات النفطية** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016-2017.
- إيمان بوعكاز، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2011**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015.
- بلحرش عائشة، **سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
- بلعواد نوال، **الريع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1973-2013**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، 2017-2018.
- بلقاسم زياني ، **سياسات تسعير البترول و الغاز الطبيعي و انعكاساتها على التنمية في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
- بلقلة براهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة لحالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2014-2015.
- بن عيني رحيمة، **سياسة سعر الصرف وتحديده دراسة قياسية للدينار الجزائري** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013-2014.

- بوالشعور شريفة، **تقلبات أسعار النفط وخطر المرض الهولندي نموذج متجهات تصحيح الخطأ دراسة قياسية حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر،2016-2017.
- جمال مساعدية، **أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2016)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1984 قالمة، الجزائر، 2018-2019.
- حسين كشيتي، **دراسة اقتصادية لأثر تقلبات أسعار النفط على إعداد برامج الموازنة العامة للدولة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018- 2019.
- حنيش أحمد، **دور الرقابة على الموازنة العامة في ترشيد الانفاق العمومي- دراسة حالة الجزائر 2000-2014**-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2015-2016.
- خوميجة فتيحة، **أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر،-دراسة حالة الفترة 2000-2016**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أو لحاج البويرة، الجزائر، 2017- 2018.
- دراوسي مسعود، ا **لسياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.
- دنان راضية، **ترشيد الإنفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية- دراسة حالة الجزائر 1990-2014**-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016.
- دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
- زمال وهيبة، **أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي – النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018/2017.
- ستيتي الزازية، **البترول و الأمن العربي** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي المختار عنابة، الجزائر، 2015-2016.
- سي فوضيل الحاج ، **آليات فض منازعات عقود الاستثمار الأجنبي المباشر** ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2018-2019.

- سيد أعمر زهرة، **انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2017-2018.
- طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1997-2012**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
- عبد الحميد مرغيت، **إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن دراسة تحليلية وتقييمه**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2017-2018
- عبد الرزاق بن الزاوي ، **سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010-2011.
- عدلي محمد عبد الكريم، **النظام القانوني للعقود المبرمة بين الدول الأشخاص الأجنبية** ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
- قجاتي عبد الحميد، **دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي- دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر1980-2014**-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2016-2017.
- قنادزة جميلة، **الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017-2018 .
- كردودي صبرينة، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
- لبعل فطيمة، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016-2017.
- محمد مسعي، **سياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001-2010 دراسة تحليلية لأهم آثارها الاقتصادية الكلية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014.
- مدوري عبد الرزاق ، **أثر الإيرادات النفطية على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة وهران 2، الجزائر، 2017-2018.

- ولهي بوعلام، **النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة – حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011–2012.
- يحياوي عبد الحفيظ، **إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر مابين الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري – دراسة حالة للفترة 1980 –2014–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015–2016 .
- يوب فايزة، **أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري – دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970–2014–**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017–2018.

3 –رسائل الماجستير

- بساس سارة ، **دور الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر للفترة 1980–2013**، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2014–2015،.
- بصديق محمد، **النفقات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2008–2009.
- بن بارة عبد الرزاق، **نظام الجباية البترولية في النظام الجزائري**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2012–2013.
- بن فراقي منى، **فعالية السياسة المالية في ظل عجز الميزانية العامة– دراسة حالة الجزائر 1990–2011–**، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2014–2015.
- بن ياني مراد، **سعر الصرف ودوره في طلب الاستثمار الأجنبي " دراسة قياسية حالة الجزائر"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011–2012.
- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001–2009**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر،2009–2010.
- بوشنة ليلة، **النظام القانوني لعقد الامتياز في ظل الأمر رقم 08–04**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر، 2012–2013.
- بيداري محمود،**العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري 1991–2010 مع إشارة خاصة لفرضية فانجر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013–2014.

- بيرش أحمد، **أثر الإيرادات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2012**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2014-2015.
- جوهرة شرقي، **بناء نموذج تنبؤي للجباية البترولية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2002-2003.
- دخلي عبد الرحمان ، **أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2014**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر،2014-2015.
- زاوي أسماء، **دور الميزانية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 1990-2009**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2008-2009.
- زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوربي على قطاع المحروقات الجزائري** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011-2012.
- سالكي سعاد، دور **السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة بعض دول المغرب العربي-**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011.
- سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2009-2010.
- عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر نفط منظمة أوبك و آثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية 1970**-2008، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2010-2011.
- عبد الجليل هجيره، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري- دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبر بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011-2012.
- عبد العزيز برنه، **تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015.
- عبد القادر فار، **الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2010**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2011-2012.

- عصماني المختار، دور **الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2014**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر 2013-2014.
- عفيف عبد الحميد، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2012**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، 2013-2014.
- العمري على، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970-2006**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- قميتي عفاف، **الإنفاق العام على مشاريع البنية التحتية وأثره على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر 2001-2014**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2014-2015.
- قنادزة جميلة، **الجباية البترولية في الجزائر** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011
- مباركي كريمة، **استراتيجيات استخلاف الثروة البترولية في إطار ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013-2014.
- مجلد ميلود، **الجباية البترولية لعقود البحث و الإنتاج نحو ملائمة أكثر مع السوق**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002.
- موري سمية ، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبر بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
- نوي نبيلة، **إستراتيجية رقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011-2012.
- هندي كريم، **الجباية البترولية و أهميتها في الاقتصاد الجزائري- في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات-**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009.
- ياسر عامر حسان، **الآثار القانونية لعقد الخدمة النفطي –التطوير والإنتاج- بالنسبة للشركة الأجنبية المستثمرة**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، كانون الثاني2017 .

4 الملتقيات والندوات العلمية

- بوفليح نبيل ولعاطف عبد القادر، **فعالية صندوق ضبط كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر** ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 2008، جامعة فرحات عباس سطيف، 07-08 أفريل 2008.
- حميدة أوكيل و فتيحة خوميجة، **الطاقات المتجددة و دورها في تحقيق سياحة بيئية**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول استغلال الطاقات المتجددة لخدمة السياحة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة يوم 24 أفريل 2019، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، 2019.
- ضيف أحمد، **أثر برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر** ، مداخلة ملتقى سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة البويرة، البويرة 11و12 نوفمبر2014
- عمورة جمال وبن عمر أمينة، **الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول استراتيجيات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول – يومي 23و 24 أفريل 2018، جامعة البليدة 2، 2018.

5 المجلات والبحوث

- أحمد زعودي وشهيناز بدراوي، **العوامل المؤثرة على تذبذب سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري" دراسة قياسية حالة الجزائر من 1970-2012**"، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي على كافي تندوف، الجزائر، مارس 2018، العدد 04.
- آسيا سعدان وسعاد شعابنية، **الميزانية العامة في الجزائر رهان تقلبات الجباية البترولية 2008-2017**، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 08، العدد 01، 2018.
- بعلة الطاهر، **أثر الجباية البترولية على اعتمادات الإنفاق في الاستثمار العمومي بعد تراجع أسعار البترول في الجزائر للفترة 2014-2018**، مجلة دراسات جبائية، جامعة لونيسي علي البليدة 2، العدد 12، جوان 2018.
- بلجيلالي أحمد و شباب سهام، **مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة -الجزائر نموذجا-**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس المدية، العدد07، أفريل2017.
- بلجيلالي أحمد، **أثر الصدمات في الجباية البترولية على عجز الموازنة العامة في الجزائر** ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 07، العدد 14، السنة 2015.
- بن عبد الفتاح دحمان و حدادي عبد الغني، **فعالية صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض النفطية في الجزائر**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد06، سبتمبر 2016
- بوجمعة بلال، **تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 في الجزائر من وجهة النظر الكينزي** ، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، العدد 01، سبتمبر 2014.

- بوطيب ناصر وعزازي عمر ، **أثر الجباية البترولية العامة في الجزائر– دراسة قياسية للفترة 1999–2018 باستخدام نموذج ARDL–**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة ، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص– ص: 55–56.
- بوفليح نبيل، **صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، العدد 01.
- بوفليح نبيل، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية**، أكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 04، 2010.
- حداب محي الدين، **ترشيد الانفاق العام كدعامة لتنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل الأزمة النفطية الراهنة**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ،جامعة زيان عاشور الجلفة ، العدد 06.
- دين مختارية و زرواط فاطمة الزهراء، **الاستثمار في الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر– دراسة حالة مشروع المحطة النموذجية بالطاقة الشمسية بحقل بئر ربع الشمال ورقلة–**، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور الجلفة،العدد 07، 2018.
- زكرياء مسعودي، **تقييم أداء برنامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001–2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 03، جوان2017.
- زواويد لزهاري وبونقاب المختار، **عرض التجربة الإماراتية في مجال تطوير الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، المجلد 03، العدد 01، 2019.
- زينب محمد جميل الضناوي ، **امتياز النفط بين الحقوق والواجبات – قانون الموارد البحرية اللبناني–** ، مجلة جيل للأبحاث القانونية المعمقة، العدد 31، فيفري 2019.
- سهيلة حسيب وجمال لطرش، **التنمية المستدامة في الجزائر بين الواقع والتحديات** ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، المجلد 02، أفريل2018.
- صالحي ناجية ومخناش فتيحة، **واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر 2001–2014 وآفاق النمو الاقتصادي**، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الوادي، العدد 03، ديسمبر 2012.
- عبد الحق عتروس، **أثر سعر الصرف على الأسعار المحلية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 02، 2000.
- عبد الوحيد صرارمة وبعلول نوفل، **أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان المدفوعات– دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000–2014–**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسة، جامعة ميلة، الجزائر، العدد 05، جوان 2017.

- عصام بن الشيخ، **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971– دراسة للسياق و المضامين والدلالات** –، مجلة دفاتر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد06، جانفي 2012.
- عقبة مخنان ولقمة بامون، **النظام القانوني للجباية البترولية في الجزائر** ، مجلة القضائي، جامعة ورقلة الجزائر، المجلد 01، مارس2019.
- عيساني العارم، **دور صندوق ضبط الإيرادات في الحد من المديونية الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2000–2015**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي الونشريسي تسمسيلت، الجزائر، العدد 03، مارس 2018.
- غزازي عماد، **الصناديق السيادية ودورها في علاج العجز المالي صندوق ضبط الموارد أنموذجا**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 2، العدد 08.
- فروحات حدة، **الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر– دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر** –، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 11، 2012.
- فوقه فاطمة بوفليح نبيل، **انعكاسات الأزمة النفطية لـ 2014 على الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر مع التركيز على صندوق ضبط الموارد**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة، العدد 11، 2017.
- كمال رزيق وسميرعمور، **تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 05.
- لطرش ذهبية وكتاف شافية، **فعالية صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 2000–2017**، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 03، العدد 05، جوان 2018.
- مالك الأخضر وبعلة الطاهر، **انعكاسات وتحديات تغيرات أسعار البترول على حصيلة الجباية البترولية و الاقتصاد الجزائري**، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد04، جامعة.
- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو** ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد 10، 2012.
- محمد يونس الصائغ، **أنماط عقود الاستثمارات النفطية في ظل القانون الدولي المالي** ، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد12، العدد46، السنة 2010.
- مريم لسبع، **دور الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام في الجزائر 2000–2016**، مجلة آفاق علوم الإدارة الاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، المجلد03، العدد 01، 2019.
- معداوي نجية، **عقود البترول في الجزائر** ، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة2 لونيسي علي، العدد 08، 2015.

- منال مليزي ومخلفي أمينة، **أثر تطور الإطار القانوني للمحروقات على الشراكة الأجنبية في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة 1986-2017**، المجلة العالمية للاقتصاد و الأعمال، المجلد07، العدد02، 2019.
- المومن عبد الكريم، **أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) على التشغيل والبطالة بالجزائر**، مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 20، جوان 2016.
- ميلكاوي مولود، **متطلبات إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس المدية، العدد 07، جانفي 2010.
- نبيل بوفليح، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 09، 2013.
- نوي طه حسين و غربي سي لاخضر، **أثر الإنفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة قياسية تحليلة باستعمال أهم المؤشرات الدولية لتقييم بيئة الأعمال و اختبار التكامل المشترك و السببية خلال الفترة 1995-2015**-، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 18، 2017.
- هارون العشي، **مستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر و تحديات استغلال دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في ولاية أدرار-الجزائر-**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 41، سبتمبر 2015.
- الوليد قسوم ميساوي، **أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الإنتاجي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد 02.
- إلياس نجمة، السياسة المالية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، أنظر http://www.mafhoum.com/syr/articles_03/EliasNajmeh.htm، التحميل يوم : 2020/05/20

6 التقارير والنشرات

- تقرير بنك الجزائر لسنة 2003
- تقرير بنك الجزائر لسنة 2005
- تقرير بنك الجزائر لسنة 2010
- تقرير بنك الجزائر لسنة 2015
- تقرير بنك الجزائر لسنة 2017
- صندوق النقد الدولي، **النظم المالية العامة للصناعات الاستخراجية** : التصميم والتطبيق، 15أغسطس 2012، ص- ص: 11-12.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد 2016، ص 155.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، 2017، ص 94.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، 2018، ص 99.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة2001.

7-القوانين والأوامر

- القانون رقم 91-21 المؤرخ في 1991/12/04 المعدل والمتمم للقانون 86-14 المؤرخ في 19 أوت سنة 1986 المتعلق بأنشطة البحث والتنقيب عن المحروقات.
- **المادة 05** من القانون 21/90 ، المؤرخ في 24 محرم عام 1411هـ الموافق لـ 05 أوت 1990 متعلق بالمحاسبة العمومية.
- **المادة 10** من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000، قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان سنة 2000، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.
- **المادة 10**، الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016 م المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1438 هـ.
- **المادة 121** من القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 المتعلق بقانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد رقم 77، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2016.
- **المادة 20** من قانون 84-17، المؤرخ في 07 جويلية المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28 سنة 1984.
- **المادة 22** من القانون رقم 01/05، المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425هـ الموافق لـ 06 فيفري 20015، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها.
- **المادة 35/34** من قانون 86-14، المتعلق بالمحروقات الصادرة في 19أوت 1986.
- **المادة 35** من القانون 84-17 المؤرخ في 07جويلية المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28 سنة1984.
- **المادة 37**، من القانون رقم 86-14 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق لـ 19 أوت 1986، يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها و نقلها بالأنابيب.
- **المادة 41**، من القانون رقم 86-14 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406، الموافق لـ 19 أوت 1986، يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها و نقلها بالأنابيب.
- **المادة 47**، من القانون رقم 86-14 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق لـ 19 أوت 1986، يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها و نقلها بالأنابيب.
- **المادة 66** من قانون رقم 03-22 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1424 الموافق لـ 28 ديسمبر 2003 ليتضمن قانون المالية 2004.

- **المادة 83** من القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-07-2005 المتعلق بالهيدروكربونات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد50 ،جويلية 2005.
- **المادة 84** من القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-07-2005 المتعلق بالهيدروكربونات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد50 ،جويلية 2005.
- **المادة 85** من القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-07-2005 المتعلق بالهيدروكربونات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد50 ،جويلية 2005.
- **المادة 85** من القانون رقم 13-01 المؤرخ في 20 فبراير 2013، المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 200المتعلق بالمحروقات.
- **المادة 86** من القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-07-2005 المتعلق بالهيدروكربونات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد50 ،جويلية 2005.
- **المادة 87** من القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-07-2005 المتعلق بالهيدروكربونات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد50 ،جويلية 2005.
- **المادة 92** من القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-07-2005 المتعلق بالهيدروكربونات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد50 ،جويلية 2005.
- **المادة 94** من القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-07-2005 المتعلق بالهيدروكربونات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد50 ،جويلية 2005.
- **المادة 95** من القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28-07-2005 المتعلق بالهيدروكربونات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد50 ،جويلية 2005.

7 - **المواقع الالكترونية:**

- موقع وزارة المالية الجزائرية :

http://www.mf.gov.dz consulté le 25/03/2020

- موقع وزارة المالية المديرية العامة للتقدير والسياسات:

http://www.dgpp-mf.gov.dz consulté le : 25/03/2020

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

http:// www.andi.dz consulté le : 23/06/2020

ب المراجع باللغة الأجنبية:

- Abderrahmane Benlhafsi، **Extraversion Economique et Risque de Change**, Revue Sciences Humaines, Université de Constantine, No.16, Décembre 2001.
- Ammour Benhalima, **Pratique des techniques bancaires : référence à l'Algérie**, Ed. Dahlab, Alger, 1997.
- ANAS BENSSALAH ZERMRANI, "les finances publique au Maroc", politique financière et droit budgétaire, l'Harmattan, Paris, 1998.
- Bouderies-Khellaf et A. Khellaf, **Estimation de la Production de l'Hydrogène Solaire au Sud Algérien,** revue des énergies renouvelables, CDER, Alger, 2003.
- Haoua Kahina، **L'impect des fluctuations du prix de pétrole sur les indicateurs économiques en Algérie,** Diplôme de magister, faculté des sciences économiques, commerciales et de gestion, Université mouloud Mammeri Tizi-Ouzou, Algérie,2012**.**
- Jean-Yves Capul, Olivier Garnier, **Dictionnaire D'Economie Et De Sciences Sociales**, Hatier édition, paris, 2002.
- Mohummed mazzel, petroleum fiscal system and contracts, diplpmica verlag gmbh, Hamborg, germany, 2010.
- S. Ouali**, les sources thermales en Algérie**, bulletin des énergies renouvelables, CDER, N13, Alger
- Silvana tordo, fiscal systems for hydrocarbons design issues, world bank, working paper n°123, 2007.
- Teresa Ter-Minassian, **The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil RevenueBoom**, the Fiscal Affairs Département, March 5, 2007.

الملاحق

الملحق رقم (01):عمليات الخزينة العمومية (تقرير بنك الجزائر لسنة 2003)

TABLEAU 8 : SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	1 999	2 000	2 001	2 002	2 003
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	**950,5**	**1 578,1**	**1 505,5**	**1 603,2**	**1 966,6**
Recettes des hydrocarbures	588,3	1 213,2	1 001,4	1 007,9	1 350,0
dont : Fonds de régulation des recettes	0,0	453,2	115,8	26,5	292,9
Recettes hors-hydrocarbures	358,4	364,9	488,5	595,1	616,6
Recettes fiscales	314,8	349,5	398,2	482,9	519,9
Impôts sur les revenus et les bénéfices	72,2	82,0	98,5	112,2	126,2
Impôts sur les biens et services	149,7	165,0	179,2	223,4	231,4
Droits de douane	80,2	86,3	103,7	128,4	143,2
Enregistrement et timbres	12,7	16,2	16,8	18,0	19,1
Recettes non-fiscales	43,6	15,4	90,3	112,2	96,7
Dividendes de la Banque d'Algérie	27,1	0,0	46,6	37,6	43,5
Droits	16,5	15,4	43,7	74,6	53,2
Dons	3,9	0,0	15,6	0,2	0,0
Total dépenses budgétaires	**961,7**	**1 178,1**	**1 321,0**	**1 550,6**	**1752,7**
Dépenses courantes	774,7	856,2	963,6	1 097,7	1 199,0
Dépenses de personnel	286,1	289,6	324,0	346,2	379,9
Pensions des Moudjahidine	59,9	57,7	54,4	73,9	105,0
Matériels et fournitures	53,6	54,6	46,3	68,5	58,8
Transferts courants	248,7	292,0	391,4	471,9	537,0
dont : Services de l'Administration	81,9	92,0	114,6	137,6	161,4
Intérêts sur la dette publique	126,4	162,3	147,5	137,2	118,3
Dépenses en capital	187,0	321,9	357,4	452,9	553,7
Solde budgétaire	**-11,2**	**400,0**	**184,5**	**52,6**	**213,9**
Solde des comptes spéciaux	-5,6	-0,7	-20,0	-11,2	81,6
Prêts nets du Trésor	-0,3	0,5	6,5	30,9	32,6
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainis.	**-16,5**	**398,8**	**171,0**	**10,5**	**262,9**
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	110,0	561,1	318,6	147,8	381,2
Solde global	**-16,5**	**398,8**	**171,0**	**10,5**	**262,9**
Financement	**16,5**	**-398,8**	**-171,0**	**-10,5**	**-262,9**
Bancaire	64,4	-407,4	-145,8	31,6	-220,1
Non bancaire	24,7	105,7	85,3	32,8	38,4
Extérieur	-72,6	-97,1	-110,5	-74,9	-81,2

Source : Direction Générale du Trésor

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

الملحق رقم (02): عمليات الخزينة العمومية (تقرير بنك الجزائر لسنة 2005)

TABLEAU 8 : SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	2 001	2 002	2 003	2 004	2 005
			(En milliards de dinars)		
Total des recettes budgétaires et dons	**1 505,5**	**1 603,2**	**1 974,4**	**2 229,7**	**3 081,7**
Recettes des hydrocarbures*	1 001,4	1 007,9	1 350,0	1570,7	2 352,7
dont : Fonds de Régulation des Recettes brut	123,9	26,5	448,9	623,5	1 368,8
Fonds de Régulation des Recettes net	16,9	26,5	292,9	153,2	1 121,0
Recettes hors-hydrocarbures	488,5	595,1	624,3	652,5	723,4
Recettes fiscales	398,2	482,9	524,9	580,4	642,2
Impôts sur les revenus et les bénéfices	98,5	112,2	127,9	148,0	166,8
Impôts sur les biens et services	179,2	223,4	233,9	274,0	312,1
Droits de douane	103,7	128,4	143,8	138,8	143,8
Enregistrement et timbres	16,8	18,9	19,3	19,6	19,5
Recettes non-fiscales	90,3	112,2	99,4	72,1	81,2
Dividendes de la Banque d'Algérie	46,6	37,6	42,1	30,0	48,7
Droits	43,7	74,6	57,3	42,1	32,5
Dons	15,6	0,2	0,1	6,5	5,6
Total dépenses budgétaires	**1 321,0**	**1 550,6**	**1 690,2**	**1 891,8**	**1 985,9**
Dépenses courantes	798,6	975,6	1 122,8	1 251,1	1 291,9
Dépenses de personnel	288,8	301,1	329,9	391,4	394,4
Pensions des Moudjahidine	56,1	74,0	63,2	69,2	82,6
Matériels et fournitures	59,1	69,8	58,8	71,7	65,7
Transferts courants	247,1	387,7	556,9	633,6	663,6
dont: Services de l'Administration	120,1	133,6	161,4	176,5	187,1
Intérêts sur la dette publique	147,5	143,0	114,0	85,2	85,6
Dépenses en capital	522,4	575,0	567,4	640,7	694,0
Solde budgétaire	**184,5**	**52,6**	**284,2**	**337,9**	**1 095,8**
Solde des comptes spéciaux	-20,0	-11,2	186,9	109,9	12,0
Prêts nets du Trésor	-6,5	30,9	32,6	11,8	4,9
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainisement	**171,0**	**10,5**	**438,5**	**436,0**	**1 102,9**
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	318,5	153,5	552,5	521,2	1 188,5
Solde global	**171,0**	**10,5**	**438,5**	**436,0**	**1 102,9**
Financement	**-171,0**	**-10,5**	**-438,5**	**-436,0**	**-1 102,9**
Bancaire	-145,8	31,6	-209,2	-412,4	-1 062,2
Non bancaire	85,3	32,8	-138,4	29,6	75,0
Extérieur	-110,5	-74,9	-90,9	-53,2	-115,7

Source : Direction Générale du Trésor

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique
* Y compris la dividende de la compagnie pétrolière

الملحق رقم (03): عمليات الخزينة العمومية (تقرير بنك الجزائر لسنة 2010)

الجدول 8 : وضعية عمليات الخزينة العمومية

2010	2009	2008	2007	2006	
		(بملايير الدينارات)			
4 379,6	**3 676,0**	**5 190,5**	**3 687,8**	**3 639,8**	**إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات**
2 905,0	2 412,7	4 088,6	2 796,8	2 799,0	إيرادات المحروقات *
1 318,3	400,7	2 288,2	1 738,8	1 798,0	منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية
526,4	36,4	1 064,5	284,5	1 088,4	صندوق ضبط الإيرادات الصافية
1 470,2	1 262,4	1 101,6	883,1	840,5	إيرادات خارج المحروقات
1 287,4	1 146,6	965,2	766,7	720,8	إيرادات جبائية
559,7	462,1	331,5	258,1	241,2	الضريبة على المداخيل و الأرباح
509,4	478,5	435,2	347,4	341,3	الضريبة على السلع و الخدمات
179,2	170,2	164,9	133,1	114,8	الحقوق الجمركية
39,1	35,8	33,6	28,1	23,5	تسجيلات و طوابع
182,8	115,8	136,4	116,4	119,7	إيرادات غير جبائية
121,1	48,2	22,5	41,0	75,3	حصص أرباح بنك الجزائر
61,7	67,6	113,9	75,4	44,4	حقوق
4,4	0,9	0,3	7,9	0,3	هبات
4 512,8	**4 246,3**	**4 191,0**	**3 108,5**	**2 453,0**	**إجمالي نفقات الميزانية**
2 683,8	2 300,0	2 217,7	1 673,9	1 437,9	النفقات الجارية
991,0	746,6	711,0	526,2	447,8	نفقات المستخدمين
153,2	130,7	103,0	101,6	92,5	منح المجاهدين
90,9	112,5	111,7	93,8	95,7	مواد و لوازم
1 418,5	1 272,8	1 230,6	871,8	733,3	تحويلات جارية
518,3	412,5	360,8	273,0	215,6	منها : مصالح الإدارة
30,2	37,4	61,4	80,5	68,6	فوائد الدين العام
1 829,0	1 946,3	1 973,3	1 434,6	1 015,1	نفقات رأس المال
-133,2	**-570,3**	**999,5**	**579,3**	**1 186,8**	**رصيد الميزانية**
53,6	-4,3	31,2	18,8	-4,1	رصيد الحسابات الخاصة
35,4	138,5	123,8	141,3	32,1	قروض الخزينة، صافية
-115,0	**713,1**	**906,9**	**456,8**	**1 150,6**	**رصيد الميزانية، خارج صندوق التطهير**
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	تخصيص لصندوق التطهير
-84,8	-675,7	968,3	537,3	1 219,2	الرصيد الأولي /1
-115,0	**-713,1**	**906,9**	**456,8**	**1 150,6**	**الرصيدالإجمالي**
115,0	**713,1**	**-906,9**	**-456,8**	**-1 150,6**	**تمويل**
-491,4	57,1	-1 410,9	-553,0	-976,9	بنكي
606,3	655,3	508,2	206,9	-15,0	غير بنكي
0,1	0,7	-4,2	-110,7	-158,7	خارجي

المصدر : المديرية العامة للخزينة

1/ رصيد الميزانية، خارج صندوق التطهير + فوائد الدين العام
* بما فيها حصص أرباح المؤسسة البترولية

الملحق رقم (04): عمليات الخزينة العمومية (تقرير بنك الجزائر لسنة 2015)

الجدول 7 : وضعية عمليات الخزينة العمومية

	2011	2012	2013	2014	2015
			(بمليار دينار)		
جمالي إيرادات لميزانية و لهبات	**5 790,1**	**6 339,3**	**5 957,5**	**5 738,4**	**5 103,1**
إيرادات المحروقات *	3 979,7	4 184,3	3 678,1	3 388,4	2 373,5
منها : صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية	2 300,3	2 535,3	2 062,2	1 810,6	550,5
صندوق ضبط الإيرادات الصافية	538,9	252,0	-70,2	-1 155,0	-2 336,0
إيرادات خارج المحروقات	1 810,4	2 155,0	2 279,4	2 349,9	2 729,6
إيرادات جبائية	1 527,1	1 908,6	2 031,0	2 091,4	2 354,7
الضريبة على المداخيل و الأرباح	684,7	862,3	823,1	881,2	1 034,5
الضريبة على السلع و الخدمات	572,6	652,0	741,6	768,5	824,3
الحقوق الجمركية	222,4	338,2	403,8	370,9	411,2
تسجيلات و طوابع	47,4	56,1	62,5	70,8	84,7
إيرادات غير جبائية	283,3	246,4	248,4	258,5	374,9
حاصل املاك الدولة واخرى	78,9	77,9	83,7	76,0	247,5
حصص ارباح بنك الجزائر	137,2	115,3	112,1	122,7	88,7
مؤسسات عمومية اخرى	67,2	53,2	52,6	59,8	38,7
هبات	0,0	0,0	0,0	0,1	0,0
جمالي نفقات لميزانيه	**5 853,6**	**7 058,1**	**6 024,1**	**6 995,7**	**7 656,3**
النفقات الجارية	3 879,2	4 782,6	4 131,5	4 494,3	4 617,0
نفقات المستخدمين **	1 774,7	1 988,4	1 855,3	2 007,2	2 170,9
منح المجاهدين	163,2	185,3	226,5	218,4	223,0
مواد و لوازم	129,7	135,2	149,1	161,9	179,7
تحويلات جارية	1 773,9	2 431,7	1 856,4	2 069,0	2 000,8
منها :مصالح الإدارة	786,1	786,7	709,4	736,0	730,2
فوائد الدين العام	37,7	42,0	44,2	37,8	42,6
نفقات راس المال	1 974,4	2 275,5	1 892,6	2 501,4	3 039,3
رصيد لميزانية	**-63,5**	**-718,8**	**-66,6**	**-1 257,3**	**-2 553,2**
رصيد الحسابات الخاصة	24,1	74,6	53,4	-27,7	60,7
قروض الخزينة، صافية	129,2	66,7	130,5	90,3	129,2
رصيد لميزانية، خارج صندوق لتطهير	**-168,6**	**-710,9**	**-143,7**	**-1 375,3**	**-2 621,7**
خصيص لصندوق التطهير	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
رصيد الأولي 1/	-130,9	-668,9	-99,5	-1 337,5	-2 579,1
لرصيدا إجمالي	-168,6	-710,9	-143,7	-1 375,3	-2 621,7
مويل	168,6	710,9	143,7	1 375,3	2 621,7
بنكي +صندوق ضبط الإيرادات	-558,7	-200,5	-95,2	1 173,7	2 489,1
غير بنكي	728,1	913,8	241,1	204,0	135,9
خارجي	-0,8	-2,4	-2,2	-2,4	-3,3

1/ رصيد الميزانية، خارج صندوق التطهير + فوائد الدين العام

* بما فيها حصص أرباح المؤسسة الوطنية البترولية

** رواتب، معاشات، علاوات، معاشات حوادث العمل والإشتراكات المتعلقة بها

المصدر : المديرية العامة للخزينة

الملحق رقم (05): وضعية عمليات الخزينة العمومية (تقرير بنك الجزائر لسنة 2017)

الجدول 7 : وضعية عمليات الخزينة العمومية

	2013	2014	2015	2016	2017
			(بملايير الدينارات)		
إجمالي إيرادات الميزانية و الهبات	**5 957,5**	**5 738,4**	**5 103,1**	**5 110,1**	**6 182,8**
إيرادات المحروقات *	3 678,1	3 388,4	2 373,5	1 781,1	2 372,5
صندوق ضبط الإيرادات الإجمالية	2 062,2	1 810,6	550,5	98,6	0,0
صندوق ضبط الإيرادات الصافية	-70,2	-1 155,0	-2 336,0	-1 387,9	
إيرادات خارج المحروقات	2 279,4	2 349,9	2 729,6	3 329,0	3 810,3
إيرادات جبائية	2 031,0	2 091,4	2 354,7	2 482,2	2 663,1
الضريبة على المداخيل و الأرباح	823,1	881,2	1 034,5	1 109,2	1 236,1
الضريبة على السلع و الخدمات	741,6	768,5	824,3	887,8	976,0
الحقوق الجمركية	403,8	370,9	411,2	389,4	356,0
تسجيلات و طوابع	62,5	70,8	84,7	95,8	95,0
إيرادات غير جبائية	248,4	258,5	374,9	846,8	1 147,2
حاصل أملاك الدولة وأخرى	83,7	76,0	247,5	177,2	179,3
حصص أرباح بنك الجزائر	112,1	122,7	88,7	610,5	919,8
مؤسسات عمومية أخرى	52,6	59,8	38,7	59,1	48,1
هبات	0,0	0,1	0,0	0,0	0,0
إجمالي نفقات الميزانية	**6 024,1**	**6 995,7**	**7 656,3**	**7 297,5**	**7 389,3**
النفقات الجارية	4 131,5	4 494,3	4 617,0	4 585,6	4 757,8
نفقات المستخدمين **	1 855,3	2 007,2	2 170,9	2 313,1	2 286,1
منح المجاهدين	226,5	218,4	223,0	226,0	215,8
مواد و لوازم	149,1	161,9	179,7	185,5	119,8
تحويلات جارية	1 856,4	2 069,0	2 000,8	1 814,2	1 982,1
منها : مصالح الإدارة	709,4	736,0	730,2	728,7	776,8
فوائد الدين العام	44,2	37,8	42,6	46,8	154,0
نفقات رأس المال	1 892,6	2 501,4	3 039,3	2 711,9	2 631,5
رصيد الميزانية	**-66,6**	**-1 257,3**	**-2 553,2**	**-2 187,4**	**-1 206,5**
رصيد الحسابات الخاصة	53,4	-27,7	60,7	58,5	13,3
قروض الخزينة، صافية	130,5	90,3	129,2	116,4	469,0
رصيد الميزانية، خارج صندوق التطهير	**-143,7**	**-1 375,3**	**-2 621,7**	**-2 245,3**	**-1 662,2**
تخصيص لصندوق التطهير	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
الرصيد الأولي /1	-99,5	-1 337,5	-2 579,1	-2 198,5	-1 508,2
الرصيدالإجمالي	**-143,7**	**-1 375,3**	**-2 621,7**	**-2 245,3**	**-1 662,2**
تمويل	**143,7**	**1 375,3**	**2 621,7**	**2 245,3**	**1 662,2**
بنكي + صندوق ضبط الإيرادات	-95,2	1 173,7	2 489,1	1 520,1	1 509,5
غير بنكي	241,1	204,0	135,9	624,4	155,3
خارجي	-2,2	-2,4	-3,3	100,8	-2,6

/1 رصيد الميزانية، خارج صندوق التطهير + فوائد الدين العام

* بما فيها حصص أرباح المؤسسة الوطنية البترولية

** رواتب، معاشات، علاوات، معشات حوادث العمل والإشتراكات المتعلقة بها

المصدر : المديرية العامة للخزينة

الملحق رقم(06) : وضعية صندوق ضبط الإيرادات (2000-2018)

Situation du Fonds de Régulation des Recettes (FRR) 2000 - 2018

Millions DA

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Reliquat année précédente	0	232 137	171 534	27 978	320 892	721 688	1 842 686	2 931 045	3 215 531	4 280 072	4 316 465	4 842 837	5 381 702	5 633 751	5 563 511	4 408 159	2 073 846	784 458	0
Fiscalité pétrolière LF	720 000	840 600	916 400	836 060	862 200	899 000	916 000	973 000	1 715 400	1 927 000	1 501 700	1 529 400	1 519 040	1 615 900	1 577 730	1 722 940	1 682 550	2 126 987	2 349 694
Fiscalité pétrolière recouvrée	1 173 237	964 464	942 904	1 284 974	1 485 699	2 267 836	2 714 000	2 711 848	4 003 559	2 327 675	2 820 010	3 829 720	4 054 349	3 678 131	3 388 050	2 275 132	1 781 100	2 126 987	2 787 106
Plus value sur fiscalité pétrolière	453 237	123 864	26 504	448 914	623 499	1 368 836	1 798 000	1 738 848	2 288 159	400 675	1 318 310	2 300 320	2 535 309	2 062 231	1 810 320	552 192	98 550	0	437 412
Avances Banque d'Algérie	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Disponibilités FRR avant prélèvements	453 237	356 001	198 038	476 892	944 391	2 090 524	3 640 686	4 669 893	5 503 690	4 680 747	5 634 775	7 143 157	7 917 011	7 695 982	7 373 831	4 960 351	2 172 396	784 458	437 412
Principal dette publique prélève	221 100	184 467	170 060	156 000	222 703	247 838	618 111	314 455	465 437	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Remboursement avances Banque d'Algérie	0	0	0	0	0	0	0	607 956	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Principal dette publique à prélever	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Financement du déficit du Trésor*	0	0	0	0	0	0	91 530	531 952	758 180	364 282	791 938	1 761 455	2 283 260	2 132 471	2 965 672	2 886 505	1 387 938	784 458	131 912
Total des prélèvements	221 100	184 467	170 060	156 000	222 703	247 838	709 641	1 454 363	1 223 617	364 282	791 938	1 761 455	2 283 260	2 132 471	2 965 672	2 886 505	1 387 938	784 458	131 912
Reliquat après prélèvements	232 137	171 534	27 978	320 892	721 688	1 842 686	2 931 045	3 215 530	4 280 073	4 316 465	4 842 837	5 381 702	5 633 751	5 563 511	4 408 159	2 073 846	784 458	0	305 500

Source:DGT

الملحق رقم(07) : الوضعية المختصرة لعمليات الخزينة (2000-2018)

Situation Résumée des Opérations du Trésor "SROT" 2000 - 2018

Millions DA

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
Recettes budgétaires	1 124 924	1 388 737	1 576 684	1 525 551	1 606 397	1 713 992	1 841 925	1 949 050	2 902 448	3 275 362	3 074 644	3 489 810	3 804 030	3 895 315	3 927 748	4 552 542	5 011 581	6 047 885	6 313 959
Fiscalité pétrolière	720 000	840 600	916 400	836 060	862 200	899 000	916 000	973 000	1 715 400	1 927 000	1 501 700	1 529 400	1 519 040	1 615 900	1 577 730	1 722 940	1 682 550	2 126 987	2 349 694
Ressources ordinaires	404 924	549 137	660 284	689 491	744 197	814 992	925 925	976 050	1 187 048	1 348 362	1 572 944	1 960 410	2 284 990	2 279 415	2 350 018	2 829 602	3 329 031	3 920 898	3 964 265
Recettes fiscales	349 502	398 238	482 896	524 925	580 408	640 472	720 884	766 750	965 289	1 146 612	1 297 944	1 527 093	1 908 576	2 031 019	2 091 456	2 354 648	2 482 208	2 630 003	2 648 500
Recettes ordinaires	15 407	43 706	74 639	57 289	42 133	35 077	44 430	75 372	113 899	67 580	64 390	78 910	77 876	83 700	75 984	247 481	177 221	270 830	176 266
Recettes d'ordre, dons et legs										56	83	20	61	21	122	61	33	35	45
Recettes exeptionnelles	40 015	107 193	102 749	107 277	121 656	139 443	160 611	133 928	107 860	134 114	210 527	354 387	298 477	164 675	182 456	227 412	669 569	1 020 030	1 130 454
Dépenses budgétaires	1 178 122	1 321 028	1 550 646	1 690 175	1 891 769	2 052 037	2 453 014	3 108 569	4 191 051	4 246 334	4 466 940	5 853 569	7 058 173	6 024 131	6 995 769	7 656 331	7 297 494	7 282 630	7 726 291
Fonctionnement	856 193	963 633	1 097 716	1 122 761	1 251 055	1 245 132	1 437 870	1 673 931	2 217 775	2 300 023	2 659 078	3 879 206	4 782 634	4 131 536	4 494 327	4 617 009	4 585 564	4 677 182	4 648 286
Equipement	321 929	357 395	452 930	567 414	640 714	806 905	1 015 144	1 434 638	1 973 276	1 946 311	1 807 862	1 974 363	2 275 539	1 892 595	2 501 442	3 039 322	2 711 930	2 605 448	3 078 005
Solde budgétaire	-53 198	68 709	26 038	-164 624	-285 372	-338 045	-611 089	-1 159 519	-1 288 603	-970 972	-1 392 296	-2 363 759	-3 254 143	-2 128 816	-3 068 021	-3 103 789	-2 285 913	-1 234 745	-1 412 332
Solde des comptes d'affectation (hors FRR)	-659	-19 999	-11 214	186 948	109 870	-128 957	-4 076	18 875	31 226	-4 277	34 686	24 077	74 614	53 352	-27 723	60 670	58 543	34 801	-22 764
Solde des opérations budgétaires	-53 857	48 710	14 824	22 324	-175 502	-467 002	-615 165	-1 140 644	-1 257 377	-975 249	-1 357 610	-2 339 682	-3 179 529	-2 075 464	-3 095 744	-3 043 119	-2 227 370	-1 199 944	-1 435 096
Interventions du Trésor	-524	6 516	-30 889	-32 580	-11 810	-5 163	-32 145	-141 310	-123 781	-138 452	-138 866	-129 165	-66 668	-130 481	-90 250	-129 221	-116 365	-390 339	-517 436
Solde global du Trésor (hors FRR)	**-54 381**	**55 226**	**-16 065**	**-10 256**	**-187 312**	**-472 165**	**-647 310**	**-1 281 954**	**-1 381 158**	**-1 113 701**	**-1 496 476**	**-2 468 847**	**-3 246 197**	**-2 205 945**	**-3 185 994**	**-3 172 340**	**-2 343 735**	**-1 590 283**	**-1 952 532**
Financement	**54 381**	**-55 226**	**16 065**	**10 256**	**187 312**	**472 165**	**647 310**	**1 281 954**	**1 381 158**	**1 113 701**	**1 496 476**	**2 468 847**	**3 246 197**	**2 205 945**	**3 185 994**	**3 172 340**	**2 343 735**	**1 590 283**	**1 952 532**
Financement bancaire	-175 344	-136 962	58 129	31 231	-287 500	118 745	-76 202	-275 389	-346 373	93 460	30 146	-19 829	51 546	-165 461	18 676	152 546	232 630	872 871	1 304 086
Financement non bancaire	105 680	85 335	32 827	-86 034	57 726	221 298	172 573	213 650	508 146	655 258	674 339	727 998	913 836	241 112	204 084	136 614	64 584	82 872	583 256
Fonds de régulation des recettes (FRR)	221 100	106 974	0	156 000	470 256	247 838	709 641	1 454 362	1 223 617	364 282	791 938	1 761 455	2 283 260	2 132 471	2 965 672	2 886 506	1 387 938	784 459	131 912
Financement externe	-97 055	-110 573	-74 891	-90 941	-53 170	-115 716	-158 702	-110 669	-4 232	701	53	-777	-2 445	-2 177	-2 438	-3 326	100 755	-2 591	-2 938
Emprunt National																		557 828	-147 328	-63 784

Source: DGT

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير تقلبات حصيلة الجباية البترولية في تمويل الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، وهذا بعد التطرق إلى مفاهيم عامة حول الإنفاق العام وكذا الإطار القانوني والمحاسبي للجباية البترولية، وتبرز لنا الأهمية المتزايدة للجباية البترولية كمورد أساسي للميزانية العامة والتي ترتبط بشكل مباشر بأسعار البترول في الأسواق العالمية وتجعل الجزائر تواجه تحديات كبيرة في كيفية إدارة الفوائض المالية، باعتبار سياسة الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تتدخل بها الدولة مستخدمة إيراداتها لتحقيق مختلف الأهداف الاجتماعية من خلال تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي المنتهجة في الجزائر منذ 2001 وتمثلت هذه السياسة في التوسع الكبير في الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الاستثماري إلى غاية 2014.

خلصت الدراسة إلى أن الميزانية العامة للدولة تعتمد بشكل كبير على إيرادات الجباية البترولية في تمويلها كمورد أساسي، إذ تغطي هذه الأخيرة معظم النفقات العامة في الجزائر خاصة النفقات الاستثمارية التي لها دور هام في دعم الاقتصاد الوطني، وان المحددات الرئيسية لعدم استقرار حصيلة الجباية البترولية هي أسعار البترول وسعر الصرف، ووجود علاقة طردية بين تقلبات حصيلة الجباية البترولية والإنفاق العام في الجزائر ويرجع السبب إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات كمصدر أساسي للدخل.

الكلمات المفتاحية: جباية بترولية، إنفاق العام، أسعار البترول، صندوق ضبط الإيرادات، برامج الإنعاش الاقتصادي.

Abstract

This study aims to know the effect of fluctuations in the petroleum tax revenues on financing public spending in Algeria during the period (2000-2018), through addressing general concepts about public spending, as well as the legal and accounting framework for petroleum taxation. The growing importance of the petroleum taxation as an essential resource for the general budget, which is directly linked to the oil prices' on the world markets, highlights to us the growing importance of the challenges facing Algeria in the management of financial surpluses. Considering the public spending policy as one of the most important fiscal policy tools that the state interferes with, using its revenues to achieve various social goals through the application of the economic recovery policy adopted in Algeria since 2001. This policy was represented in the great expansion of public spending, especially investment spending, until 2014.

The findings of the study showed that the state's general budget relies heavily on the revenues from petroleum taxation as a basic resource, where it covers most of the public expenditures in Algeria, especially investment expenditures that have an important role in supporting the national economy. In addition to that, the main determinants of the instability of the petroleum taxation revenues are oil prices and the exchange rate, and the existence of a direct relationship between fluctuations in the revenues of petroleum taxation and public spending in Algeria, and the reason is due to the nature of the Algerian economy, which depends largely on the hydrocarbon sector as a main source of income.

Keywords: *Petroleum Taxation - Public Expenditure - Oil Price - Revenue Control Fund - Economic Recovery Programs.*

Résumé

Cette étude vise à connaître l'effet des fluctuations des recettes de la fiscalité pétrolière sur le financement des dépenses publiques en Algérie au cours de la période (2000-2018), en abordant les notions générales de dépenses publiques, ainsi que le cadre juridique et comptable de la fiscalité pétrolière. L'importance croissante de la fiscalité pétrolière en tant que ressource essentielle pour le budget général, qui est directement lié aux prix du pétrole sur les marchés mondiaux, nous met en évidence l'importance croissante de l'Algérie confrontée à de grands défis dans la gestion des excédents financiers. Considérant la politique de dépenses publiques comme l'un des outils de politique budgétaire les plus importants par lesquels l'État interfère, utilisant ses revenus pour atteindre divers objectifs sociaux à travers l'application de la politique de reprise économique adoptée en Algérie depuis 2001. Cette politique a été représentée dans la grande expansion des dépenses publiques, en particulier les dépenses d'investissement, jusqu'en 2014.

Les résultats de l'étude ont montré que le budget général de l'État dépend fortement des recettes de la fiscalité pétrolière en tant que ressource de base, où il couvre la plupart des dépenses publiques en Algérie, en particulier les dépenses d'investissement qui jouent un rôle important dans le soutien de l'économie nationale. En plus, les principaux déterminants de l'instabilité des recettes fiscales pétrolières sont les prix du pétrole et le taux de change, ainsi l'existence d'une relation directe entre les fluctuations des recettes de la fiscalité pétrolière et les dépenses publiques en Algérie, et la raison en est due, à la nature de l'économie algérienne, qui dépend largement du secteur des hydrocarbures comme principale source de revenus.

Mots clés: *Fiscalité Pétrolière - Dépenses Publiques - Prix du Pétrole - Fonds de Contrôle des Recettes - Programmes de Relance Economique.*